

العنوان:	الإقليد فى شرح المفصل : دراسة وتحقيق " الجزء الرابع : من بداية قسم الحروف إلى نهاية المخطوط "
المؤلف الرئيسي:	الجندي، أحمد بن محمود بن عمر، ت. 700 هـ.
مؤلفين آخرين:	المجري، محمد مصباح المغربي، ابن طاهر، محمد امحمد عثمان، بادى، يوسف حسين(معد، مشرف)
التاريخ الميلادي:	2006
موقع:	مصراتة
الصفحات:	1 - 548
رقم MD:	774962
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة 7 أكتوبر
الكلية:	كلية الآداب
الدولة:	ليبيا
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	التراث العربى، النحو العربى، الإعراب النحوى، البلاغة العربية، تحقيق التراث، الزمخشري، محمود بن عمر بن محمد بن عمر، ت. 538 هـ.
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/774962

ومن أصناف الحرف حرفا التفسير

قوله: (حرفا التفسير).

كلامهم لا يخلو مما يحتاج فيه إلى التفسير والبيان؛ لما فيه من وقوع [إبهام][1]، أو حذف، أو إضمار، [أو اختصار][2].

[أما في اسم][3] وفعل فنصبوا للتفسير حرفين.

قوله: (وهما ["أي وأنْ"][4]، **تقول: نحو قوله عز وجل:** ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ ﴾[5]، **أي: من قومه، فكأنك قلت: تفسيره من قومه، أو معناه: من قومه**).

فـ"أي" كلمة تنبيه؛ لأنها من حروف النداء، وفيه التنبيه، وتفسير الشيء تنبيه على معناه.

قوله: (**قال الشاعر:**

وَتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبُ * وَتَقْلِيْنَنِي لَكِنَّ إِيَّاكِ لاَ أَقْلِي**)[6].

وجهه أن يكون الأصل "لكنه إياك لا أقلي"، على أن يكون الضمير في لكنه ضمير/ [ب/190] الشأن، ثم حذف، ولو روي بكسر النون بمعنى "ولكني" على حذف الياء اجتزاء بالكسرة؛ لكان وجها وجيها، ولو قلت: أُجْرِي الضمير المنفصل مجرى المتصل وأحَذفُ الراجع أي: اسم "لكن"، على تقدير: ولكنك لا أقليك، كنت لعمري متعسفا.

قوله: (وأما "أنْ" المفسرة **فلا تأتي إلا بعد فعل في معنى القول، كقولك: ناديته أن قم، وأمرته أن اقعد، وكتبت إليه أن ارجع**).

---

(1) في " أ " [الإبهام].

(2) سقط من "ب".

(3) في " أ " [أو في ما اسم].

(4) في ب وج [أن وأي"].

(5) الأعراف، من الآية "155".

(6) البيت من الطويل، مجهول القائل، ولايعرف له سابق ولا لاحق.

والشاهد فيه "أي"، حيث جاءت حرف تفسير، وما بعدها بيان لمعنى الجملة التي قبلها.

والبيت من شواهد: التخمير 121/4، ابن يعيش140/8، شرح الكافية 438/4. الجنى الداني233. المغني76/1، الهمع148/1، الخزانة255/11.

لها ثلاث شرائط:

إحداها: أن يكون الفعل الذي تفسره فيه معنى القول، وليس بقول، كـــ: ناديت.

والثانية: أن لا يتصل بـــ"أنْ" هذه شيء من صلة الفعل الذي تفسره، إذ لو اتصل ذلك بها صارت / في جملة ذلك الفعل، ولم تكن تفسيرا له، نحو قولك: أوعزت إليه [ج/167] بـــ"أنْ" افعل، ولأن الباء تصل الثاني بالأول وصل الناقص بما يتممه، وتفسير الكلام لا يكون إلا بعد تمامه.

الثالثة: أن يكون ما قبلها كلاما تاما؛ لأنها وما بعدها جملة تفسر جملة قبلها، ولذا قيل[1] في قوله تعالى ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾[2] بمعنى أنه، ولم يصلح أن [تكون "أن"][3] بمعنى "أيْ"؛ لأن ما قبلها غير تام، وهو مبتدأ لا خبر له.

قيل: إن هذه الشرائط منقولة عن السيرافي[4].

قوله: (وبذلك فُسِّرَ قوله: [عز وجل][5] ﴿ وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا ﴾[6]، وقوله تعالى ﴿ وَنَادَيْنَاهُ أَن يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾[7].

إنما جاز ذلك لأنه كان انطلاقا مع القول؛ لأن الانطلاق كان بعد مناظرة رسول الله عليه السلام إياهم، والتبكيت لهم بجوابه العتيد، والصادر عن المجادلة يكون في دلوله ودمدمه، فكان الانطلاق متضمنا معنى القول من هذا الوجه.

"امشوا" أيْ اكثروا[8]، مشيت المرأة تمشي كثر ولدها[9]. ومنه الماشية للتفاؤل، كما

---

(1) الكشاف 182/2.

(2) يونس، من الآية "10".

(3) سقط من "ب وج" .

(4) الكتاب 162/3، 163بالهامش، التخمير 122/4.

(5) في "ج" [تعالى].

(6) ص، من الآية "5".

(7) الصافات، الآية "104".

(8) روح المعاني 167/23، ابن يعيش 141/8.

(9) اللسان "م . ش . ي" 60/6.

قيل لها: الفاشية[1]، وقيل: المراد بالانطلاق الاندفاع في القول، يقال: انطلق في الكلام واندفع فيه خاض فيه[2]، أي وانطلق الملأ في الحديث، ثم فسر ذلك بقوله: ﴿ أَنِ امْشُوا ﴾ أي اكثروا واجتمعوا.

وعن بعضهم أنه قال: (كنا مع برهان الدين المُطرّزِي[3]، فأتي إليه برقعة فيها مكتوب قوله: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله، "أنْ" هنا [أهي][4] المفسرة أم لا ؟ فكتب في الجواب بلى، هي "أنْ" المخففة من المثقلة، بدليل المعطوف / [262/أ] بعدها، وليست المفسرة).

---

(1) اللسان "ف . ش . ي" 132/5.

(2) روح المعاني 167/23، ابن يعيش 141/8.

(3) هو: أبو المكارم، ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي الخوارزمي، كان عالما بالنحو والعربية والشعر، لقب بخليفة الزمخشري، له مصنفات منها: المصباح في النحو، المغرب في غريب ألفاظ الفقهاء، الإقناع في اللغة، مختصر إصلاح المنطق، توفي سنة 610 هـ بخوارزم. البغية 311/3، الأعلام 348/7 .

(4) سقط من " ب" .

ومن أصناف الحرف الحرفان المصدريان

قوله: (وهما "ما وأنْ" في قولك: أعجبني ما صنعت، **وما تصنع، أي: صنيعك، وقال تعالى** ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾[1]**، أي: برحبها، وقد فسر به قوله عز وجل:** ﴿والسماء وما بناها﴾[2]**، وقال الشاعر:**

يَسُرُّ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِى * وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَاباً**[3]

وتقول: بلغني أن جاء عمرو، وأريد أن تفعل، وإنه أهل أن يفعل، أي: أهل الفعل).

"ما" المصدرية دلالتها مع الماضي على معنى المضي، ومع المضارع على معنى الحاضر أو المستقبل، تقول: يسرني ما صنعت أمس، ويسرني ما تصنع الآن، أو غدا؛ لأن صيغة المصدر تدل على [زمان][4] مجهول، فإذا دخلت على الماضي [خصصته][5] بزمان المضي، وإذا دخلت على المضارع خصته بأحد الزمانين.

فإن قلت: "ما وأنْ" أختان في معنى المصدرية فلم لم ينصبوا بـــ"ما" كما نصبوا بـــ"أن" ؟

قلت: إنّ "أَنْ" شبهت بـــ"أَنّ" المشددة لفظا ومعنى، وإن نقص لفظها، بخلاف "ما" فهي لا تشابهها لا عند التمام، ولا بعد النقصان.

قوله: (وبعض العرب **يرفع الفعل بعد** "أن"[6] **تشبيها بـــ"ما"، قال الشاعر:**

---

(1) التوبة، من الآية "25"، وتصويبها ﴿ وضاقت عليكم ﴾.

(2) الشمس، الآية "5".

(3) البيت من الوافر، مجهول القائل، ولا يعلم له سابق ولا لاحق.

والشاهد فيه قوله "ما ذهب الليالي"، حيث جاءت "ما" مصدرية غير وقتية، فهي مع ما بعدها في موضع مصدر، والتقدير: يسر المرء ذهاب الليالى، إما ليتناول وظيفته، وإما رجاء تبدل حال، وهو في الحقيقة محسوب من عمره.

والبيت من شوهد: التخمير 126/4، ابن يعيش 97/1، 142/8. الإيضاح 233/2، شرح التسهيل 220/1، الجنى الداني 331، الهمع81/1،

(4) سقط من " أ "، وبدله [زيادة].

(5) في "ب و ج" [خصته] .

(6) في " أن " المصدرية هذه خلاف بين العلماء نوجزه فيما يلي :

أ . مذهب البصريين أنها الناصبة للمضارع، ترك إعمالها حملا على أختها "ما" المصدرية. وتبعهم المصنف وابن يعيش.

ب . وأكثر الكوفيين أنها المخففة من الثقيلة، وقد شذ اتصالها بالفعل، وليست هي المختصة بالمضارع، ووافقهم =

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا * مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لاَ تُشْعِرَا أَحَداً** [1]

وعن مجاهد[2]**:** ﴿ أَن يُتِمُّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾[3] **بالرفع)**[4].

لما سلم الفعل عن أن تعمل فيه "ما" قضوا بسلامته عن أن تعمل فيه "أنْ" تشبيها لها بما، والفرق ما ذكرنا آنفا.

قوله: (وقال الله تعالى ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا ﴾[5] **)**.

أي قولهم.

=

أبو علي الفارسي وابن جنى وابن مالك.

ج . ما رواه بعض الكوفيين من أن بعض العرب يرفعون بـــ"أن" ذكر ذلك الرؤاسي.

تفـصيل هـــذه الأقـــوال وبيانها في: سر الصناعة 103/2،104، الإنصاف 563/2 ،564، ابن يعيش15/7، الإيضاح 233/2،234، شرح التسهيل 425/1، رصف المباني 112،113، اللسان " أ . ن . ن " 125/1، الجنى الداني 220، الارتشاف 1642/4، المغني 30/1، الهمع 3/2، الخزانة 420/8-426.

(1) البيت من البسيط، مجهول القائل، وقبله:

يَاصَاحِبَيَّ فَدَتْ نَفْسِي نُفُوسَـــكُمَا * و. حيثمَا كُنْتُمَا لاَقَيْتُمَا رَشَداً**

أَنْ تَحْمِلاَ حَاجَةً لِي خَفَّ مَحْمَـــلُهَا * وَتَصْنَعَا نِعْمَةً عِنْدِي بِهَا وَيَدَا**

وقـــد قـــال عنها البغدادي: (وهذه الأبيات الثلاثة قلما خلاعنها كتاب نحو، ومع كثرة الاستعمال لم يعزها أحد إلى شاعر). الخزانة 428/8 .

والشاهد في البيت المذكور قوله: "أن تقرآن"، حيث لم يعمل "أنْ" تشبيها لها بـــ"ما" المصدرية.

البيت فـــي: سر الصناعة549/2، الإنصاف 563/2، التخمير 128/4، ابن يعيش15/7، الإيضاح 233/2، شـــرح التـــسهيل 425/1، رصف المباني 113، اللسان "أ . ن . ن" 125/1، الجنى الداني 220، المغني 30/1، الجامع الصغير 332، الخزانة 423/8.

(2) هـــو: أبـــوالحجاج، مجاهـــد بن جبير المكي، أحد الأعلام من التابعين والأئمة المفسرين، قرأعن ابن عباس وغيره. توفي سنة 103هـــ. تهذيب التهذيب 42/10-44، الأعلام 278/5.

(3) البقرة، من الآية "231".

(4) القراءة في: البحر المحيط، 113/2، الارتشاف 1642/4. إتحاف الفضلاء 440/1.

(5) النمل، من الآية "58".

ومن أصناف الحرف حروف التحضيض

قوله: (وهي "لولا ولوما وهلاّ وألا").

إذا كان الفعل الواقع [بعد][1] هذه الحروف مستقبلا [فمعناه][2] التحضيض؛ لأنها بمنزلة الأوامر، وهي لا تكون إلا في المستقبل، وإن كان ماضيا [فمعناه][3] الإنكار؛ لأن التحضيض لا يكون فيما فات.

قوله: (تقول: لولا فعلت كذا، ولوما ضربت زيداً، وهلا مررت به، وألا قمت، تريد استبطاءه وحثه **على الفعل).**

معناه الاستعجال والنهي عن التأخير في [إيجاد][4] الفعل.

قوله: (ولا تدخل إلا على فعل ماض أو مستقبل، قال تعالى ﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ ﴾[5]**، وقال تعالى** ﴿ لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾[6]، وقال تعالى ﴿ فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَآ ﴾[7]**، دخل "لولا" على "ترجعونها").**

تقديره: فلولا ترجعونها إن كنتم غير مدينين، [بإيقاع][8] الجملة الشرطية بين "لولا" والفعل الذي دخلت عليه، قيل: أي إن كنتم غير محاسبين وغير مجزيين كما تزعمون، أي: لو كان الأمر كما تقولون: إنه لا بعث ولا حساب ولا جزاء فهلا تردون نفس من يعز عليكم إذا بلغت الحلقوم، وإذا لم يمكنكم [ذلكم][9] بوجه فاعلموا أن الأمر إلى

---

(1) في " أ " [بعده] .

(2) في " ج " [فمعناها] .

(3) في " ج " [فمعناها] .

(4) في " ب " [إنجاز].

(5) المنافقون، من الآية "10" .

(6) الحجر، من الآية "7" .

(7) الواقعة، الآيتان "89،90".

(8) في "ب و ج" [إيقاع].

(9) سقط من " أ ".

غيركم، وهو الله سبحانه[1]. يقال: [دان][2] السلطان الرعية إذا ساسها[3].

قوله: (وإن وقع بعدها اسم منصوب أو مرفوع كان بإضمار رافع أو ناصب، كقولك لمن ضرب قوما: لولا زيدا، أي: لولا ضربته.

قال سيبويه[4]: (وتقول: لولا خيرا من ذلك، وهلا خيرا من ذلك، أي: هلا تفعل خيرا من ذلك)، قال: (ويجوز رفعه على معنى: هلا كان منك خير من ذلك)[5]) .

هذه الحروف للتحضيض، والتحضيض بالفعل، فيلزم أن يقع بعدها الفعل إما ظاهرا، وإما تقديرا.

قوله: (قال جرير:

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ * بَنِي ضَوْطَرَى لَوْ لاَ الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا)[6].**

النيب جمع ناب، وهي المسنة من الإبل[7]، يقال: لا أفعل ذلك ما حنت النيب، والضيطر الرجل الضخم الذي لا غناء عنده[8]، وكذا الضوطرى.

التقدير: لولا تعدون الكمي، أو لولا تعقرون الكمي؛ لتقدم ذكر العد والعقر. يقول: إنكم تتجاذبون الفخار في عقر الإبل فما بالكم لا تفتخرون بعقر الأبطال، وقيل: الكماة يحثهم على القتال.

---

(1) في ب زيادة [وتعالى] .

(2) في " أ " [دار] .

(3) اللسان " د. ي . ن " 2/ 440.

(4) الكتاب 98/1 .

(5) الكتاب 98/1-101.

(6) البيت من الطويل، قائله جرير، وهو في ديوانه 415.

والشاهد فيه قوله: "لولا الكمي"، حيث دخلت "لولا" التحضيضية على الاسم. وهي مختصة بالفعل، فجعل الاسم مفعولا به لفعل محذوف، والتقدير "لولا تعدون الكمي".

البيت في: الخصائص 45/2، المقتصد في شرح الإيضاح 18/1. التخمير 130/4، ابن يعيش 38/2، 144/8، الإيضاح 235/2، شرح التسهيل 428/3، شرح الكافية 470/1، 308/4، رصف المباني293، اللسان "ض . ط . ر" 125/4، الجنى الداني 606، المغني274/1، الهمع 148/1، الخزانة 266/1.

(7) اللسان " ن . ي . ب . " 286/6.

(8) اللسان "ض . ط . ر " 125/4.

ويجوز أن يكون قوله: (أفضل مجدكم) على حذف "من" أي: أفضل من مجدكم، أو على تضمين "تعدون" معنى تجعلون، التقدير: [هلاّ][1] تجعلون عقر النيب أفضل مجدكم.

قوله: (ولـــ"لولا ولوما" معنى آخر، وهو امتناع الشيء لوجود غيره، وهما في هذا الوجه داخلتان على اسم مبتدأ، كقولك: لولا علي لهلك عمر).

قيل: (إن عمر بن الخطاب -رضى الله عنه- أمر برجم الحامل، فقال له علي[2] [رضي الله عنه][3]: إن كانت الأم أذنبت فما ذنب الجنين ؟ فقال عمر: لولا علي لهلك عمر)[4].

وقيل: (إن سائلا دخل على النبي عليه السلام وأنشد شعرا، فقال صلى الله عليه [وسلم][5] لعمر [رضى الله عنه][6]: اقطع لسانه، فأذهبه عمر [رضي الله عنه][7] لقطع لسانه، فلقيه علي رضى الله عنه وقال له: ما تريد بهذا الرجل ؟ فقال: أقطع لسانه، فقال علي رضي الله عنه: أحسن إليه، فإن الإحسان يقطع اللسان، فرجعا إلى النبي [عليه

---

(1) سقط من " أ ".

(2) هـــو رابـــع الخلفاء الراشدين أمير المؤمنين على بن أبي طالب رضي الله عنه، من أكابر العلماء والخطباء. وأول الناس إسلاما بعد خديجة، جمعت رسائله وخطبه في كتاب سمي: نهج البلاغة. قتل سنة 40 هـــ. تهذيب التهذيب 334/7-339، الأعلام 295/4،296.

(3) سقط من " ب و ج "، وبدله [كرم الله وجهه].

(4) "لـــولا علي لهلك عمر" هذه القولة نسبها الشارح إلى عمر بن الخطاب، وكذا فعل الخوارزمي صاحب كتاب شـــرح أبيات المفصل، لكن المحققين يؤكدون عدم وجودها في كتب السنة، وإن كانت كتب الشيعة تذكرها، وتنسبها إلى بعـــض كـــتب السنة، قال محقق كتاب شرح أبيات المفصل: (ظاهر كلام الشارح يفيد أن هذا القول لعمر -رضي الله عـــنه، ولم أعثر عليه في كتب السنة مع أن كتب الشيعة تؤكد أنه موجود فيها). ثم عقب على نسبة الشيعة هذه القولة إلـــى بعـــض كتب السنة بقوله: (والكتب المذكورة وغيرها من كتب السنة المتداولة خالية من هذا القول، أقول هذا بعد عـــناء وبحـــث طويل، وانظر هذا القول في: التخمير 132/4، وابن يعيش 145/8، وكلاهما لم يعلق عليه). شرح أبيات المفصّل 1117/2،1118، بالهامش.

(5) سقط من " أ و ج "

(6) سقط من " ب و ج "

(7) سقط من " ب و ج "

السلام][1] وقال [له][2] أيش[3] تعني بالقطع يا رسول الله ؟ فقال: الإحسان، فقال: لولا علي لهلك عمر)[4].

والفرق بين "لولا ولوما" في هذا الفصل وبينهما في الفصل السابق أنك إذا قلت: لولا فعلت، ولوما تضرب صح السكوت وتم المعنى، ولو قلت: لولا علي امتنع السكوت حتى [تأتي][5] بقولك لهلك عمر.

---

(1) في " ج " [صلى الله عليه وسلم].

(2) سقط من " ج ".

(3) ابن يعيش 15/7، شرح أبيات المفصل 1119/2 بالهامش.

(4) هذه قصة أخرى أوردها الشارح لبيان قولهم: لولا علي لهلك عمر، لكن محقق كتاب شرح أبيات المفصل، يؤكد عدم وجودها في المصادر، أو نسبتها إلى عمر، حيث قال محقق الكتاب: (لم أعثر على هذا الخبر أو الحديث في المصادر .... ولم أر فيما اطلعت عليه من المصادر أن المقصود علي بن أبي طالب، أو أنّ عمر فعل ذلك وقال ما قال). شرح أبيات المفصل 1119/2 بالهامش.

(5) في " ب " [تأتيه].

ومن أصناف الحرف حرف التقريب

قوله: (وهو "قد" **تقرب الماضي من الحال، إذا قلت قد فعل، ومنه قول المؤذن: قد قامت الصلاة، لابد فيه من معنى التوقع، قال سيبويه**[1]: (**وأما** "قد" **فجواب هل فعل)، وقال أيضا: (فجواب لما يفعل)).**

"قد" لتقريب الماضي من الحال في الإخبار، نحو: لقيته قد ضحك، أي: ضاحكا، [أو للتقريب][2] في الإخبار عن فعل متوقع في الحال، كقولك: قد ركب الأمير، لقوم يتوقعون ركوبه وينتظرون ذلك، هذا إذا دخل "قد" على الماضي. وإن دخل على المضارع فلتقليل الفعل في الإخبار، كقولهم: (إن الكذوب قد يصدق)[3]، وذلك لما بين التقريب والتقليل من المقاربة، ألا ترى أن التقريب في الحقيقة تقليل المسافة بين الشيئين، والتقليل تقريب الأجزاء بعضها من بعض، فكيف ما كانت فهي متصرفة في الفعل، إما بالتقريب فيقرب زمان الوقوع من زمان الإخبار، وإما بالتقليل فليقلل وقوع نفس الفعل بتبعيد زمانه، ألا تراهم كيف بعدوا أزمنة وقوع الصدق بعضها عن بعض بتقليل وقوع نفس الصدق فيها منه، فكأنهم قالوا: يقع ذلك منه أحيانا على الشذوذ والندرة.

قوله: (وقال الخليل[4]: هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر).

ليس المراد الجواب للسؤال، والمراد به المعارضة فحسب.

قوله: (وتكون للتقليل **بمنزلة** "ربما" **إذا دخلت على المضارع، كقولهم: إن الكذوب قد يصدق).**

الأصل أن يكون "قد" للتقريب كما مضى، وإنما يكون للتقليل عند دخوله على

---

(1) الكتاب 223/4.

(2) في " ب و ج " [وللتقريب] .

(3) مثل عربي قديم يضرب للرجل تكون الإساءة غالبة عليه ثم تكون منه الهنة من الإحسان، أو بمعنى آخر يضرب في كل فلتة خير صادرة عن صاحب الشر.

والشاهد فيه مجيء "قد" للتقليل؛ لدخولها على المضارع "يصدق"؛ لكونها بمنزلة "ربما".

المثل في: مجمع الأمثال 17/1، المستقصى 409/1، التخمير 134/4، ابن يعيش 147/8.

(4) الكتاب 223/4.

المضارع؛ لما ذكرنا من التناسب، ومثال التقليل ما سبق، والمراد قلة صدق ذاك.

قال أبو عبيد[1]: (هذا المثل يضرب لمن تكون الإساءة غالبة عليه)[2].

فإن قلت: ما تقول في نحو قوله:

قَدْ أَتْرُكُ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُه * كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ[3].**

فإنه تمدّح بقتله قِرْنَه وتركه إياه مصفر الأنامل، والإنسان إنما يتمدح بما يكثر لا بما يقل وينزر؟

قلت: هذا من باب حمل النقيض على النقيض، فهذا باب عندهم[4] واسع، وقد صنع مثل هذا بـــ"ربما" أيضا، ألا ترى إلى قوله:

فَإِنْ تُمْسِ مَهْجُورَ الْفِنَاءِ فَرُبَّمَا * أَقَامَ [بِهِ][5] بَعْدَ الْوُفُودِ وُفُودُ[6].**

---

(1) هــو أبو عبيد، القاسم بن سلام الهروي، جمع صنوفا من العلم، في الفقه والحديث والنحو والقراءات وغيرها. من تصانيفه: غريب الحديث، الأمثال، الغريب المصنف، توفي بمكة سنة 224هـــ. إنباه الرواة 12/3، البغية 254/2-256، الأعلام 176/5.

(2) مجمع الأمثال 17/1.

(3) البيت من البسيط، قائله عبيد بن الأبرص، وهو في: ابن الأبرص، عبيد، ديوان عبيد بن الأبرص، دار صادر، بيروت، 64.

والقرن بالكسر: الكفء والنظير في الشجاعة والحرب، والجمع أقران. اللسان "ق. ر. ن" 247/5.

والفرصاد التوت الأحمر. اللسان "ف . ر . ص . د" 114/5.

والشاهد في البيت "قد أترك"، حيث جاءت "قد" للتكثير، وقيل: هي للتقليل بمعنى "رب".

البيت في: الكتاب 224/4، المقتضب 43/1، الأزهية 212، ابن يعيش 147/8، شرح التسهيل 423/3، شرح الكافية 4/ 445، رصف المباني 393، الجنى الداني 259، المغني 174، الجامع الصغير 149، الهمع 73/2، الخزانة 260/11.

(4) يقــصد علمـــاء الـــبلاغة، قـــال ابن مالك عقب البيت المذكور: (وهو في علم البيان من التقليل على طريق التهكم). شرح التسهيل 423/3.

(5) سقط من " أ ".

(6) البـــيت مـــن الطويل، قائله معن بن زائدة، وهو في : الرضي الشريف. أمالي المرتضى "غرر الفوائد ودرر القلائد"، تح/محمد أبي الفضل، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة،1954ف، ط/1،1/223. وهو لأبي عطاء السندي في الخزانة 49/9، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 800، والشعر والشعراء 773/2، واللسان "ع . هـ . د" 454/4.

والشاهد فيه قوله "فربما"، حيث أفادت التكثير.

والبيت من شواهد: الأمالي 272/1، المقتصد في شرح الايضاح 829/2، التخمير 23/4. شرح الكافية 288/4.

أي إن فرغ فناؤك من الغاشية والزوار الذين كانوا يقصدون ذراك، ويطورون حراك(1) فلا تهتم بذلك، فكثيرا ما أقام بذلك الفناء الزوار، فقد جعل الخلو بإزاء الازدحام من الناس كما ترى، [ولا يتحقق ذلك](2) إلا بكثرة الإقامة بذاك، وإن كان "ربما" للقلة تقول: ربما فعل ذلك، والمراد قلة ذلك الفعل منه.

قوله: (ويجوز الفصل بينه وبين الفعل بالقسم، كقوله: قد والله أحسنتَ، وقد لعمري بتُّ ساهرا، ويجوز طرح الفعل بعدها إذا فهم، كقوله:

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا * لَمَّا تَزَلْ بِرِحَالِنَا وكَأَنْ قَدِ)(3).**

توسعوا في "قد" فطرحوا الفعل بعده؛ لدلالة ما قبله على ذلك الفعل، ألا ترى إلى طرح "زالت" في البيت؛ لدلالة لم تزل عليه / فتوسعهم بالفصل بينه وبين الفعل بما ليس [363/أ] بأجنبي، وهو القسم؛ لأنه لتأكيد ذلك الفعل بالجواز أولى.

الرواية أحسنتَ بالتاء المفتوحة، وبِتُّ بالتاء المضمومة / وساهرا بالراء لا بالدال، [ب/191] وركابنا بإضافة الركاب إلى الضمير لا ركائب جمع ركوبة(4)، وأفد قرب.

والتقدير: "وكأن قد زالت"، أي: كأن قد ذهبت، تقول: قرب النهوض منا وانتظر ارتحالنا، وكأنا قد ارتحلنا؛ لصحة عزمنا على الارتحال.

---

(1) طِــوَارُ الدار ما كان ممتدا معها من الفناء، والحرا جناب الرجل، يقال: لاتطر حرانا، أي: لا تقرب ما حولنا، اللسان "ح . ر . ي" 70/2، مادة " ط . و . ر" 203/4.

(2) فى " ب و ج " [وذلك لايتحقق].

(3) تقدم ذكره فى أول الكتاب ص 21، والشاهد فيه هنا كالشاهد هناك. وهو حذف الفعل بعد "قد"؛ لدلالة الكلام عليه.

(4) التخمير 134/4، شرح أبيات المفصل 1121/2، اللسان "ر . ك . ب" 111/3.

ومن أصناف الحرف حروف الاستقبال

قــوله: (وهي"سوف والسين وأن ولن"، قال الخليل: (أن سيفعل **جواب لن يفعل، كما أن "يفعل" جواب "لا يفعل").**

قول الخليل[1] يؤيد قولهم: إن السين تفيد تأكيد وقوع الفعل في المستقبل؛ لأن "لن" لتأكيد النفي في المستقبل، فكان مطابقا لجواب ما تضمنه الفعل الداخل عليه السين.

قوله: (من اقتضاء القسم).

ألا ترى أن القسم يتلقى به، تقول والله لا تفعل.

قوله: (وفي سوف).

حركت الفاء من "سوف"؛ لالتقاء الساكنين، ولم يحركوا بالكسر؛ للواو قبلها كما لم يحركوا الميم الثانية من "ثم" بالكسرة؛ لضمة الثاء.

فإن قلت: فما بالهم لم يلزموا الفتحة اللام في نحو "سُرَّ" بل جوزوا فيها [بالحركات][2] الثلاث ؟

قلت: الفرق بينهما بيّن؛ لأن "سُرَّ" فعل يقبل التصرف، فتصرفوا / فيه بالحركات. [ج/168]

أما "ثم" فحرف، وهو آب للتصرف، فألزم أخف الحركات.

قوله: (دلالة على زيادة التنفيس، **ومنه سوفته كما قيل من آمين أمّن، ويقال: سَفْ أفعل.**

و"أن" تدخل على المضارع والماضي، فيكونان معه في تأويل المصدر، وإذا دخل على المضارع لم يكن إلا مستقبلا، كقولك: أريد أن تخرج).

التنفيس التوسيع[3].

قوله: (ومن ثم **لم يكن منها بد في خبر "عسى").**

"عسى" للإطماع، وهو فيما يستقبل من الزمان.

---

(1) الكتاب 217/4.

(2) في " ج " [الحركات].

(3) اللسان "ن . ف . س" 232/6.

قوله: (ولما انحرف الشاعر **في قوله:**

عَسَى طَيِّءٍ مِنْ طَيِّءٍ بَعْدَ هَذِهِ * سَتُطْفِيءُ غُلَاتِ الْكُلى وَالْجَوَانِحِ**[1]

عما عليه الاستعمال جاء بالسين التي هي نظيرة "أن").

أي: كان الشاعر محتاجا إلى أن يقول: أن يطفئ؛ لأنه خبر عسى، وهو "أنْ" مع المضارع، فلما لم يمكنه الإتيان بـــ"أنْ" جاء بالسين التي هي نظيرة "أن" في الاستقبال توفيرا لما تقتضيه من معنى الاستقبال بذكر "أن"، فإن قلت: معنى الاستقبال يحصل بالسين كما يحصل بـــ"أن"، قلت: نعم غير أنهم خصوا عسى بـــ"أن"، إما لأنها أكثر استعمالا من السين، وإما لأن خبر عسى مقدر بالمصدر، فقولك: عسى زيد أن يخرج بمنزلة: قارب زيد الخروج، والسين ليست بمصدرية فخصوا "أن" لذلك، فصار وقوع السين موقع "أن" لا بطريق الأصالة، وإن اتحدتا في إفادة معنى الاستقبال الذي هو مقتضى "عسى" بعد هذه، أي: بعد هذه الواقعة.

والغُلات جمع غُلة، وهي حرارة العطش[2]، والكلى جمع كلية[3]، والجوانح الأضلاع[4].

قوله: (وهي مع فعلها ماضيا أو مضارعا بمنزلة "أن" مع ما في حيزها).

أي: الجملة كما تنتقل بعد "أن" المشددة مفردا [لذلك][5] تنتقل هي مفردا بعد أن المخففة، والحيز من حاز يحوز كالسيد من ساد يسود، ووزنهما فيعل[6].

---

(1) البيت من الطويل، قائله قسام بن رواحة، وهو في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 960/2.

والشاهد فيه "ستطفيء"، حيث جاءت السين في خبر "عسى" عوضا من "أنْ"؛ لكونها نظيرتها.

البـــيت في: المقتصد 357/1، التخمير 136/4، ابن يعيش 118/7، الإيضاح 238/2، شرح الكافية 219/4، الجنى الداني 460، المغني 153/1، الهمع 130/1، الخزانة 341/9.

(2) اللسان " غ . ل . ل " 53/5 .

(3) اللسان " ك . ل. أ " 433/5 .

(4) اللسان " ج . ن. ح " 469/1 .

(5) في " ب و ج " [كذلك] .

(6) الحوْزُ المُلْك والناحية، والتحوز والتحيز والانحياز بمعنى واحد. اللسان " ح . و . ز " 185/2.

قوله: (وتميم وأسد[1] يحولون همزتها عينا، فينشدون بيت ذي الرمة[2]:

أَأَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً *........................** [3]

أعن ترسمت ، وهي عنعنة بني تميم، وقد مرّ الكلام في " **لا** و **لن** ") .

ترسّم الدار تأمل رسمها[4]، والخرقاء حبيبة ذي الرمة، منقولة من الخرقاء ضد الرفيقة، تمامه:

.... * مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومُ**

أي [لئن][5] نظرت في رسوم دارها سجم ماء عينيك[6].

والعنعنة تصيّر العين مكان الهمزة.

---

(1) تمـيم وأسـد قبيلتان عربيتان، ثبت عنهم أنهم يبدلون الهمزة المفتوحة عينا، ويعرف هذا الإبدال بعنعنة بني تميم، وهي لغة مرجوحة. بيان ذلك في: سر الصناعة 205/1، التخمير 137/4، ابن يعيش 149/8، المغني149/1، الخزانة 236/11.

(2) هو الشاعر غيلان بن عقبه العدوي، شاعر من فحول الطبقة الثانية. قال عنه أبو عمرو بن العلا: (فتح الشعر بامـرئ القيس، وختم بذي الرمة)، له ديوان مطبوع، توفي بأصبهان، وقيل بالبادية سنة117هـ. الشعر والشعراء 1/ 524، الأغاني 306/17، 307، الخزانة106/1، الأعلام 124/5.

(3) البـيت من البسيط، قائله ذو الرمة، وهو في: ذي الرمة، غيلان بن عقبة، ديوان ذي الرمة، تح/عمر الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، 1998 ف، ط/1، 396.

والشاهد فيه "أأن"، حيث أبدلت الهمزة المفتوحة عينا على لغة بني تميم وبني أسد فصارت "أعن".

والبيت من شواهد: سر الصناعة 205/1، التخمير 137/4، ابن يعيش 149/8، الممتع 413/1، شرح الكافية 4 /348، رصف المباني 26، اللسان "ر . س . م" 72/3، الجنى الداني 250، المغني 149/1، الخزانة 341/2.

(4) اللسان "ر . س . م" 72/3.

(5) في " ج " [ألأن] .

(6) سجم دمع العين إذا سال وانصب. اللسان " س . ج . م " 250/3.

ومن أصناف الحرف حرفا الاستفهام

قوله: (وهما "الهمزة وهل"، في نحو قولك: أزيد قائم، وأقام زيد، وهل عمرو خارج، وهل خرج عمرو، والهمزة أعم تصرفا في بابها من أختها، تقول: أزيد عندك أم عمرو، وأزيدا ضربت، وأتضرب زيدا وهو أخوك، وتقول لمن قال لك: مررت بزيد، أبزيد ؟ وتوقعها قبل الواو والفاء وثم، قال الله تعالى ﴿ أوكلما عهدوا عهدا ﴾[1]**، وقال:** ﴿ أفمن كان على بينة من ربه ﴾[2]**، وقال تعالى** ﴿ أثم إذا ما وقع ﴾[3]**، ولا تقع "هل" في هذه المواضع).**

اعلم أن "هلْ" [سؤال][4] عن الفعل أكان أم لم يكن، والهمزة له وللسؤال عن الذات أيضا، فلذا صح أزيد قائم؟ وهل عمرو خارج؟ لأن السؤال عن الفعل، وصح أزيد عندك أم عمرو بالهمزة لا بـــ"هل"؛ لأنه سؤال عن الذات.

فإن قلت: نبهني [على][5] السر في اختصاص الهمزة بالمواقع الباقية مما ذكر في المتن.

قلت: أما [أزيداً][6] ضربت، فتقدم المفعول فيه؛ ليشعر بكون الفعل حاصلا، إذ لو كان فيه شك لقدم؛ لكونه أهم، فيكون هذا سؤالا عن الذات على معنى [أزيدا][7] ضربت أم عمراً ؟ فيختص بالهمزة، ولو قلت: ضربته، بالهاء صح وقوع "هل"؛ لأن السؤال عن الفعل، والتقدير: هل ضربت زيدا ضربته ؟.

وأما قولك: أتضرب زيدا وهو أخوك ؟ وأنت تريد وقوع الضرب في الحال، فإنما صح وقوع الهمزة هنا دون "هل"؛ لأن "هل" مخصصة للمضارع بالاستقبال؛ لأنها تجيء في مقام التردد في وقوع الفعل، ولا تردد في الفعل الحالي؛ لأنه مشاهد.

---

(1) البقرة، من الآية "99".

(2) هود، من الآية "17".

(3) يونس، من الآية "51".

(4) في "ب و ج" [للسؤال] .

(5) في "ب و ج" [عن].

(6) في " أ " [أزيد].

(7) في "ب و ج" [زيدا].

أما "الهمزة" فإنها تستعمل في الثوابت أيضا، ألا ترى أنها في: أزيد عندك أم عمرو؟ للسؤال عن الذات، والذوات من حيث هي هي في ذوات في الأزمان، لا اختصاص لها بزمان دون زمان، فيناسب أن تقع سؤالا عن الفعل الحالي.

فإن قلت: طلب حصول الحاصل محال، قلت: نعم، لكن لما أنكر بهذا الاستفهام ضربه، صار كأنه لم يشاهده، فيستقيم سؤاله، وإن كان مشاهدا في الحقيقة.

وأما أبزيد مررت فهو بمنزلة: أزيدا جعلت على طريقك، فهذا نظير قولك: أزيدا ضربت.

وأما وقوع الهمزة قبل الواو وأختيها فلأنها لقطع ما بعدها عما قبلها؛ لاختصاصها بصدر الكلام، فلو وقعت الواو قبلها، وهي لوصل ما بعدها بما قبلها كان كالجمع بين النصب والنون، بخلاف "هل" فهي ضعيفة في هذا الباب، ألا تراها تجيء بمعنى "قد"، كقوله[1]: [أهل رأونا][2]، فلو كانت للاستفهام للزم الجمع بين حرفين، وهما الهمزة و"هل" بمعنى واحد، ومن المعلوم أن رتبة الضعيف منحطة عن رتبة القوي، فلزم أن تتأخر هي عن الواو وإن تقدمت الهمزة عليها[3].

قوله: (وعند سيبويه[4] أن "هل" بمعنى "قد"، إلا أنهم تركوا الألف قبلها؛ لأنها لا تقع إلا في الاستفهام).

لما كانت "هل" لا تقع إلا بعد همزة الاستفهام سدت مسدها فحذفت، وإنما سماها ألفا؛ لأنهما من مخرج واحد، ولأن [الهمزة][5] في الصدر لا تكتب إلا ألفا، وهمزة الاستفهام مختصة بالصدر، فلما كانت مختصة بصورة الألف سميت ألفا.

قوله: (وقد جاء دخولها عليها).

أي: دخول "الألف" على "هل".

---

(1) هو جزء من بيت لزيد الخيل سيأتي ذكره قريبا.

(2) في "ب و ج" زيادة [فإن قلت].

(3) في "ب و ج" زيادة [قلت] .

(4) الكتاب 189/3.

(5) في "أ" [الهمز] .

قوله: (في قوله:

سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنَا * أَهَلْ رَأَوْنَا بِسَفْحِ الْقَاعِ ذِي الأَكَمِ)[1].**

يربوع قبيلة[2]، وبشدتنا أي بقوتنا، وقيل بحملتنا، فلعله بفتح الشين، والأول بكسرها[3].

يعني سائل عن حزمنا جانب القاع ذي الروابي، أي: هل رأوا منا جبنا وضعفا.

قوله: (وتحذف الهمزة إذا دل عليها الدليل، قال عمر بن أبي ربيعة[4]:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِياً * بِسَبْعٍ رَمِينَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ)[5].**

الدليل على حذفها في البيت قوله: (أم بثمان)، والدِّرْيَة العلم[6].

ولا يجوز[7] حذف الهمزة إذا لم يدل دليل على حذفها؛ لأن الهمزة جعلت نائبة عن

---

(1) البيت من البسيط، قائله زيد الخيل الطائي، وهو في الخزانة 261/11،268.

والشاهد فيه قوله "أَهَل"، حيث اجتمعت همزة الاستفهام مع "هل . وقد أورده المصنف شاهدا على مجيء "هل" بمعنى "قد" عند سيبويه، وفيه توجيهات أخرى تنظر في: ابن يعيش 154/8. الخزانة 261/11،268.

والبيت من شواهد: المقتضب 44/1، الخصائص 463/2، الأمالي الشجرية 108/1، التخمير 141/4، ابن يعيش 152/8، الإيضاح 240/2، شرح التسهيل 427/3، رصف المباني407، الجنى الداني 344، المغني352/2، الهمع 77/2.

(2) اللسان "ر . ب . ع " 27/3.

(3) اللسان "ش . د . د " 408/3.

(4) هو عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي، شاعر إسلامي فحل من طبقة جرير والفرزدق، ليس في قريش أشعر منه، يكثر في شعره الغزل والمجون، توفي سنة 93 هـ. الشعر والشعراء 553/2، الأغاني71/1-76، الخزانة 32/2، الأعلام 52/5.

(5) البيت من الطويل، قائله عمر بن أبي ربيعة، وهو في: ابن أبي ربيعة، عمر، ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار صادر، بيروت، 399. ورواية الديوان:

فَوَاللهِ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَحَاسِبٌ *** بِسَبْعٍ رَمَيْتُ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ.

والشاهد فيه قوله "بسبع"، حيث حذفت همزة الاستفهام من "بسبع حين دل عليها الدليل في قوله "أم بثمان"، وهذا الحذف مطرد بعد "أم" في كلام العرب نظما ونثرا.

البيت في:الكتاب175/3، المقتضب294/3، الخصائص 387/3، الأزهرية،127، الأمالي الشجرية6/1، التخمير 141/4، ابن يعيش 154/8، شرح التسهيل 219/3، شرح الكافية 404/4، رصف المباني 45، الجنى الداني 35، المغني 14/1، الهمع 132/2، الخزانة 122/11.

(6) اللسان "د . ر . ي" 381/2.

(7) في " ب و ج " قبل ولا يجوز [قال المنصف] .

"استفهم"، وحذف النائب والأصل لاعن دليل / إجحاف وزيغ عن سواء السبيل واعتساف.[264/أ]

قوله: (وللاستفهام صدر الكلام، **لا يجوز تقدم شيء مما في حيزه عليه، لا تقول: ضربت أزيدا، وما أشبه ذلك).**

ذاك لما مر في أثناء الكتاب[1] أن حرف الاستفهام يحدث معنى في الجملة، فيلزم أن يسبق الجملة، حتى تنبه المخاطب في أول الأمر أنك أردت نقل الجملة عن كونها خبرا إلى كونها استخبارا، وإذا أتيت بحرف الاستفهام بعد مضي الجملة كنت محاولا لنقل الجملة عن معناها الذي يوجبه تجردها عن حرف الاستفهام من كونه خبرا بعد انقضائها وتمامها، وذلك فاسد؛ لأنه كالنقض لحكم قد مضى، وانقضى.

فإن قلت: ما تقول في تأخير حرف الشرط في: آتيك إن آتيتني عن الجزاء، مع أن هذا الحرف يحدث في الجملة معنى كحرف الاستفهام ؟

قلت بل التقدير: آتيك إن آتيتني آتك، فالجزاء هو آتك لا آتيك، إلا أنه حذف؛ لدلالة "آتيك" عليه.

---

(1) يقصد قوله في باب حروف الإضافة (والنفي كالاستفهام، في أنهما يستدعيان صدر الكلام، ومثلهما الشرط؛ لأن النفي والاستفهام والشرط معان تدخل على الجمل لتغير معناها. فيجب أن يصرف عنان العناية إلى ذكرها أولا؛ لكونها مقصودة في الكلام) ص41 من هذه الرسالة .

ومن أصناف الحرف حرفا الشرط

قــوله: (وهمــا "إن ولــو" يدخلان على جملتين، فيجعلان الأولى **شرطا، والثانية جزاءً، كقولك: إن تضربني أضربك، ولو جئتني لأكرمتك).**

قوله: (فيجعلان الأولى) هذا إشارة إلى العمل المعنوي دون اللفظي؛ لأن المعنوي ســبب اللفظــي، والمقتضي له، واللفظي دليل على المعنوي، لا يجوز إن تضربني بدون أضــربك، ولا أن تقول: أضربك بدون إن تضربني؛ لأن معنى كلمة الشرط وقوع الثاني لوقوع الأول، فلابد من جملتين تربط إحداهما بصاحبتها، والأولى تسمى شرطا، والثانية جزاء.

قوله: (خلا أن "إنْ" تجعل الفعل للاستقبال وإن كان ماضيا).

إذا دخلت "إن" على الماضي تقلب معناه إلى الاستقبال، كما قلبت "لم" معنى يفعل إلى معنى فعل، تقول: إن خرجتَ خرجتُ، والمعنى إن تخرج أخرج، كما كان المعنى في قولك: لم تخرج ما خرجت، ألا ترى أنك لو قلت: إن خرجتَ خرجتُ أمس [أحلت][1] كما أنك إذا قلت: لم تخرج [غدا][2] كان [بــ][3]مكان من الإحالة؛ لأن الشرط إما للحمل أو المنع، والحمل والمنع إنما [يكونان][4] في المستقبل، فالحمل نحو: إن تكرمني أكرمك، والمنع نحو: إن تضربني أضربك.

فإن قلت: ما تقول في قوله:

إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَئِيمَةٌ *** .... [5]

---

(1) سقط من " أ ".

(2) سقط من " أ ".

(3) الباء سقطت من " أ ".

(4) سقط من " ب ".

(5) البيت من الطويل، قائله زائد بن صعصعة الفقعسي وهو في : الأمير، الشيخ محمد، حاشية الأمير على المغني. دار الكتب العربية، مصر، 1331 هـ، 23/2.

وتمامه: .... *** **وَلَمْ تَجِدِي مِنْ أَنْ تُقِرِّي بِهَا بُدَّا**

والــشاهد فيه قوله: "إذا ما انتسبنا لم تلدني"، حيث أتى جواب الشرط ماضيا في المعنى؛ لأنه لما دخلت عليه "لم" قلبت زمنه إلى المضي، وهذا لا يجوز إلا بتقدير إذا ما انتسبنا يتبين أني لم تلدني لئيمة.

والبيت من شواهد: المقتصد 1096/2، المغني 26/1.

فهذا القائل في مقام الحمل على الانتساب، وإظهار حال من ولدته في الشرف ومع ذلك ليس من الاستقبال في شيء؛ لأن الولادة أمر ماض ؟

قلت: مسلم أن الولادة أمر ماض، إلا أنه [لما][1] كان المقصود وَجَدْتَنِي شريف الأم جرى فيه معنى الاستقبال، فجاز وقوعه في الجزاء، ومما يصرفه إلى التحقيق أنه جعل هذه الولادة شيئا لم يحصل [بعد][2]؛ لوقوع الخلاف فيها حتى كأنه قيل [له][3]: تلدك غدا لئيمة، وقال هو: لا بل تلدني شريفة، بمعنى أن الشك لما وقع ولم يعلم [أ][4] لئيمة ولدتني أم شريفة ؟ صارت الشريفة التي يظهر / أمرها غدًا كأنها تلدني فيه، [ب/192] حتى [كأني][5] لم أوجد.

فإن قلت: فما وجه قولهم: إن كنت خرجت أمس فإني أعطيك درهما، وكان [ماضيا][6] وقد وقع شرطا ؟

قلت: هو ماض في اللفظ، مستقبل في المعنى؛ لأن المعنى إن يصح خروجك أمس [بوجود][7] اليوم، بمعنى [أن يكون][8] صحيحا؛ لأنهم يقولون ذلك مجوزين أن لا يكون خرج.

فالحاصل أن الجزاء يستحيل أن يكون بالماضي، [فكل][9] ماض وقع فيه وجب أن يناسب المستقبل، ويعود إليه من وجه.

قوله: ([و"لو" تجعله للمضي وإن كان مستقبلا][10]).

---

(1) سقط من " ب ".

(2) سقط من " ب و ج ".

(3) سقط من " ب و ج ".

(4) سقط من " ب و ج ".

(5) في " ب و ج " [كأنه].

(6) في " أ " [ماض].

(7) في " ب و ج " [موجودا].

(8) في " أ " [إن يكن].

(9) في " ب " [وكل].

(10) سقط من " ب و ج ".

"لو" لامتناع الشيء لامتناع غيره، كقولك:[لو جئتني][1] لأكرمتك،فإنه يفيد انتفاء الفعلين،ولو قلت: [لو][2] لم تجئ لما أعطيتك، أفاد وجودهما، و[لا][3] ذلك [إلا][4] بأن يجعل الفعل الواقع بعد "لو" للمضي.

قوله: (كقوله تعالى ﴿ لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم ﴾[5]).

أي: لو أطاعكم.

قوله: (**وزعم الفراء**[6] أن "لو" تستعمل في الاستقبال **كـ**"**إنْ**").

مثاله: لو استقبلت أمرك بالتوبة لكان خيرا لك، ومسوغ استعمالها في الاستقبال مؤاخاتها كلمة "إنْ" في معنى الشرط، فساغ أن تستعمل إحداهما موضع الأخرى.

قوله: (ولا يخلو الفعلان **في باب** "إن" **من أن يكونا مضارعين أو ماضيين أو أحدهما مضارعا والآخر ماضيا**).

الأصل في الشرط والجزاء أن يكونا مستقبلين؛ لأنه موضع شك، والماضي متيقن.

ويجوز أن يكونا ماضيين؛ لأن الماضي أخف من المضارع، وهذا موضع يطلب التخفيف فيه؛ لأن الجملتين صارتا جملة واحدة، فطال الكلام، ولذا اختير للشرط والجزاء الجزم.

ويجوز أن يكون الأول ماضيا، والثاني مضارعا، وهو أحسن من عكسه، وليس في الحسن بمنزلة الأوّليْن، إذ ليس في الأولين مخالفة، فهما مضارعان أو ماضيان بخلاف الأخيرين؛ لما بينهما من المخالفة بين الشرط والجزاء، غير أن الآخر، وهو أن يكون الشرط مضارعا والجزاء ماضيا فيه مخالفة، / وهي انجزام الشرط على القطع دون الجزاء. [ج/169]

قوله: (**فإذا كانا مضارعين** فليس فيهما إلا الجزم، **وكذلك في أحدهما إذا وقع شرطا**).

---

(1) في " أ " [لولا جئتني] .

(2) سقط من " أ " .

(3) سقط من " ب ".

(4) سقط من " ب ".

(5) الحجرات، من الآية "7".

(6) نسب المصنف هذا القول إلى الفراء، والثابت أنه منقول عن العرب، وبه قال كثير من النحاة، منهم: ابن مالك والرضي والمرادي وأبوحيان. شرح التسهيل 412/3، شرح الكافية451/4، الجنى الداني284،285، الارتشاف 1898/4،1899، المغني264/1،265، الهمع 62/2.

"إنْ" عملت في الشرط الجزم؛ لما ذكرنا من طول الكلام بجعل الجملتين جملة واحدة.

والوجه الثاني أن الجملتين لما صيرتا جملة ظهر نقصان، إذ الأصل أن تكون كل جملة كلاما تاما، فبصيرورة الكلام بمنزلة جزء من الكلام يظهر النقصان لا محالة، وقطع الحركة نقصان، فجعل إعرابه بقطع الحركة ليكون أمارة للنقصان.

أما انجزام الجزاء فبـ"إن" وفعل الشرط؛ لأن كل واحد من "إن" وفعل الشرط لا ينفصل من صاحبه، فإذا احتيج إلى الجزاء كانا بمجموعهما يقتضيانه، فيشتركان في عمل الجزم الذي هو علامة للجزاء[1].

فإن قلت: بين لي حكم "لو"، قلت: إنها لا تعمل الجزم؛ لأنها للمضي، والماضي لا يستحق الإعراب، فبالحري [أن][2] لا يعمل الحرف الموضوع لأجله.

فإن قلت: قد وقعت فيما أبيت، فإنك تجزم بـ"لم" وهي للمضي.

قلت: [لم يقتض][3] المضي معنى، إلا أن المضارع ملتزم بعدها في الاستعمال لفظا.

أما "لو" [فإنها لا تلازم][4] المضارع لا لفظا ولا معنى، ولابد للعمل من الملازمة، فلا تعمل.

وإن كان الشرط والجزاء ماضيين لا يظهر فيهما الجزم؛ لأن الكلمة إذا لم تكن مستوجبة للإعراب لا تتغير عن حالها، وإن لاصقها العامل ولازمها، تقول: لقيت من عرفته، فـ"من" ساكن مع دخول [عامل النصب][5] عليه، ومحله النصب، فكذا فيما نحن فيه محلهما الجزم.

وقد سبق تفسير الإعراب في المحل في صدر الكتاب[6] فلا تنسه.

---

(1) في هامش "ب " ما نصه [فيه بيان أن "إن" تعمل الجزم في الشرط، وهما عاملان في الجزاء]. المخطوط ب/192.

(2) في " أ " [أو] .

(3) في " أ و ج" [لم يقتضي] .

(4) في " أ " [قلنا لا تلزم] .

(5) في " ب " [العامل] .

(6) يقصد ما ذكره عند بيان قول المصنف (قوله: (**واختلافه محلا في نحو العصا وسعدى**)، حيث قال: يريد أن كل اسم في آخره ألف كمثاليه لا يظهر فيه الإعراب لفظا؛ لامتناع الألف من الحركة، وهذا النوع من الأسماء سمي مقصورا؛ لأنه جنس من الحركة، مأخوذ من القصر، والفرق بين هذا القبيل من المعربات وبين المبينات من الأسماء أن =

قوله: (فإذا وقع جزاء ففيه الجزم والرفع، قال زهير[1]:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ * يَقُولُ لاَ غَائِبٌ مَالِي وَلاَ حَرِمُ)[2].**

نحو: إن أكرمتني [أ كرمتك][3] وأكرمك، فالجزم على الظاهر؛ لأن الأصل أن يجزم، وإنما لم يجزم الشرط لامتناع الجزم في الماضي، والرفع / لأجل أن الجزاء تابع [265/أ] للشرط، فلما لم يظهر الجزم في الشرط لكونه ماضيا حمل الجزاء عليه، فلم يجزم، وترك على أول أحواله، وهو الرفع، فهو مرفوع في اللفظ ومجزوم في المعنى، كما أن يغفر الله لزيد، [في اللفظ خبر، وفي المعنى دعاء مجزوم، نحو: ليغفر الله لزيد][4]، وعلى الرفع قول زهير:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ ... البيت * ....**

[وقبله][5]:

هُوَ الْجَوَادُ الذي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ * عَفْواً وَيظْلِمُ أَحْيَاناً فَيَطَّلِمُ[6]**

=

إعـــراب المبيـــنات من الأسماء امتنع؛ لمناسبة الحروف، بخلاف هذا النوع من المعربات، امتناع إعرابه لامتناعه على آخره، والفرق بينهما واضح لمن تأمل.

قـــوله: (والقاضي في حالتي الرفع والجر) بسكون القاضي في الرفع والجر؛ لتضاعف الثقل بتحريك المعتل مع اجـــتماع الكـــسر والضم في جاءني القاضي، وبحركته مع توالى الكسرات في مررت بالقاضي، وإحدى الكسرات نفس الياء). المخطوط أ/18.

(1) هو الشاعر زهير بن أبي سلمى ربيعة المزني المضري، شاعر جاهلي فحل مشهور من أصحاب المعلقات، له قـــصائد مشهورة عرفت بالحوليات، توفي سنة 13 قبل الهجرة. الشعر والشعراء 137/1، الأغاني 299/10،300، الخزانة 332/2، الأعلام 52/3.

(2) البيت من البسيط، من قصيدة لزهير يمدح بها هرم بن سنان، وهو في ديوانه ص 60.

والشاهد فيه قوله "يقول"، حيث رفع "يقول" وهو جواب الشرط، وهذا جائز؛ لكون الشرط ماضيا، كما أنه يجوز فيه الجزم أيضا.

البـــيت في: الكتـــاب 66/3، المقتضـــب70/2، المقتصد 1104/2، الإنصاف625/2، التخمير 145/4، ابن يعيش 157/8، شرح التسهيل 395/3، رصف المباني 104، اللسان "خ . ل . ل" 308/2، المغني 422/2، الهمع 60/2.

(3) سقط من " ب و ج ".

(4) سقط من " ب و ج ".

(5) في " أ " [أوله] .

(6) في هذا البيت شاهد صرفي هو "فيطلم"، سيأتي الكلام عليه في القسم المشترك في باب الإدغام إن شاء الله.

الخليل الفقير[1]، والحَرِم المنع[2]، يقول: ليس لمالي منع عنك.

وقال أبو عبيدة[3]: (يقال مال حَرِم إذا [كان][4] لا يعطى منه)[5].

وقيل[6]: حرِم زيد بالكسر إذ قمر ماله، فهو حرِم.

وفسره ابن جني بـ"ولا أنا حرم"[7] بحذف المبتدأ، أي لا أنا مقمور، وذكر البيت الأول في آخر الكتاب[8].

قوله: (وإن كان الجزاء أمرا، أو نهيا، أو ماضيا صريحا، أو مبتدأ وخبرا، فلا بد من الفاء، كقولك: إن أتاك زيد فأكرمه، وإن ضربك فلا تضربه، وإن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس، وإن جئتني فأنت مكرم).

يجيء الجزاء بالفاء حيث لم يقدر فيه على الجزم، كأمثلته، [فالأمر][9] والنهي ساكنان في كل حال، وإسكان الساكن محال، والماضي الصحيح وهو الذي ليس في تأويل المضارع غير قابل للجزم؛ لأن الأسماء لا تجزم، وإنما يؤتى بالفاء حيث لا يقدر على الجزم فيه؛ لتكون هذه الفاء دليلا على تعليق هذه الجملة الواقعة جزاء بالشرط؛ لأن الفاء تأتي لاتباع الشيء الشيء، ولا تكون في ابتداء الكلام، ولا يقع بعد الفاء فعل يمكن جزمه.

---

(1) اللسان " خ . ل . ل " 308/2، 309.

(2) اللسان " ح . ر . م " 68/2.

(3) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى التميمي ولاء، اللغوي البصري، إمام في اللغة والأدب، أول من صنف غريب الحديث، له: مجاز القرآن، أيام العرب، نقائض جرير والفرزدق، توفى سنة 209 هـ. البغية 294/2، الأعلام272/7.

(4) سقط من " أ ".

(5) لم أقف عليه.

(6) هذا القول منسوب لأبي زيد والكسائي. الصحاح، مادة " ح . ر . م " 1897/5.

(7) نسب الشارح هذا القول لابن جني، وكذا فعل الخوارزمي في كتابه شرح أبيات المفصل، ومع أن ابن جني ذكر البيت في كتابه المحتسب إلا أنه لا وجود لهذا القول فيه، وقد علق محقق كتاب شرح أبيات المفصل على ذلك بقوله: (لم أعثر على هذا النص في كتب ابن جني المطبوعة). شرح أبيات المفصل 1132/2بالهامش.

(8) أبو الفتح، عثمان بن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح/علي النجدي ناصف. عبد الحليم النجار، عبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1966ف، 65/2.

(9) في " ب " [والأمر].

فإن قلت: قد أعضل[1] عليك الأمر وعسر حل عضلته في قوله تعالى ﴿ فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا ﴾[2] قلت: حل هذه العضلة أن هنا إضمارا يصرفه عن الجزم؛ لأن التقدير: فهو لا يخاف، إذ لولا هذا التقدير لامتنع مجيء الفاء هنا؛ لأن "لا يخاف" لا يقبل الجزم، على نحو: فمن يؤمن بآيات ربه لا يخاف بخسا.

قوله: (وقد تجيء الفاء محذوفة في الشذوذ، كقوله:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا *** ....)[3].

فالتقدير: فالله يشكرها، وتمامه :

......................*** وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلَانِ.

وبعده : وَإِنَّمَا هَذِهِ الدُّنْيَا وَزِينَتُهَا *** كَالزَّادِ لَابُدَّ يَوْماً أَنَّهُ فَانِ

ويروى: مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ *** ....[4]

فلم يبق البيت على هذا حجة.

قوله: (وتقام "إذا" [مقام][5] "الفاء"، **قال الله تعالى** ﴿ إذا هم يقنطون ﴾[6].

لأن الفاء تجتلب لتجعل الذي دخلت هي عليه لازما للشرط ومتعلقا به و"إذا" للزمان، والزمان لازم لكل شيء، فيقام مقامها؛ دلالة على لزومه طريقة ثانية أن "إذا" بمنزلة "الفاء" في أنها تعلق الجملة بالشرط؛ لأن "إذا" هذه حرف المفاجأة، وهي تدل على

---

(1) العضل المنع والشدة، وأعضل عليه الأمر إذا ضاقت عليه فيه الحيل. اللسان "ع . ن . ل" 362/4.

(2) الجن، من الآية "13".

(3) البيت من البسيط، مختلف فيه، فهو لكعب بن مالك في: الأنصاري، كعب بن مالك، ديوان كعب بن مالك، تح/سامي العاني، مكتبة النهضة، بغداد، 1966ف،67. وهو لعبد الرحمن بن حسان في نوادر أبي زيد 207، الخزانة 365/2.

والشاهد فيه قوله: "من يفعل الحسنات الله يشكرها"، حيث حذفت الفاء الرابطة من جواب الشرط، والتقدير: فالله يشكرها، فمجيئها محذوفة الفاء شاذ، لكن هذا الحذف جاء للضرورة الشعرية.

البيت في: الكتاب 114/3، النوادر في اللغة 207، المقتضب 72/2، سر الصناعة 236/1، المقتصد1102/2، الأمالي الشجرية 290/1، التخمير 147/4، ابن يعيش 2/9، الإيضاح 246/2، شرح جمل الزجاجي156/2، المقرب 276/1، رصف المباني 104، المغني 165/1، الهمع 60/2.

(4) نسب أبو زيد هذه الرواية في نوادره إلى الاصمعي. النوادر في اللغة 208، سر الصناعة 236/1.

(5) في جميع النسخ [بمنزلة]، وفي المفصل ما أثبت أعلاه. المفصل ص 322.

(6) الروم، من الآية "35".

التعقيب الذي تدل عليه "الفاء"، تقول: مررت به إذا هو عبد الله، أي: مررت به فبحضرتي هو عبد الله، فـــ"إذا" بمنزلة قولك: فبحضرتي؛ لأنه ظرف مكان كحضرتي، ومتضمن لمعنى التعقيب الذي هو للفاء، فيكون قوله تعالى ﴿ إذا هم يقنطون ﴾ في موضع جزم؛ لوقوعه موقع "يقنطوا".

فإن قلت: فلم لم يقدر أن الأصل فإذا هم يقنطون، قلت: قد ثبت أن "إذا" بمنزلة "الفاء" في تضمن معنى التعقيب والاتباع، فلو قدرنا "الفاء" صار بمنزلة الجمع بين فائين. وهو ممتنع، ألا تراهم امتنعوا عن أن يقولوا إن تكرمني فأكرمْك بالفاء والجزم؛ [لأن الجزم][1] انتصب دليلا على الاتباع، فأية حاجة إلى الإتيان بالفاء، وإنما يقام "إذا" مقام "الفاء" إذا كان الموضع للابتداء والخبر، نحو: إن تكرمني إذا زيد [يكرمك][2]، فلو قلت: إن تكرمني إذا زيد وإذا يكرمك زيدٌ امتنع؛ لأن "إذا" هذه للمفاجأة، فلا يقع بعدها إلا الجملة، فيمتنع إذا زيد، ولا يقع بعدها من الجملة إلا الجمل الخبرية؛ لأن وضعها للمفاجأة أمر محكوم عليه بحكم، وذلك إنما يتأتى في الخبرية، فيمتنع وقوع غيرها بعد "إذا"، كالأمر والنهي، ولا يقع من الجمل الخبرية إلا الاسمية، كراهة أن تلتبس هذه بـــ"إذا" التي للشرط؛ لأن وضع تلك على وقوع الفعل بعدها، فخصوا هذه بالاسمية؛ ليحصل الفرق.

قـــوله: (ولا تستعمل "إن" إلا في المعاني **المحتملة المشكوك في كونها، ولذلك قبح إن احمرّ البسر كان كذا).**

توخوا الفرق بين "إن ولو"، فوضعوا "إن" في المعاني الجائز وجودها، و"لو" في المعاني الواجب وجودها، وهذا أمر راجع إلى الوضع، ولذا قبح إن احمر البسر؛ لأن احمرار البسر غير مشكوك في كونه؛ لكونه من الأمور الواقعة.

وقوله: (قبح) إشارة إلى أن قولك: إن احمرّ البسر، جائز لكن مع قبح.

قوله: (**وإن طلعت الشمس آتك** إلا في اليوم المغيم).

لأن قولك: في اليوم المغيم إن طلعت الشمس بمنزلة قولك: إن انقشع الغيم، وانقشاعه مشكوك فيه.

---

(1) سقط من " أ ".

(2) في " أ " [يكرمني].

قوله: (وتقول: إن مات فلان كان كذا، وإن كان موته لا شبهة فيه إلا أن وقته غير معلوم، فهو الذي حسّن فيه).

أي: فكونه غير معلوم حسّن من دخول "إنْ" في هذا الكلام.

قوله: (وتجيء مع زيادة "**ما**" **في آخرها للتأكيد، قال الله تعالى** ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى ﴾[1]).

قال المصنف[2]: ("ما" في "فإما" بمنزلة لام القسم من حيث إنها إذا دخلت [دخلت][3] معها النون المؤكدة، و"ما" ههنا هي المسلطة؛ لأنها سلطت "إن" على دخول النون في الشرط).

قوله: (**وقال** : -

فَإِمَّا تَرَيْنِي الْيَوْمَ أُزْجِي ظَعِينَتِي *** ....)[4].

ويروى مطيتي مكان ظعينتي[5]، تمامه:

.... *** **أُطَوِّفُ سَيْراً فِي الْبِلَادِ وَأُفْرِعُ**

أفرع اهبط، وفرع صعد[6]، يخاطب امرأة عاذلة [له][7] لما رأته [مسفارا][8].

---

(1) البقرة، من الآية "37".

(2) نسب الشارح هذا القول إلى الزمخشري، ونسبه صاحب التخمير إليه في الكشاف، وعبارة الشارح مقتبسة من عبارة التخمير. التخمير 49/4.

(3) سقط من " أ و ب".

(4) البيت من الطويل، قائله الشاعر الإسلامي التابعي عبد الله بن همام السلولي. وهو في الخزانة 29/9،32، ونسبه ابن يعيش إلى عبد الرحمن بن همام، وهو تحريف.

والشاهد فيه قوله "فإما"، حيث زيدت "ما" على "إن" الشرطية للتأكيد.

البيت في: الكتاب 57/3، الأصول في النحو 160/2، الأزهية 98. الأمالي الشجرية 245/2. التخمير 149/4، ابن يعيش 66/9، شرح الكافية 90/4، اللسان "ص . ع . د" 40/4. ورواية الجميع "إذ ما تريني" ماعدا التخمير وابن يعيش والشارح و اللسان.

(5) هي رواية الأزهية، والأمالي الشجرية، والتخمير، وابن يعيش. و اللسان.

(6) اللسان " ف . ر . ع " 118/5.

(7) سقط من " ب و ج ".

(8) في " ب " [مسافرا] .

فيقول: متى تريني في ذا اليوم مزجيا ظعينتي وجدتني / أطوف [في][1] الفلوات [ب/193] ولا أستريح.

قوله: (والشرط كالاستفهام، **في أن شيئا مما في حيزه لا يتقدمه**).

لأن كلا منهما من حيث عدم الاستقرار شقيق لصاحبه، وقد امتنع التقدم على همزة الاستفهام، فكذا على حرف الشرط، بل امتناع التقديم هنا أولى؛ لأن "إن" عامل بخلاف همزة الاستفهام، والعامل أقوى، فيكون امتناع التقديم هنا أولى.

قوله: (ونحو قولك: آتيك إن تأتني، وقد سألتك لو أعطيتني، ليس ما تقدم فيه جزاء مقدما، ولكن كلاما واردا على سبيل الإخبار، **والجزاء محذوف**).

أي التقدير: آتيك إن تأتني آتك، إلا أن الجزاء حذف [بما][2] سبق قبل، فآتيك ليس بجواب الشرط، وإنما هو إخبار عن نفسك بالإتيان [مطلقا][3] لا معلقا، بل كلاما مبتدأ.

فإن قلت: الجزاء جملة على حده، والشرط جملة أخرى، وحرف الشرط قد دخل على الجملة الشرطية، فما بالهم منعوا تقديم الجملة الجزائية على الشرطية ؟

قلت: الجملتان بمنزلة جملة واحدة، فدخول حرف الشرط على الجملتين بمنزلة دخول [همزة][4] الاستفهام على الجملة، [وهنالك][5] لا يجوز تقديم الجملة ولا بعضها على الهمزة، فكذا هنا لا يجوز تقديم الجملتين ولا إحداهما على [حرف][6] الشرط.

والجواب الثاني أن حرف الشرط داخل على الجملة / الشرطية، [والشرط متقدم في [أ/266] الوجود على الجزاء، فوجب أن تتقدم الجملة الشرطية][7] على الجزائية لفظا، فيلزم

(1) في " ب وج" [من] .

(2) في " ب و ج " [لما] .

(3) سقط من " أ ".

(4) في " ب " [حرف] .

(5) في " ب و ج " [هناك] .

(6) سقط من " ب و ج".

(7) سقط من " ب ".

من [ذاك][1] تقدم حرف الشرط على الجملة الجزائية، فافهم.

وقوله: (سألتك لو أعطيتني).

تقديره: سألتك لو أعطيتني لسررتني أو نحو ذلك.

قوله: (وحَذْفُ جواب "لو" كثيرٌ في القرآن والشعر).

أما في القرآن فكقوله: [عز وجل][2] ﴿ ولو أن قرءانا سيرت به الجبال أو قطعت به الأرض أو كلم به الموتى ﴾[3] معناه لكان هذا القرآن.

وأما في الشعر [فكقوله:][4].

فَدَيْتُكَ لَوْ ثَوَتْ سُكَّانَ دُنْيَا * وَلَكِن مَا لِسَاكِنِهَا ثَوَاءُ**

وَلَوْ نَالُوا لِلَذَّتِهَا صَفَاءً * أَلاَ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الصَّفَاءُ**[5]

التقدير: لثوينا، [أي][6]: لبقينا، ولنلنا.

وأما المنثور فنحو قولك: لو رأيت زيدا وفي يده السيف، إذ التقدير: لو رأيت زيدا وفي يده السيف لفزعت منه.

قوله: (ولابد من أن يليَها الفعل، ونحو قوله تعالى ﴿ قل لو أنتم تملكون ﴾[7]، ﴿ إن امرؤ هلك ﴾[8] **على إضمار فعل يفسره هذا الظاهر، ولذلك لم يجز لو زيد ذاهب، ولا إن عمرو خارج).**

---

(1) في " ب " [ذلك].

(2) في " ب " [تعالى].

(3) الرعد، من الآية " 32".

(4) في " ب " [كقوله].

(5) البيتان من الوافر، مجهولا القائل، ولا يعرف لهما سابق ولا لاحق.

والشاهد فيهما قوله "لو ثوت، ولو نالوا"، حيث حذف جواب "لو"، وهو كثير في الشعر. والتقدير كما ذكره الشارح: لو ثوت سكان دنيا لثوينا ولبقينا، ولو نالوا للذتها صفاء لنلناه مثلهم.

(6) في " ج " [التقدير].

(7) الإسراء، من الآية "100".

(8) النساء، من الآية "175" .

لأن الشرط لما ذكرنا من أنه للحمل أو للمنع، [وذا][1] لا يستقيم إلا بالفعل، فلو قلت: إنْ هذا جدارٌ فهذا إنسان امتنع، / ونحو قوله تعالى ﴿ لو أنتم تملكون ﴾ الأصل لو [ج/170] تملكون أنتم تملكون، حذف الفعل الأول لدلالة الثاني عليه، ولم يمكن النصرة بالضمير المتصل؛ لامتناع مجيء المتصل منفصلا، فأتي بالضمير المنفصل، وهو أنتم، [وأقيم][2] مقامه.

وقوله: ﴿ إن امرؤ هلك ﴾ يحسن فيه وفي أمثاله إضمار الفعل، إذا كان الفعل ماضيا؛ لأنه لا يكون محلا لعمل "إن".

أما إذا كان مضارعا فلا يجوز، لا تقول: إن أنت تكرمني أكرمك، وهذا أيضا إنما يجوز في "إن" دون "لو" وسائر [كلمات][3] الجزاء، فإن جاء شيء منها بإضمار فعل، فذلك لأنه الأصل في الباب، فاتسع في أمثاله.

قوله: (ولطلبهما **الفعل وجب في** "أن" **الواقعة بعد** "لو" **أن يكون خبرها فعلا، كقولك: لو أن زيدا جاءني لأكرمته، وقال الله تعالى ﴿ ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به ﴾[4]، ولو قلت: لو أن زيدا حاضري لأكرمته، لم يجز).**

وجب [في][5] "أنّ" الواقعة بعد "لو" أن يكون خبرها فعلا كمثاله؛ لأن التقدير: لو جاءني لأكرمته، على أن "أن" مشبهة بالفعل، غير أن مشابهتها له قد تحققت بأن [كان][6] خبرها فعلا، حتى أنك لو قلت: لو أن زيدا حاضر لأكرمته امتنع؛ لضعف المشابهة بقولك: حاضري، وتقويها بجاءني؛ لأنه يقع عوضا عن الفعل المحذوف في الصورة، وينزل "أنّ" منزلة ذلك الفعل، فتصير كأن "أنّ" هو ذلك الفعل.

وقوله: في صنف الحروف المشبهة (لو أنك منطلق لانطلقت)[7] الصواب فيه أن

---

(1) في " ب " [إذ].

(2) في " ب و ج" [فأقيم].

(3) في " أ " [الكلمات].

(4) النساء، من الآية "65".

(5) سقط من " ب ".

(6) سقط من " ب ".

(7) المفصل 93.

يقال: لو أنك انطلقت لانطلقت، وقد سبق الكلام فيه مرة[1].

فإن قلت: فلم ساغ قولهم: لو أن عندي زيدا لأكرمته، ولو أن زيدا كعمرو لأكرمته ؟ قلت: إنما ساغ ذلك لما في الظرف من معنى الفعل، ألا ترى إلى امتناع قولهم: لو أن زيدا مثل عمرو لأكرمته؛ لأن مثل عمرو ليس بفعل ولا ظرف.

قد أطلق [المصنف][2] الجواب في قوله: (ولطلبهما الفعل)، والصواب إن كان الخبر مما يصح التعبير عنه بالفعل.

فأما إذا لم يكن كذلك [لا][3] يقع إلا الاسم، قال الله تعالى ﴿ ولو أنما في الأرض من شجرة أقلم ﴾[4].

قوله: (وقد تجيء "لو" بمعنى التمني كقولك: لو تأتيني فتحدثني كما تقول: ليتك تأتيني فتحدثني).

قد سبق أن "لو" تجيء في معنى "إنْ"، حيث تدخل على المستقبل، وقد سبق أن من حق الشرط أن يكون مشكوكا فيه، فمن هذه الجهة يدخلها معنى التمني، إذ التمني تقدير شيء في وجوده شك وجهالة.

قوله: (ويجوز في "فتحدثُني" النصب والرفع، وقال الله تعالى ﴿ ودوا لو تدهن فيدهنون ﴾[5]، وفي بعض المصاحف "فيدهنوا"[6]).

فالنصب بإضمار "أنْ" والرفع على العطف.

وعن المصنف في الفرق بين الوجهين (أن المعنى في الرفع أنهم ودوا إدهانا بعد إدهانك، وفي النصب أنهم ودوا إدهانا مشروطا فيه إدهانك)[7].

---

(1) ص 63 من هذه الرسالة .

(2) سقط من " أ و ج ".

(3) في "ب و ج " [لم].

(4) لقمان، من الآية "26".

(5) القلم، الآية "9".

(6) نسب سيبويه وكذا أبو حيان هذه القراءة إلى هارون الأعور، وذكرها العكبري دون نسبة، وهي قراءة شاذة. الكتاب 36/3، إملاء ما من به الرحمن 562/2، البحر المحيط 309/8.

(7) الكشاف 127/4.

قوله: (و"أما" فيها معنى الشرط، قال سيبويه: (إذا قلت: أما زيد فمنطلق، فكأنك قلت: مهما يكن من شيء فزيد منطلق، ألا ترى أن الفاء لازمة لها)[1]).

"أما" على وجهين:

أحدهما: أن تكون مركبة من "إنْ وما" نحو: أما أنت منطلقا انطلقت، وقد سبق الكلام فيها[2].

والثاني: كلمة فيها معنى الشرط، وهي في هذا الوجه على وجهين:

أحدهما: أن تكون لتفصيل المجمل من الخبر، نحو: أنا أود وأقلي، أما من أود فالعالم، وأما من أقلي فالجاهل، ولتضمنها معنى الابتداء لا يليها إلا الاسم؛ لاختصاص الابتداء بالاسم.

والوجه الثاني: أن تكون هي لاستئناف الكلام، وعلى هذا قولهم في أوائل الكتب: أما بعد كذا فإني فعلت كذا، وأما على إثر ذلك فإني صنعت كذا.

وأصل الكلام في قولهم: أما زيد فمنطلق، مهما يكن من شيء فزيد منطلق، وهذا الكلام كما ترى مشتمل على [جملتين شرطية وجزائية][3] ثم أقيمت هذه الكلمة مقام الجملة الأولى، كما أقيمت نعم مقام أفعل في قولك: نعم، لمن قال لك أتفعل كذا فحصل.

أما فزيد منطلق فكرهوا أن تقع الفاء في صدر الكلام من حيث الصورة؛ لأن حقها التوسط بين مفردين أو جملتين؛ لكونها موضوعة، لأن تكون متبعة شيئاً فشيئا.

فأخروها إلى منطلق، فقالوا: أما زيد فمنطلق، ونظير هذا الصنيع قولهم: الضارب أباه زيد، وكأن زيدا الأسد، وقد سلف ذكرهما[4].

وعن الإمام عبد القاهر أنه قال: في قولهم: (أما زيد فمنطلق حق زيد أن يكون بعد الفاء؛ لأنه جواب وجزاء، إلا أنه حذف الفعل يعني فعل الشرط، وقدم المبتدأ، وهو زيد

---

(1) الكتاب 235/4.

(2) ص 63 من هذه الرسالة .

(3) في " ب "[الجملتين الشرطية و الجزائية].

(4) ص73 من هذه الرسالة .

على الفاء، وجعل التقديم عوضا عن الفعل المحذوف)[1].

قوله: (و"إذن" جواب وجزاء، يقول الرجل: أنا آتيك، فتقول: إذن أكرمك، فهذا الكلام قد أجبت به وصيرت إكرامك جزاء له على إتيانه، وقال الزجاج[2]: تأويلها إن كان الأمر كما ذكرت فإني أكرمك، وإنما تعمل "إذن" **في فعل مستقبل غير معتمد على شيء قبلها، كقولك لمن قال لك: أنا أكرمك، إذن أجيئك، فإن حدّث فقلت: إذن أخالك كاذبا ألغيتها؛ لأن الفعل للحال، وكذلك إن اعتمدت بها على مبتدأ أو شرط أو قسم فقلت: أنا إذن أكرمك، وإن تأتي إذن آتك والله إذن لا أفعل، وقال كثير[3]:**

لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا * وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إِذْنَ لاَ أُقِيلُهَا)[4].**

لعمل "إذن" ثلاث شرائط:

الأولى: أن تكون جوابا.

الثانية: أن يكون الفعل للاستقبال لا للحال.

الثالثة: أن يكون [ما بعدها][5] غير معتمد على شيء قبلها، ألا ترى أن قولك: إذن أكرمك، جواب لقوله: أنا آتيك، و"أكرمك" مستقبل وليس بمعتمد على شيء قبل "إذن".

فإن حدث رجل فقلت: إذن إخالك كاذبا، لم تعملها؛ لأنها ليست بحرف وضع للعمل في الفعل البتة، ألا تراها تقع حيث لا يكون عمل، كقولك: إذن أنا فاعل كذا، وإنما فعلت

---

(1) المقتصد في شرح الإيضاح 313/1، 314.

(2) أهمل الشارح بيان تأويل الزجاج في مجيء "إذن" جواب وجزاء، وكذا فعل ابن يعيش، وقد علق عليه ابن الحاجب بقوله: (تنبيها على أن فيها معنى الجزاء، حتى صح تقديره مصرحا به). بيان ذلك في: الإيضاح 263/2، ابن يعيش 13/9، المغني 20/1-22، الجنى الداني 361-365، الهمع 6/2.

(3) هو كثير عبدالرحمن الخزاعي المشهور بكثير عزة، شاعر مشهور، عاش في العصر الأموي، كثر في شعره التشبيب، كان رافضيا، توفي سنة 105هـ. الشعر والشعراء 503/1، الخزانة 221/5، الأعلام 219/5.

(4) البيت من الطويل، من قصيدة لكثير مدح بها عبد العزيز بن مروان، وهو في: الخزاعي، كثير بن عبد الرحمن، ديوان كثير عزة، تح/إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1971ف، 305.

والشاهد فيه قوله: "إذن لا أقيلها"، حيث ألغي عمل "إذن"؛ لوقوعها بين القسم وجوابه، وعدم تصدرها.

والبيت من شواهد: الكتاب 15/3، سر الصناعة 397/1، المقتصد في شرح الإيضاح 1055/2، ابن يعيش 9/ 13، رصف المباني 66، المغني 21/1.

(5) في " أ " [هو بعدها].

في الفعل لمشابهة "أن" الناصبة في وقوع المضارع بعدها؛ للاستقبال، فإذا أريد الحال [زالت][1] المشابهة، فيزول العمل، ولأنها للمجازاة، والمجازاة لا تكون بالحال البتة [بل بالاستقبال، فإنك إذا قلت: إن تخرج أخرج لم يتصور حدوث الفعل][2]، / وكذا إذا اعتمدت بها على مبتدأ أو شرط أو قسم ألغيتها أيضا؛ لأن الفعل بعد "إذن" في: أنا إذن أكرمك، خبر المبتدأ، وهو "أنا"، فاستحقاق المبتدأ لذلك الفعل أسبق من "إذن"، فيكون ذلك الفعل بالخبرية أولى، والمضارع إذا وقع خبرا للمبتدأ يرتفع لوقوعه موقع الاسم، وخبر المبتدأ اسم، و"آتك" في: إن تأتي إذن آتك، جواب للشرط، وهو قبل "إذن"، فاستحقاقه للفعل أقوى، فينجزم آتك، فإذا انجزم امتنع النصب بـــ"إذن"، إذ المجزوم لا ينصب، فلو قلت: إن تأتني إذن آتيك، بالنصب أبطلت حكم الشرط، وذلك باطل؛ لأن "إذن" يصبح له معنى من غير نصب، ولا يصبح للشرط معنى بدون الجزاء، فيجب الجزم، إذ في الجزم لا يلزم إبطال معنى "إذن"، وفي النصب [يلزم][3] إبطال معنى الشرط، فالمصير إلى ما ليس فيه إبطال أولى، وهكذا تقول في القسم؛ لأن استحقاق [القسم][4] للفعل قبل "إذن"، وقولك: لا [أفعل][5] معتمد على اليمين، فلو نصبت بـــ"إذن" أبطلت حكم اليمين، وتبقى اليمين خلوا عن الجواب، وفي إبطال عمل "إذن" لا يبطل معنى "إذن"، فيكون المصير إلى قولك: لا أفعل بالرفع أولى، وعلى هذا قول كثير:

.... *** .... **إِذَنْ لاَ أُقِيلُهَا**

لأن قوله: أقيلها معتمد على ما في قوله: [لئن][6] عاد لي، من تقدير القسم، كأنه قال: والله لئن عاد لي بمثلها أي: بمثل ذلك المقالة التي قالها، وكان عبد العزيز[7] وعد

---

(1) في " أ " [أزالت].

(2) سقط من "ب و ج".

(3) سقط من " ب ".

(4) في " ب " [اليمين] وسقط من " ج ".

(5) في " أ " [الفعل].

(6) في " أ " [لكن].

(7) هـــو: أبو الأصبع عبد العزيز بن مروان بن الحكم، والد الخليفة الأموي العادل عمر عبدالعزيز. أمير مصر وولي العهد بعد أخيه عبد الملك، كان شجاعا سياسيا ناجحا، استخلفه والده مروان على مصر سنة 65هـــ، فبقي أميرها =

كثيرا عدة فتأخر كثير عنه، فقال: لئن عاد لي عبد العزيز بعدة أخرى، سارعت إليها ولا أقليها [أي][1]: لا أردها، ويروى لا أفيلها أي: لا أفيل في التأخر عنه، والتثبط عن تنجز ما [وعدني][2] به، وفال يفيل إذا ترك الرأي الجيد وفعل ما لا ينبغي للعقلاء أن يفعلوه[3].

فجملة القول أن "إذن" تشبه باب ظننت من حيث إنها / تلغى على الإطلاق، وأنها [ب/194] يلزم إعمالها في بعض المواضع، وذلك إذا حصلت تلك الشرائط الثلاث.

قوله: (وإذا وقعت بين الفاء والواو وبين الفعل ففيها الوجهان، **قال الله تعالى** ﴿ وإذن لا يلبثون ﴾[4] **وقرئ (لا يلبثوا)**[5]).

أي: تجيء بالنصب وتركه، نحو: إن تأتني آتك وإذن أكرمك، بنصب أكرمك وجزمه.

أما بالنصب فعلى إعمال "إذن"، [وتقدير][6] الواو على الابتداء، وجعل ما بعدها مستغنيا عما قبلها؛ لأن ما بعدها يجوز استئنافه، فلما استأنفته أعملت فيه "إذن"؛ لأنها جواب، والفعل بعدها غير معتمد على شيء قبلها، والجزم على أن جَعَلْتِ الواوُ ذلك الفعل الواقع بعدها داخلا فيما قبله؛ لفوات شرط الإعمال، وهو عدم الاعتماد.

وقد قيل في قوله تعالى ﴿ فإذن لا يؤتون الناس نقيرا ﴾[7]، مَن نصب[8] جعل الفاء ملصقة [بها][9] في اللفظ والمعنى، ومَن رفع[10] جعل "إذن" لغوًا، وجعل الفاء معلقة

=

إلى أن مات سنة 85هـ. الخزانة 479/8، الأعلام 28/4 .

(1) سقط من " أ و ج ".

(2) في " ج " [عدتي].

(3) اللسان "ف . ي . ل" 181/5.

(4) الإسراء، من الآية "76".

(5) هي قراءة أُبيّ، وهي كذا في مصحف عبد الله. الكشاف 371/2. المتبع في شرح اللمع 515/2، البحر المحيط 66/6.

(6) في " ب " [وتقديره].

(7) النساء، من الآية "52".

(8) هي قراءة ابن عباس وابن مسعود. معاني القرآن للفراء 273/1، المتبع في شرح اللمع 515/2، البحر المحيط 273/3.

(9) سقط من " أ ".

(10) هي قراءة الباقين. معاني القرآن للفراء 273/1، إملاء ما من به الرحمن 391/1، البحر المحيط 273/3.

بـــ"لا يؤتون" في المعنى.

قوله: (وفي قولك: إن تأتني آتك إذن أكرمك، ثلاثة أوجه **الجزم والرفع والنصب).**

أي: في الفعل المعطوف على الجواب المجزوم ثلاثة أوجه: الجزم والنصب لما ذكرنا، والرفع على تقدير [وأنا][1] إذن أكرمك.

---

(1) سقط من "ب".

[ومن أصناف الحرف][1] [حرف][2] التعليل

قوله: (وهو "كي" يقول القائل: قصدت فلانا، فتقول له: كيمه، فيقول: كي يحسن إلي، وكيمه مثل فيمه وعمّه و لمه، دخل حرف الجر على "ما" الاستفهامية محذوفا ألفها، ولحقت هاء السكت، واختلف في إعرابها، فهي عند البصريين مجرورة، وعند الكوفيين منصوبة بفعل مضمر، كأنك قلت: "كي" تفعل ماذا، وما أرى هذا القول بعيدا من الصواب).

"كي" معناها الغرض الذي لأجله يطلب وقوع فعل آخر، وهو على ضربين:

أحدهما: أن تكون حرف جر بمنزلة اللام.

والثاني: أن تكون [حرفا][3] ناصبا للفعل.

فإذا [كانت][4] حرف جر فانتصاب الفعل بعدها بإضمار "أنْ"، والدليل على كونها حرف جر ما تقدم ذكره[5] من قولهم: كيمه، كما قالوا: فيمه، وعمه، ولمه، والأصل "كي ما" على أن تكون "كي" داخلة على "ما" الاستفهامية، ثم حذفت الألف كما حذفت من فيم وأخواتها، ولحقت هاء السكت، فقيل: "كيمه" كما قيل: فيمه، وعمه، ولمه.

ويجوز أن تكون الهاء في "كيمه" مبدلة من ألف "ما"، كما قالوا: "إنّهْ" في "إنَّا" فلما ثبت [في][6].

قولهم: "لمه" أنه بمنزلة قولك: لأي شيء، وأن اللام حرف جر، ثم وجد "كيمه" بمعناه، علم أن [كي][7] في "كيمه: حرف جر كاللام [في لمه][8]، على ما ذكرنا[1] في

---

(1) سقط من " ب و ج ".

(2) في " ج " [حروف].

(3) سقط من "ب و ج".

(4) في "ب و ج" [كان].

(5) يقصد قوله في باب حروف الإضافة: (و"كم" في "كيمه" أصله "ما" ركبت مع "كي"، كما أنه كذلك في "لمه". إلا أن الألف أبدلت هاء كما أبدلت إياها في "مهما"، والأصل "ماما"، وإنما فعل ذلك للوقف هنا).ص55 من هذه الرسالة.

(6) سقط من " أ ".

(7) سقط من " أ ".

(8) في "أ و ج" [لما في كيمه].

موضع جر، وهو مذهب أصحابنا البصريين[2]، وعند الكوفيين[3] هو في موضع نصب بإضمار الفعل قبله؛ لأن "كي" هذه هي الداخلة على الفعل، فيقدر الفعل بعدها، كأنه قيل: كي يفعل ماذا.

وإنما قال: (وما أرى هذا القول بعيدا من الصواب)، ولكن بقرينة [من][4] الصواب بعد [ثبوت][5] أمرين غير ثابتين، فمنهما تقدم فعل عامل في الاستفهام؛ لأنهم يقدرونه بـ"كي" تفعل ماذا، فـ"ماذا" في موضع نصب لفعل مقدم، / ومثل هذا لم يعرف [ج /171] في لغتهم، ألا ترى إلى امتناع قولك: فعلت ماذا باتفاق، وهذا شبهة فتمتنع.

والثاني: يلزم من هذا المذهب أن تكون "كي" ناصبا حذف فعله، ولا ثبوت لمثل ذلك في كلامهم، فثبت أن الوجه ما اختاره البصريون، وما ذكره الكوفيون بعيد [من][6] الصواب.

قوله: (وانتصاب الفعل **بعد "كي" إما أن يكون بها نفسها** أو **بإضمار "أنْ"**).

انتصاب المضارع بعد "كي" على وجهين.

أحدهما: وهو قول سيبويه[7] أن ينتصب بها نفسها لمشابهة بينها وبين "أن" من حيث الثقل؛ لأن ما بعدهما لا يكون إلا للاستقبال، ويؤيد هذا القول صحة دخول اللام على "كي" كما يصح دخولها على "أن"، نحو: [خرجت][8] لكي تكرمني، و زرتك لأن تزورني.

وثانيهما: وهو قول الخليل[9] أن انتصابه بإضمار "أن" بعد اللام إذا قلت: جئتك

=

(1) يقصد قوله: (أما في الوصل فتقول: كيم فعلت يا رجل؟ كما تقول: لم فعلت؟ فحذف هذه الألف هو الدليل على أن كون "كي" حرف جر، فإن هذه الألف تحذف مع الحروف الجارة، نحو: فيم، عم، وأخواتها). ص 55 من هذه الرسالة.

(2) مذهب البصريين في: الإنصاف 570/2-574، التخمير 160/4. ابن يعيش 15/9، شرح الكافية 50/4. الجنى الداني 261، 262، الهمع 4/2.

(3) مذهب الكوفيين في: الإنصاف 570/2-574، التخمير 160/4. ابن يعيش 15/9، شرح الكافية 50/4. الجنى الداني 262، الهمع 4/2.

(4) في " ب " [إلى].

(5) في " ج " [تأمين].

(6) في " ب " [عن].

(7) الكتاب 6/3، 7.

(8) في " ب و ج" [جئتك].

(9) الكتاب 6/3.

لتكرمني، [والجواب][1] عن وجه مذهب سيبويه أن اللام في "لكي" زائدة للتأكيد، وحسُن دخولها على "كي" وإن كانت بمعناها لاختلاف اللفظين، [والجواب][2] لسيبويه أن كونها حرف جر في مسألتنا ممنوع، أو تقول: كونها حرف جر شاذ نادر، فلا تكون معارضة للشائع المستعمل، فإذا انتصب الفعل بها نفسها فهي لا تكون من حروف الجر، وإذا [انتصب][3] بإضمار "أن" فهي من حروف الجر.

وذهب بعضهم[4] إلى أن "كي" هي العاملة في مثل "لكي" وفيما عداه جاز الأمران.

قوله: (وإذا دخلت اللام فقلت: لكي تفعل، فهي العاملة، **كأنك قلت: لأن تفعل**).

أي: إذا أدخلت اللام على "كي" لا تكون هي حرف جر، بل تكون بمنزلة "أن" في نصبها الفعل بنفسها من غير إضمار "أن"؛ لأن إضمار "أن" عند تنزل "كي" منزلة اللام، فلو نصبت الفعل / [بعدها][5] بإضمار "أن" بعد دخول اللام عليها، كقولك: جئتك لكي تكرمني، تصير بمنزلة للأن تكرمني، بالجمع بين اللامين، والجمع بينهما ممتنع، وقوله:

.... * وَلاَ لِلِمَا بِهِمْ أَبَداً دَوَاءٌ** [6]

---

(1) سقط من "ج".

(2) في "ب و ج "[والحجة].

(3) في " أ " [انتصاب].

(4) هـذا مذهب البصريين، قال في شرح الكافية: (وعند البصريين "كي" قد تكون ناصبة بنفسها كـ"أن"، وجارة مـضمرا بعـدها "أن"، فـإذا تقـدمها اللام نحو: ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ فهي ناصبة لا غير، بمعنى "أن" ... وفي غير هذه المواضع نحو: جئتك كي تكرمني يحتمل أن تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل، وأن تكون جارة كاللام، مضمرا بعدها "أن"). شرح الكافية 4/50، 51.

(5) سقط من " ب و ج ".

(6) البيت من الوافر، قائله مسلم بن معبد الوالبي، وهو في الخزانة 2/308، 310.

وصدره: **فَلاَ وَاللهِ لاَ يُلْفَى لِمَا بِي** *** ....

والشاهد فيه قوله: "للما بهم"، حيث أدخل حرف الجر اللام على مثله، تأكيدا لفظيا له، وذلك شاذ غير جائز.

ويروى عجز البيت: .... *** **وَمَابِهِمْ مِنَ الْبَلْوَى دَوَاءُ**

ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

والبيت من شواهد: الخصائص 2/282، سر الصناعة 1/251، المقتصد 2/1053، الإنصاف 2/571، ابن يعيش 7/17، المقـرب 1/338، شـرح التسهيل 3/165، شرح الكافية 1/386، رصف المباني 202، الجنى الداني 80، =

في غاية القبح والرداءة، لا يجوز مثله البتة.

قوله: (وقد جاءت "كي" مظهرة بعدها "أن" في قول جميل[1]:

فَقَالَتْ أَكلُّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحاً * لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا)[2].**

"أنْ" مع الفعل في تقدير المصدر، و"كي" حرف جر دخل عليه، و"ما" زائدة، كقوله تعالى ﴿ وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ ﴾[3].

والتقدير: أصبحت ماتحا كل الناس لسانك، فأصبح بمعنى صار، والتاء اسمه، [وماتحا خبر][4]، وهو من متح[5] الماء من البئر إذا استقى منها، وجعله هنا بمعنى سقى فعداه إلى مفعولين كسقى.

يقول هذا الشاعر وهو يحكي قول حبيبته حيث وبخته، أي قالت: إنك تغُرُّ الناس بمدحك إياهم، وتريد أن تغرني أيضا، وتمنح الناس اللسان كناية عن المدح لهم.

و(أن تغر وتخدعا) هما على البناء للفاعل، أي تفعل الغرور والخداع.

المغني 181/1، الهمع 125/2.

(1) هو: جميل بن عبد الله بن معمر العذري، شاعر فصيح، جمع بين الشعر والرواية، أحد عشاق العرب المشهورين، واسم معشوقته بثينة، وبها اشتهر، توفي سنة 82 هـ. الشعر والشعراء 434/1، الأغاني 90/8. 91. الخزانة 397/1، الأعلام 138/2.

(2) البيت من الطويل، قائله جميل بثينة وهو في: العذري، جميل بن معمر، ديوان جميل بثينة، دار صادر. بيروت، 2002ف،ط/2، 108. الخزانة 48/8.

ويروى "ماتحا" بالتاء، وهو ما أخذ به الشارح كما سيأتي بيانه في الشرح.

والشاهد فيه قوله: "كيما أن"، حيث ظهرت "أن" المصدرية بعد "كي" وهذا من قبيل الضرورات الشعرية. وهو شاذ ممنوع في غيرها، ويروى: "...................... *** لسانك هذا كيْ تغرَّ وتخدعا"، وعلى هذا فلا شاهد فيه.

والبيت من شواهد: التخمير 162/4، ابن يعيش 14/9، شرح التسهيل 219/1، 19/3، شرح الكافية 49/4، رصف المباني 217، الجنى الداني 262، المغني 183/1، الهمع 5/2.

(3) التوبة، من الآية "125".

(4) سقط من " ب و ج ".

(5) اللسان "م . ت . ح" 10/6 .

ومن أصناف الحرف حرف الردع

قوله: (وهو "كلا"، **قال سيبويه**[1]**: (هو ردع وزجر)، وقال الزجاج**[2]**: ("كلا" ردع وتنبيه، وذلك قولك: كلا، لمن قال لك شيئا تنكره، نحو: فلان يبغضك، وشبهه، أي: ارتدع عن هذا وتنبه عن الخطأ فيه).**

قال حاكيا فيه قول سيبويه: إن معناها الردع والزجر؛ لأن العرب تحتاج إلى استعمالها إذا سمعت مجالا من الكلام، أو تقوّلا على إنسان إرادة الزجر والمنع.

وقول الزجاج: (إنها ردع وتنبيه)، [قد][3] وقع الغنية عن فَسْره[4] بما وقع في المتن من الكشف الموضح.

قوله: (قال الله تعالى بعد قوله: ﴿ ربي أهنن كلا ﴾[5] **أي: ليس الأمر كذلك؛ لأنه قد يوسع في الدنيا على من لا يكرمه من الكفار، وقد يضيق على الأنبياء والصالحين للاستصلاح).**

استصلحه بمعنى أصلحه[6].

---

(1) الكتاب 235/4.

(2) معاني القرآن وإعرابه 345/3.

(3) في " ب و ج " [وقد].

(4) فسر الشيء يفسُرُه فَسْراً إذا أبانه وكشفه. اللسان " ف . س . ر " 129/5.

(5) الفجر، من الآيتين "18، 19".

(6) اللسان " ص . ل . ح " 60/4، 61.

ومن أصناف الحرف اللامات

قوله: (وهي لام التعريف، ولام جواب القسم، واللام الموطئة، ولام جواب لو ولولا، ولام الأمر، ولام الابتداء، واللام الفارقة بين "أنْ" المخففة والنافية.

فأما لام التعريف **فهي: اللام الساكنة التي تدخل على الاسم المنكور فتعرفه تعريف جنس، كقولك: أهلك الناسَ الدينارُ والدرهمُ، والرجلُ خيرٌ من المرأة، أي: هذان الحجران المعروفان من بين سائر الأحجار، وهذا الجنس من الحيوان من بين سائر أجناسه، أو تعريف عهد، كقولك: ما فعل الرجل؟ وأنفقت الدرهم، لرجل ودرهم معهودين بينك وبين مخاطبك).**

اللام للإشارة، ثم إن وقعت إلى ما كان منكرا باعتبار حقيقته فهو على وجهين:

[أحدهما][1]: أن يراد كلية ذلك المعنى، فيلزم فيه شمول جميع الجنس، كقولك: الرجل خير من المرأة.

وثانيها: أن يراد الحقيقة باعتبار قيامها بواحد، كقولك: دخلت السوق في بلد كذا، ولم يكن بينك وبين مخاطبك سوق معهودة.

وإنما هو على طريقة ما سبق في باب أسامة[2]، ولهذا قال المحققون[3]: (إن مثل ذلك يجري مجرى المنكر، فقالوا في مثل قوله:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي *** ....[4].

---

(1) سقط من " ب و ج ".

(2) يقصد ما ذكره في باب الأسماء، عند الحديث عن أعلام الأجناس كأسامة وثعالة، حيث قال: (قيل: هذه الألفاظ موضوعة للحقائق المعقولة المتحدة في الذهن، وصحة الإطلاق على الواحد لوجود الحقيقة، وهي مجيء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار موضوعه، وقد صح بما ذكر أن "أسامة" موضوع للحقيقة، ولزوم التعدد باعتبار الوجود، فيكون التعدد ضمنا). المخطوط أ/12.

(3) منهم ابن الحاجب. الإيضاح 268/2.

(4) البيت من الكامل، قائله رجل من سلول كما في الكتاب 24/3.

وتمامه: .... * **فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يَعْنِينِي**

والشاهد فيه قوله "على اللئيم يسبني"، حيث وقعت جملة "يسبني" نعتاً للمعرفة وهو "اللئيم"؛ لكونه نكرة في المعنى. إذ أن "أل" المقترنة به جنسية.

إن قوله: "يسبني" صفة [اللئيم][1]؛ لكونه لم يقصد اسما معهوداً، فجرى مجرى المنكر؛ [لما كان مثل المنكر][2] باعتبار الوجود)[3].

وإن وقعت الإشارة إلى فرد لمخاطبك به عهد، كقولك: ما فعل الرجل لرجل متميز بينك وبين مخاطبك، فهو المراد بتعريف العهد، وقد سلف في أثناء الكتاب كلام[4] لإيضاح الفرق بين التعريفين مرة، فلا تذهل عنه.

قوله: (وهذه اللام **وحدها هي حرف التعريف عند سيبويه[5]، والهمزة قبلها همزة وصل، مجلوبة للابتداء بها، كهمزة ابن واسم، وعند الخليل[6] أن حرف التعريف "أل" كهل وبل، وإنما استمر بها التخفيف للكثرة**).

هذه مسألة مختلف فيها بين الخليل وصاحب الكتاب، فذهب الخليل إلى أن "أل" آلة التعريف كـ"هل"، وحجته أن هذه [الكلمة][7] مشابهة لـ"قد"؛ لأنهم يقولون إذا تذكروا

=

والبيت من شواهد: الكتاب 24/3، الخصائص 338/2، الأزهية 263، اللسان "ث . م . م" 349/1، المغني 1/ 102، الهمع 9/1.

(1) في " ج " [للكريم].

(2) سقط من " أ ".

(3) الإيضاح 268/2.

(4) هو قوله في باب الأسماء: (فإذا صح قولك: فعل الرجل، للمعهود في الذهن بينك وبين مخاطبك فلا يستبعد أن يوضع العلم الذهني، فإذا قلت: أبو براقش فكأنك قلت: الضرب الذي من شأنه كيت وكيت، أي: في الذهن. وإذا ثبت أنه المعهود في الذهن فإذا أطلقوه على الواحد في الوجود فالمراد أنه للحقيقة المعقولة في الذهن ...).

كما نقل في ذلك نص ابن الحاجب، حيث يقول: (والفرق بين من غلب عليه الصعق وبين من سمي بالصعق في لزوم اللام في الأول وجوازها في الثاني أنها في الصعق في الغالب في أصلها مرادة مقصودة لتعهد. فلزمت كلزوم أصلها، والمسمى بالصعق كان مستغنيا عن اللام فلم تجئ فيه مقصودة لأمر لازم، وإنما جاءت للمح معنى الصفة. وليس ذلك بلازم في أعلام غير صفات فجاز حذفها، والفرق بين الاسم والصفة إذا سمي بهما وفيهما الألف واللام في لزوم الأول وجواز الثاني أن اللام في الاسم ليست على ما ذكر في الصفة، فلو لم تكن مقصودة قصد الجيم من جعفر لم يؤت بها). وفي المسألة كلام طويل، المخطوط أ / 12، 13، 14، الإيضاح 100/1.

(5) الكتاب 324/3، 146/4، 147، 148.

(6) الكتاب 324/3، 325، سر الصناعة 292/1.

(7) في " ب " [الكلمات].

[الحرف][1] ونحوه ألي، [كما][2] يقولون: " قدي"، إذا تذكروا قد فعل، ونحوه.

والوجه الثاني: أنهم يقطعون الألف واللام عن مثل قوله:

مِثْلَ سَحْقِ الْبُرْدِ عَفَّى بَعْدَكِ الْ * قَطْرُ مَغْنَاهُ وَتَأْوِيبُ الشَّمَالْ**[3].

كما قطع "قد" عما بعده من الفعل في قوله:

.... *** .... **وَكَأَنْ قَدِ**[4].

ولأن "أل" تحدث في الاسم معنى زائدا، كما أن "قد" تحدث في الفعل معنى لم يكن قبل، و"قد" حرفان فكذا هذه الكلمة، وإنما سقطت الهمزة في الدرج؛ لكثرة [دورانها على المقاول، ألا تراهم وصلوا الهمزة في "ايمن" وآثروا الحذف في "لم يكن"؛ لما ذكرنا من كثرة][5] الدوران، وفتحة همزة "أل" يؤيد ما ذكرنا، [كما أن][6] همزة "أيمن" مفتوحة، إذ الأصل في همزات الوصل الكسر.

ومذهب صاحب الكتاب أن آلة التعريف هي اللام وحدها، وحجته أن التعريف معنى يمتزج بالشيء، فيجب أن تكون علامته موازنة [له][7] في الامتزاج والاتصال، فجعله حرفا ساكنا؛ ليشتد اتصاله بالكلمة، والدليل على صحة هذا أنهم آثروا اللام؛ لأنها تدغم في كثير من الحروف، ثم التزموا الإدغام في نحو: الرجل، ولم يلتزموا ذلك في نحو: هل رأيت، بل جوزوه، فعلم أن قصدهم أن تكون علامة التعريف بمنزلة [جزء الكلمة، ويلزم من هذا أن تكون حرفا واحدا.

---

(1) في " ب " [الحارث].

(2) في " ب " [لما].

(3) البيت من الرمل المرفّل، قائله عبيد بن الأبرص، وهو في ديوانه ص 120.

والشاهد فيه قوله: "أل قطر"، ، حيث استدل به الخليل على أن "أل" هو حرف التعريف بمنزلة "قد"، وأنه يسمى "أل" ولا يقال: الألف واللام، وأنه لو لم يكن كذلك لما قطع الشاعر "أل" في نصف البيت.

البيت في: سر الصناعة 293/1، ابن يعيش 17/9، رصف المباني 71. الخزانة 198/7.

(4) جزء من بيت للنابغة مر ذكره في أول الرسالة ص 19، 21.

(5) سقط من " ج ".

(6) سقط من " ب ".

(7) سقط من " أ و ج ".

أما قول الخليل إنها بمنزلة][1] "قد" [فالجواب][2] عنه أن "أل" لو كانت بمنزلة "قد" لكانت في تقدير الانفصال عن الاسم، ولوجب أن تقع هي قبل الجار، في نحو: [بالرجل على نحو: الرجل، كما أن الحروف التي لا تمزج شأنها هو الوقوع قبل الجار نحو][3] قولك: أبزيد مررت، ولا تقول: بأزيد.

فإن قلت: هذا وجه ضعيف، فإنهم يقولون: إن لا تفعل افعل، بفصل "لا" بين الجازم والمجزوم، قال أبو الطيب[4]:

[إنْ لاَ][5] يَشِبَّ فَلَقَدْ شَابَتْ لَهُ كَبِدٌ * شَيْباً إِذَا خَضَبَتْهُ سَلْوَةٌ نَصَلاً[6].**

ويقولون: أرجو أن لا تفعل كذا، بوقوع "لا" فاصلة بين الناصب والمنصوب. / [ب/195]

قلت: إن "لا" أفادت في الفعل معنى، كما أن حرف التعريف أفاد في الاسم معنى، فجاز أن يعد فصلها كلا فصل، من حيث إنها في حكم الجزء من الفعل.

وشيء آخر وهو أن "لا" حرف يزاد في مواضع كثيرة، نحو: "لئلا" وغيره، فيجعل فصلها كلا فصل، حتى كأنه لغو، كما قالوا: يبقى بلا مال، فجعلوها مع إفادتها النفي بمنزلة "ما" في: ﴿ فبما رحمة ﴾[7]، وليس كذلك الألف واللام؛ لأنهما ليسا مما يزاد.

ووجه آخر أنهم قالوا: الرجل، في قافية، ورجل في أخرى، ولم يعدوه إيطاء، فلو كان كما ذكره الخليل لعدوه إيطاء، كما عدوا نحو: قد خرج في قافية، وخرج في أخرى إيطاء.

---

(1) سقط من " ب ".

(2) في " ب و ج " [والجواب].

(3) سقط من " ب و ج ".

(4) هو أبو الطيب المتنبي، أحمد بن الحسين بن عبد الصمد الكندي، الشاعر المبدع المشهور، ولد بالكوفة ونشأ بالشام، ادعى النبوة فسجن حتى تاب، اتصل بسيف الدولة ومدحه، وهجا كافورا الإخشيدي وغيره، مات مقتولا سنة 354 هـ. الخزانة 347/2، الأعلام 115/1.

(5) في " ب و ج " [إن لم يشب].

(6) البيت من البسيط، قائله المتنبي، وهو في: العكبري، أبي البقاء، شرح ديوان المتنبي، تح/مصطفى السقا وآخرين، دار الفكر، بيروت، 1997 ف، ط/1، 164/3. ورواية الديوان [إلا يشب].

والمتنبي ليس ممن يحتج بشعره على قواعد اللغة، وهذا البيت من عدة أبيات ذكرها الشارح ولم يراع فيها زمن الاحتجاج، وقد أتى به مثالا على جواز الفصل بين الجزم والفعل المجزوم في قوله " لا يشب ".

(7) آل عمران، من الآية "159".

[ووجه آخر][1] تقول: قد خرج وعاد، فيكون جامعا بين الفعلين في معنى التقريب، ولا يجوز أن تقول: مررت بالرجل وغلام الذي عرفت، على أن تدخل على المعطوف معنى التعريف؛ لأنه معطوف على معرف، بل يجب أن تقول: مررت بالرجل والغلام باللام فيهما.

وبما ذكرنا وضح أن حرف التعريف في الرجل بمنزلة الراء، فكما لا يجوز تقدير الانفصال في واحد من حروف الكلمة كذلك لا يجوز في اللام.

فإن قلت: "ال" بمنزلة "قد"، لكنهم جعلوا "ال" أشد اتصالا [بالكلمة][2] من "قد"، فلذا جاز أن لا يعد الرجل ورجل إيطاء.

[قلت][3]: لما اعترفت بأن حرف التعريف أشد اتصالا من "قد" [كان][4] ما ذكرنا من أن حرف التعريف هو اللام لا غير أولى من جهتين:

إحداهما: أن اتصال الحرف الواحد أبلغ من اتصال الحرفين؛ / لإمكان فصل الحرفين، وعدم إمكان فصل حرف ساكن. [269/أ]

والثاني: [أنك][5] تجعل الهمزة مقطوعة، ثم تزعم أنها وصلت؛ [لكثرة الدور على الألسن][6]، وهذا عدول عن الظاهر، ونحن إذ جعلناها للوصل كنا على المنهاج الواضح.

[فإن][7] قلت: فيما ذكرت أيضا عدول عن الظاهر؛ لأن الأصل في همزة الوصل الكسر، قلت: هذا عدول يقبله القياس؛ لأن اللام تدغم في كثير من الحروف، والكسرة تستثقل مع التضعيف، فكان اختيار الفتحة لما فيها من الخفة مما يقبله [القياس][8]، مع أن التغيير فيما ذكرنا أقل من التغيير الذي ذكرتم، فنحن نغير الحركة وأنتم تحذفون

---

(1) سقط من " أ "، وبدله [فلو كان كما ذكره الخليل].

(2) سقط من " أ ".

(3) سقط من " ب و ج ".

(4) في " ب و ج " [وكان] .

(5) في " ب " [أن] .

(6) سقط من " ج "، وبدله [في الاستعمال] .

(7) سقط من " ب ".

(8) سقط من " ب ".

الحرف رأسا، وتغيير الحركة أسهل من الحذف، والجـواب عـن قـولهم: "ألي" في [التذكر](1)(2) أن الهمزة لما كانت توجد قبل اللام جيء بها في حال التذكر؛ ليكون أوضح، ولو قال: "لي" لم يكن واضحا، فمن الجائز أن يظن ظان أنه يقول: ما ذكرته "لي"، [أو شيئا من هذا النحو](3).

والجواب عن القطع في الشعر أن الشعر حروف وحركات وسكنات محصورة، لا يقبلن لا الزيادة ولا النقصان، فالناظم في منظومه مضطر، فأينما يتسر له القطع لزمه القطع هنالك، وليس القطع دالا على أن المقطوع كلمة [أو بعض كلمة أو حرف أو حرفان أو غيرهما، فلا يكون ما ذكره دليلا على أن الهمزة واللام مجموعهما كلمة](4).

فإن قلت: لم عُينت اللامُ للتعريف؟ [ولم](5) اختير سكونها؟ ولم اختصت بصدر الكلمة؟

قلت: أما الأول والثاني / فلما مر من شدة الاتصال؛ لأنها تدغم في كثير من الحروف، [ج/172] وبالإدغام يضعف المدغم عن الانفصال، وكذا السكون يمنعهما عن الانفصال والانفراد.

والجواب عن الثالث: أن آخر الكلمة محل للتغيير من الحذف وغيره، كما في الأسماء المرخمة في باب النداء، وصدر الكلمة أسلم من ذلك، فيكون اختصاصها بالعدد أدخل في [الحكمة](6).

فإن قلت: فلم فتحت همزتها ؟

قلت: لما ذكرنا من استدعاء كثرة الاستعمال أخف الحركات، وهي الفتحة.

والجواب الثاني: أن اللام [ألفاظ](7)، قد يقع بعدها مضموم كالغُمْر، ومكسور كالغِمْر، والخروج من الكسر إلى الضم، وكذا من الكسر [إلى الكسر](8) مستكره، ألا

---

(1) سيأتي الكلام عن هذا في باب حرف التذكر.

(2) في " ب و ج " [التذكير].

(3) سقط من " أ ".

(4) سقط من " ب و ج ".

(5) في " ب " [ولو].

(6) في " ب " [الجملة].

(7) سقط من " ب و ج ".

(8) سقط من " أ ".

تراهم أهملوا "فِعُلا" بكسر الفاء وضم العين، و"فِعِل" بكسرتين مستعمل، نحو: إبِل و[إطل][1]، غير أنه متى وقع ذلك فهم قد يغيرونه ويسكنونه، ولذا قل في كلامهم نحو: "إبل"؛ لاستثقالهم الخروج من كسر إلى كسر.

فإن قلت: إن بينهما حاجزا.

قلت: الحاجز غير حصين؛ لسكونه، ألا تراهم ضموا همزة نحو: اُدخل، اتباعا لضمة العين، ولم يبالوا بالحاجز لسكونه، وقولهم: هو ابن عمي، دنيا في دُنُوًّا، يؤيد ما ذكرت، وسيجيء ذكره في المشترك إن شاء الله تعالى.

قوله: (وأهل اليمن[2] **يجعلون مكانها الميم**).

معناها يبدلونها بالميم؛ لما بينهما من قرب المخرج[3]، ولتجانسهما في الجرس؛ [ولأنهما من حروف يرملون][4].

قوله: (ومنه [**ليس مِن امبرِّ امصيامُ في امسفرِ**][5]).

قيل: رأى النبي [عليه السلام][6] من أهل اليمن مسافراً صائماً، قد أثر فيه [الصيام][7] ومشاق السفر، فأراد أن يعلمه حكم الصوم في السفر، فكلمه بلسانه.

وعامة العرب يستعملون اللام فحسب.

قوله: (**وقال** :

.... *** يَرْمِي وَرَائِي **بِامْسَهَمِ وَامْسَلِمَهْ**)[8].

---

(1) في "ب"[إبط]، والإطل كالإبل، والأيطل منقطع الأضلاع من الحجبة. اللسان "أ . ط . ل"83/1.

(2) هي لغة حمير وطيء. الجامع الصغير في علم النحو 109، شرح أبيات المفصل بالهامش 1147/2.

(3) الكتاب 433/4.

(4) سقط من " أ و ج ".

(5) الرواية المشهورة بالألف واللام. مسند الإمام أحمد 391/3.

وقد ذكر ابن جني الرواية بالألف والميم ونسبها الى الصحابي النمر بن تولب، وذكر أنه لم يرو عن النبي –صلى الله عليه وسلم– غير هذا الحديث. سر الصناعة 359/1.

(6) في "ب" [صلى الله عليه و سلم].

(7) في "ب و ج" [الصوم].

(8) البيت من المنسرح، قائله بجير بن عنمة الطائي، وهو في : المؤتلف والمختلف، ص71.

قيل: الرواية بالسهم بتشديد الشين، وامسلمه بسكون الميم، أوله:

ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُعَاتِبُنِي *** ....

ذو هنا بمعنى الذي، و يسمى هذا ذو الطائية[1]؛ لأن هذا على لغتهم.

ورائي هنا بمعنى قدامي، يعني أنه يذب عني، ويدافع قدامي بالسهام والأحجار.

قوله: (ولام جواب القسم، **نحو قولك: والله لأفعلن**).

الجملة المقسم عليها قضية القسم، فسموها جوابا تشبيها؛ لأن الجواب قضية للسؤال، وكذا جواب "لو" وما أشبه ذلك، ومعنى هذه اللام تأكيد معنى الخبر في المقسم عليه، مع ربطه بحرف القسم، نحو: والله لأفعلن.

قوله: (وتدخل على الماضي، كقولك: والله لكذب، **وقال امرؤ القيس:**

حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ *** لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلاَ صَالِي)[2].

أي: فما إن من ذي حديث، ويجوز أن يكون [الحديث][3] بمعنى [المحادث][4] كالخليل والعشير والنزيل والشريك.

=

والبيت المذكور ملفق من بيتين هما:

ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُعَاتِبُنِي * لاَ إِحْنَةٌ عِنْدَهُ وَلاَ جَرِمَـــهْ**

يَنْصُرُنِي مِنْكَ غَيْرَ مُعْتَذِرٍ * يَرْمِي وَرَائِي بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَهْ**

والشاهد فيه قوله "بامسهم وامسلمه"، حيث أبدلت اللام ميما على لغة أهل اليمن، الذين يقولون "أم" بدل "أل" في التعريف.

البيت في: التخمير 166/4، ابن يعيش 17/9، اللسان " أ . م . م " 1 /113، الجنى الداني 140. المغني 48/1. الجامع الصغير في علم النحو 109، الهمع 79/1.

(1) هي لغة بعض أهل اليمن طيء وحمير. الجامع الصغير في علم النحو 109، شرح أبيات المفصل بالهامش 1197/2.

(2) البيت من الطويل، قائله أمرؤ القيس، وهو في: أبي زيد، علي إبراهيم، دراسة أدبية لشعر امرئ القيس وشرح ديوانه، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، 1993 ف، ط/1، ص261.

والشاهد فيه قوله "لناموا"، دخلت اللام التي هي جواب القسم على الفعل الماضي، حيث حذفت "قد" قبل الماضي، وبعد القسم شذوذا.

البيت في: سر الصناعة 339/1، الأزهية 52، التخمير 167/4، ابن يعيش 20/9، رصف المباني 111، اللسان " ح . ل . ف . 136/2، الجنى الداني 32، المغني 173/1، الهمع 124/1.

(3) في " أ " [الحادث].

(4) في" أ " [المحدث].

يقول: إن المرأة التي طرقت عليها كانت تستشعر الخوف من الرقباء الذين يحدثون ويبيتون في السمر مصطلين، فكنت أونسها وأومنها من مراقبتهم، ويريد بحلفة فاجر حلفة كاذب أو حلفة عاهر.

قوله: (والأكثر أن تدخل عليه مع "قد"، **كقولك: والله لقد خرج).**

إنما كان كذلك؛ لأن الجملة المقسم عليها التي هي جواب كلمة القسم كانت مظنة لمعنى التوقع الذي هو معنى "قد" عند استماع المخاطب كلمة القسم.

قوله: (والموطئة **للقسم هي التي في قولك: والله لئن أكرمتني لأكرمنك).**

التوطئة كثرة الوطء وهو الرياضة، كقولك: وطأ الفرس ووطأ المركب[1].

[يقول][2] هذه اللام وطأت طريق جواب القسم، أي: سهلت تفهم الجواب على السامع، فالمراد بالموطئة للقسم هي اللام التي تدخل على الشرط بعد تقدم القسم لفظا أو تقديرا؛ لتؤذن أن الجواب له لا للشرط، فهذا معنى توطئتها، وليس جواب القسم، وإنما الجواب ما يأتي بعد الشرط.

وقوله: (لأكرمنك) جواب الشرط والقسم جميعا، إلا أن القسم غلب عليه حكمه، فكان جوابهما باللام والنون في المضارع، و"إن" في الجملة من المبتدأ والخبر، و"ما ولا" في النفي، كقولك: لئن خرجت إني لخارج، وكقوله تعالى ﴿ لئن أخرجوا لا يخرجون معهم ﴾[3].

قوله: (ولام جواب **"لو ولولا"، نحو قوله تعالى** ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾[4]، **وقوله تعالى** ﴿ ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان ﴾[5]، **ودخولها لتأكيد ارتباط** إحدى **الجملتين بالأخرى، ويجوز حذفها، كقوله تعالى** ﴿ لو نشاء جعلناه أجاجا ﴾[6]**).**

دخلت اللام في جواب "لو" دون جواب "إن"؛ لأنها لما كانت داخلة على جملتين

---

(1) اللسان "و . ط . ء" 457/6.

(2) سقط من " ب ".

(3) الحشر، من الآية "12".

(4) الأنبياء، من الآية "22".

(5) النساء، من الآية "82".

(6) الواقعة، من الآية "73".

متعلقة ثانيهما بالأولى تعلق الجزاء بالشرط، ولم تكن مخلصة للشرط كـــ"إنْ"، وعلامة له مثلها، وإنما سرى [فيها][1] معنى الشرط اتفاقا من حيث إفادتها في مضموني جملتيها أن الثاني امتنع لامتناع الأول افتقرت في جوابها إلى ما ينصب علما على ذلك [التعليق، فزيدت هذه اللام؛ لتكون علما على ذلك][2]، فإذا حذفت بعدما صارت علما مشهورا مكانها؛ فلأن الشيء إذا علم وشهر موقعه وصار مألوفا [ومأنوسا][3] به لم [يبال][4] بإسقاطه عن اللفظ، فإذن حذفها اختصار لفظي، وهي ثابتة في المعنى، وناهيك بقول أوس[5]:

.... *** **كَالْيَوْمِ مَطْلُوباً وَلاَ طَلَباً**[6]

فإنه حذف "لم أر"، وحذفه اختصار لفظي، وهو ثابت في المعنى.

قوله: (ويجوز حذف الجواب أصلا، **كقولك: لو كان لي مال، وتسكت، أي: لأنفقت وفعلت**).

لأن حذفه إيذان بتكثير الفوائد؛ لأنه يبهم أشياء، ويعم جوابات، كأنفقت، وتصدقت، وأعطيت، وما شابه ذلك من أعمال الخير وغيرها.

قوله: (ومنه قوله تعالى / ﴿ ولو أن قرآنا سيرت به الجبال ﴾[7]، **وقوله تعالى** ﴿ لو أن لي بكم قوة ﴾[8]). [270/أ]

---

(1) سقط من " ب ".

(2) سقط من " ب ".

(3) الواو سقطت من " ب ".

(4) في " ب " [ينل].

(5) هو أوس بن حجر التميمي، شاعر جاهلي فحل معمر، كان وصافا للحُمُر والسلاح لاسيما القوس. الشعر والشعراء 202/1، الخزانة 379/4، الأعلام 31/2.

(6) البيت من الكامل، قائله أوس بن حجر، وهو في : أمالي المرتضى، 73/2.

وأوله: حتى إذا الْكَلاَّبُ قَالَ لَهَا *** ....

والشاهد فيه قوله "مطلوبا ولا طلبا"، حيث نصب "مطلوبا" بفعل محذوف تقديره "لم أر".

والبيت من شواهد: الأمالي الشجرية 361/1، التخمير 321/1، ابن يعيش 125/1، الإيضاح 248/1.

(7) الرعد، من الآية "32".

(8) هود، من الآية"79".

تقدير الأولى من الآيتين قد تقدم ذكره[1]، وتقدير الثانية: لو أن لي بكم قوة؛ لدفعت أذاكم عني، وما أشبه ذلك.

قوله: (ولام الأمر، نحو قولك: ليفعل زيد، وهي مكسورة، **ويجوز تسكينها عند واو العطف وفائه، كقوله تعالى ﴿ فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي ﴾[2]).**

لأنها مشبهة باللام الجارة [في الاسم؛ لأن الجر][3] في الأسماء بمنزلة الجزم في الأفعال، وإذا وقعت هذه اللام بعد واو العطف وفائه يجوز تسكينها وكسرها، فالكسر لما مرّ، والتسكين لأن الواو والفاء بمنزلة جزء الكلمة من حيث إنه يمتنع أن يوقف عليهما دونها، فسكنت اللام على التشبيه بكبْد في كبِد.

أما "ثم" ففيها اختلاف، فوجه تحريك اللام أن "ثم" لما كانت أكثر من حرف كانت [في تقدير][4] المنفصل الأجنبي، فتكسر اللام، ووجه تسكينها أن الميم من "ثم" بمنزلة الواو والفاء.

قوله: (وقد جاء حذفها في ضرورة الشعر، قال:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ * إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالاَ)[5].**

لما جاز إثباتها في الأمر للمخاطب الفاعل، ومنه قراءة[6] النبي [عليه

---

(1) عند الكلام عن حذف جواب "لو" في القرآن بقوله: (معناه: لكان هذا القرآن) ص 165 من هذه الرسالة .

(2) البقرة، من الآية "185".

(3) سقط من " ج ".

(4) سقط من " ب ".

(5) البيت من الوافر، مختلف في قائله، فهو للأعشى كما في شرح أبيات المفصل 1149/2، وهو لحسان بن ثابت في شرح الكافية 268/2، وقيل: لا يعرف قائله كما في الخزانة 11/9، وقائله يخاطب النبي – صلى الله عليه وسلم.

والشاهد فيه "تفد"، حيث حذف لام الأمر لضرورة الشعر، وهو قبيح، والتقدير: لتفد.

والبيت من شواهد: الكتاب 8/3، المقتضب 132/2، سر الصناعة 338/1، الأمالي الشجرية 175/1، الإنصاف 530/2، التخمير 172/4، ابن يعيش 24/9، المقرب 272/1، إعراب القران للنحاس 297/1، رصف المباني 256، الجنى الداني 113، المغني 224/1، الهمع 55/2.

(6) هي قراءة مروية عن النبي –صلى الله وسلم– عن طريق أبيّ. وبه أخذ رويس عن يعقوب. حجة القراءات 333. الإنصاف 524/2.

السلام][1] ﴿ فلتفرحوا ﴾[2]، جاز حذفها في الأمر للغائب في ضرورة الشعر، وكلاهما قياس على صاحبه، و لكن الحذف / شاذ بمثابة حذف حرف الجر في الأسماء، ولا يصح [ب/196] رفع الفعل، وإن كان القصد الطلب [به][3] فإنه يصح أن يقال: يضرب زيد، وإن كان الغرض طلب الضرب [به][4]، كما يصح في الماضي [في][5] مثل قولهم: غفر الله لزيد، وهو في المضارع أجدر من حيث اللفظ والمعنى، ومنه قوله تعالى ﴿ تؤمنون بالله ورسوله ﴾[6]، والدليل على أنه للطلب قوله تعالى ﴿ يغفر لكم ﴾[7] مجزوما، إذ ليس للجزم وجه سوى أنه للطلب، والتبال الفساد[8].

قوله: (ولام الابتداء **هي اللام المفتوحة، في قولك: لزيد منطلق، ولا تدخل إلا على الاسم والفعل المضارع، كقوله عز وجل:** ﴿ لأنتم أشد رهبة[9] ﴾، ﴿ وإن ربك ليحكم بينهم ﴾[10]**، وفائدتها تأكيد مضمون الجملة).**

فتحت لام الابتداء؛ لأنها حرف واحد وقع أولا، والابتداء بالساكن ممتنع، فتحرك بالحركة القريبة من السكون وهي الفتحة، وجواز دخولها على المضارع؛ لشبهها بالاسم، ويقبح دخولها على الماضي؛ لبعده عن شبه الاسم، لا يقال: إن زيدا لقام.

قوله: (ويجوز عندنا[11] إن زيدا لسوف يقوم).

---

(1) في " ج " [صلى الله عليه و سلم].

(2) يونس، من الآية "58".

(3) سقط من " ج ".

(4) سقط من " أ ".

(5) سقط من "ب و ج".

(6) الصف، من الآية "11".

(7) الصف، من الآية "12".

(8) اللسان "ت . ب . ل" 294/1.

(9) الحشر، من الآية "13".

(10) النحل، من الآية "124".

(11) يقصد البصريين. تفصيل ذلك في: التخمير 211/3،212، ابن يعيش 26/9، الإيضاح 274/2، رصف المباني 232، المغني 228/1.

لام الابتداء لا تجامع حرف الاستقبال إلا مخلصة للتوكيد، مجردة عن الدلالة [على][1] الحال، ومعنى الجمع بين حرفي التوكيد والتأخير أن القيام كائن لا محالة وإن تأخر، وهنا دقيقة وهي أن دخول اللام في سوف دون السين؛ لأنه على أحرف، وكان قريب الشبه من صيغ الأسماء، وهي تدخل في الاسم.

قوله: (ولا يجوزه الكوفيون[2]).

وحجتهم أن هذه اللام للحال، وسوف للاستقبال، فمن المحال أن يكون الفعل الواحد للحال والاستقبال، والجواب ما قلنا إنها مخلصة لمجرد التوكيد.

قوله: (واللام الفارقة).

أي: الفارقة بين المخففة والنافية.

قوله: (في نحو قوله تعالى ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾[3]**، وقوله تعالى** ﴿ وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ ﴾[4]**، وهي لازمة لخبر "إنّ" إذا خففت).**

أي: لعليها، و"ما" مزيدة.

ومن قرأ [5] بالتشديد فهي بمعنى "إلا" و"إنْ" النافية.

قوله: (ولام الجر، كقولك: المال لزيد، وجئتك لتكرمني؛ لأن الفعل المنصوب بإضمار "أن" في تأويل المصدر المجرور، والتقدير لإكرامك)[6].

---

(1) في " أ " [عن].

(2) رأي الكوفيين في: ابن يعيش 26/9، الإيضاح 274/2.

(3) الطارق. من الآية "4".

(4) الأنعام، من الآية "157".

(5) هي قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة، والمعنى عندهم: ما كل نفس إلا عليها حافظ، وجعل "لمّا" بمعنى "إلا" هي لغة معروفة لهذيل. حجة القراءات 758، البحر المحيط 454/8.

(6) أهمل الشارح شرح هذا الجزء من المتن لوضوحه.

ومن أصناف الحرف تاء التأنيث الساكنة

قوله: (وهي التاء في نحو: ضربت، ودخولها للإيذان من أول الأمر بأن الفاعل مؤنث، وحقها السكون).

[ذاك][1] لمعان:

أحدها: التفادي من توالي أربع حركات.

والثاني: الدلالة على الحرفية؛ لأنها مبنية كالحروف، والأصل في باب البناء السكون.

والثالث: أنها تلحق بالماضي، وهو مبني، فلزم إسكانها، أما تاء التأنيث [اللاحقة بالاسم فإنها حركت؛ لأنها امتزجت مع الاسم امتزاج ألف التأنيث][2] في صحراء، والألف والنون في سكران، فيجب أن تقع الحركات الإعرابية عليها، كما وقعت على الألف في صحراء، وعلى النون في سكران.

قوله: (ولتحركها في "رمتا" لم ترد الألف الساقطة؛ لكونها عارضة، **إلا في لغة رديئة[3] يقول أهلها: رماتا).**

[إذ الأصل فيها السكون؛ لما بينا، وتحريكها ليتوصل به إلى التلفظ بالألف، فيكون عارضا][4]، ولا اعتبار للعارض، فيجعل وجوده كعدمه، وكم لهذا في كلامهم من نظير.

---

(1) في "ب و ج" [ذلك].

(2) سقط من "ب و ج".

(3) لم تنسب هذه اللغة إلى قبيلة أو جماعة معنية. ابن يعيش 28/9، الجنى الداني 58.

(4) سقط من "ج".

ومن أصناف الحرف التنوين

قوله: (التنوين).

نون ساكنة لاحقة آخر الكلمة، ثابتة لفظا لا خطا.

قوله: (وهو على خمسة أضرب، [الدال][1] على المكانة **في نحو: زيد ورجل).**

وهو كل تنوين لحق معربا لم يشبه الفعل من وجهين من الوجوه المذكورة في منع الصرف، كزيد ورجل، والتنوين في رجل ليس بتنوين تنكير، وإن كان الاسم نكرة، ألا ترى أنه لو جعل علما لم يفارقه تنوينه، إذ لو كان للتنكير لفارقه، ومفارقته لمجيء لام التعريف ليست لكونه للتنكير لما ذكرنا من الدليل، إنما هي لتضاد بينهما، ألا ترى أن التنوين في نحو: "حسن" من الأعلام ليس للتنكير بلا ريبة، فلو أدخلت عليه اللام مع بقائه [علما][2] فارقه إجماعا، وما ذاك لكونه للتنكير، فكذا في رجل.

قوله: (والفاصل بين المعرفة والنكرة في نحو: "صهٍ ومهٍ وإيهٍ"، **والعوض من المضاف إليه في نحو: إذٍ وحينئذٍ، ومررت بكلٍ قائماً، ولات أوانٍ).**

إذا نونت[3] فالمعنى افعل سكوتا، / وان سكنت فالمعنى افعل السكوت.

والكلام في تنوين "إذٍ ولكلٍ قائماً" قد سبق[4].

فأما "لات أوان" فالتقدير: أوان صلح، والكلام في انكسار نون أوان قد سلف[5].

---

(1) في النسخ الثلاث [الدليل]، وفي المفصّل الأصل ما أثبت أعلاه.

(2) سقط من " ب و ج ".

(3) يعني " صه ".

(4) يقصد قوله في باب الإضافة: (وقد حذف المضاف إليه في قولهم: كان ذلك "إذ. وحينئذ. ومررت بكلّ قائما) التنوين فيه وفي أخواته المذكورة عوض من المضاف إليه، والتقدير في هذه الأمثلة ما ذكره في المتن. يريد قوله: (يريدون: إذ كان كذا. وكلهم،.....إلخ)، وإذ من أسماء الزمان، وهى تضاف إلى الجمل. وكان كذا جملة فعلية. حذفت. وعوض عنها التنوين. فالتقى ساكنان الذال والتنوين، تحركت الذال بالكسر؛ لأن الساكن إذا حرّك حرك بالكسر.

ووجه آخر هنا لطيف، وهو أن الذاهب مضاف إليه، وهو مجرور. فناسب أن يحرك الذال بحركة مناسبة لحركة الذاهب؛ ليكون بمنزلة استبقائه بعد ذهابه، ... الدليل على أن المضاف إليه في قولهم: مررت بكلّ قائما، محذوف أن الحال لا يقع في المنثور من الكلام عن النكرة، فإنما يقع عن المعرفة، أما في الشعر فيجوز أن يقع عن النكرة). اهـ بتصرف. المخطوط أ/92.

(5) يقصد قوله في باب (خبر "ما ولا" المشبهتين بـ"ليس). عند الكلام عن قول المصنف: (و"لا" التي يكسعونها بالتاء هى المشبهة بليس)، حيث قال: (وأما قول أبي زبيد الطائي:

=

قوله: (والنائب مناب حرف الإطلاق في إنشاد بني تميم[1]، في نحو قول جرير:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنْ * وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ)[2].**

حرف الإطلاق في البيت المنشد الألف؛ لأنها تطلق فيمد الصوت عندها، وإنما يبدلون منها نونا إذا أرادوا ترك الترنم والغناء؛ لأن التنوين ليس فيه من الامتداد ما في الألف وأختيها، وهو مع ذلك مشاكل لحروف اللين؛ لما فيه من الغنة.

والأصل في: والعتابن وأصابن، والعتابا وأصابا، والمعنى صوتيني فيما أفعل.

قوله: (والتنوين الغالي في نحو قول رؤبة:

وَقَاتِمُ الأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرِقْنْ[3]

ولا يلحق إلا القافية المقيدة).

الغرض في إلحاق هذا التنوين الدلالة على الوقف؛ لأن الشعر مسكن الآخر، فإذا قلت: خاوي المخترق، لم يدر أواصل أنت أم واقف، [وإذا][4] لحقت هذه الزيادة انفصل

=

طَلَبُوا صُلْحَنا ولاتَ أوانٍ * فأجَبْنا أنْ لَيْسَ حِينَ بقاءِ**

والأصل "ولات أوان صلح"، وقطع عن الاضافة، وعوض منها التنوين، وليس تشبيها بـ"إذ" في نحو قول أبي ذؤيب:

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلابِكَ أُمَّ عمْرو * بعاقبةٍ وأنْتَ إذٍ صحيحُ**

لأنهما جميعا للزمان). المخطوط أ / 80،81.

(1) قال البغدادي: (ولحاق هذا التنوين كما ذكر إنما هو عند بني تميم). الخزانة 70/1.

(2) البيت من الوافر، قائله جرير، وهو في ديوانه ص 89.

والشاهد فيه قوله: "العتابنْ، أصابنْ"، حيث أدخل التنوين على الاسم العتاب، والفعل أصاب، وجعله نائبا مناب حرف الإطلاق؛ لأجل الترنم بالقافية.

والبيت من شواهد: الكتاب 205/4، النوادر 387، سر الصناعة 39/2، الأمالي الشجرية 39/2، الإنصاف 655/2، التخمير 177/4، ابن يعيش 115/4، شرح الكافية 48/1، رصف المباني 29، المغني 342/2، الهمع 80/2، الخزانة 69/1.

(3) البيت من الرجز، قائله رؤبة من أرجوزة يصف فيها مفازة، وهو في ديوانه ص104، وبعده:

مُشْتَبِهِ الأعلامِ لمّاعِ الخَفَقنْ

والشاهد فيه قوله: "المخترقنْ" أصله "المخترقْ"، فألحق التنوين الغالي بالقافية الساكنة.

والبيت من شواهد: الكتاب 210/4، سر الصناعة 58/2، التخمير 178/4، ابن يعيش 18/2، 29/9، الإيضاح 161/2، شرح الكافية 48/1، رصف المباني 355، اللسان "خ . ف . ق" 286/2، المغني 342/2، الهمع 80/2، الخزانة 25/10.

(4) في " ب " [فإذا].

الوقف من الوصل.

وقد فصلوا بين الوقف و[بين][1] الوصل بالحذف، نحو: زيد، بحذف الحركة والتنوين من زيد، فيجوز أن يفصل بينهما في الشعر المقيد بالزيادة؛ لأن الساكن لا يقدر على [إسكانه][2].

وإنما سمي الغالي لمجاوزته حد الوزن، والغلو مجاوزة الحد[3]، والقاتم المظلم[4]؛ لكثرة الغبار، والأعماق الأطرف[5]، والخاوي الخالي[6]، والمخترق الطريق[7]، والأعلام جمع علم، وهو الجبل وما يهتدى به في الطريق[8].

وقوله: (مشتبه الأعلام) معناه ليس في هذا الطريق علم.

والخفْق بالسكون ما يخفق من السراب[9]، والفتحة للشعر.

فإن قلت: لم اختير التنوين من [بين][10] سائر الحروف ؟

قلت: لشبهه بحروف المد؛ لأنه يخرج من الخياشيم بلا كلفة، ولأن فيه غنة تشبه المدّ [الذي في حروف المد][11].

فإن قلت: لم لا يوقف عليه ؟

قلت: لئلا يشبه النون الأصلية في نحو: حسن ورسن، والمشبهة بها في نحو: ضيفن ورعشن.

---

(1) سقط من " أ و ج ".

(2) في " أ " [إسكانها].

(3) اللسان "غ . ل . ا " 56/5.

(4) اللسان " ق . ت . م" 200/5.

(5) اللسان "ع . م . ق "430/4.

(6) اللسان " خ . و . ا " 334/2.

(7) اللسان " خ . ر . ق " 246/2.

(8) اللسان " ع . ل . م " 416/4.

(9) اللسان " خ . ف . ق " 286/2.

(10) سقط من " أ ".

(11) سقط من " ب و ج ".

قوله: (والتنوين ساكن **أبداً**).

[271/أ]

السكون حقه بحكم البناء / .

قوله: (**إلا أن يلاقي ساكنا آخر** فيكسر أو يضم، **كقوله تعالى** ﴿ وَعَذَابٍ ارْكُضْ ﴾[1]، **وقد قرئ بالضم**[2]).

فالكسر للأصل الممهد عند تحريك الساكن، والضم لاتباع التنوين ضمة الكاف في "اركض".

ووجه آخر أن الأصل في همزة "اركض" الكسرة، إلا أنها رفضت؛ لئلا يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة، فلما ذهبت الهمزة من "اركض" لفظا ناسب أن يكسر التنوين بنقل الحركة الأصلية للهمزة إليه أو يضم بنقل حركتها العارضة إلى [ذلك][3].

فإن قلت: فلم لم تفتح، والفتحة أولى بأن تقوم مقام السكون؛ لما بينهما من التناسب من حيث الخفة ؟

قلت: في الفتح فساد وإيهام الإضافة، فإنك إذا قلت: لقيت صديقنا زيدنا الظريف، في [زيداً][4] الظريف بدون إضافة زيد إلى ضمير ما فوق المتكلم الواحد يقع الالتباس بين هذا وبين "زيدنا" بالإضافة.

قوله: (وقد يحذف، **كقوله:**

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ *** وَلاَ ذَاكِرَ اللهَ **إِلاَّ قَلِيلاً**)[5].

أي: لطلب الخفة، أو للفرار من التقاء الساكنين، كقوله: (... ولا ذاكر الله)،

---

(1) ص، من الآيتين "41،40".

(2) هي قراءة جميع القراء عدا حمزة وعاصم ويعقوب، فقد قرأوا بالكسر. الكتاب بالهمش 153/4. البحر المحيط 194/5.

(3) في " أ " [ذاك] .

(4) في " ب و ج " [زيدنا].

(5) البيت من المتقارب، قائله أبو الأسود الدؤلي، وهو في ديوانه ص 54.

والشاهد فيه قوله: "ولا ذاكر الله "، حيث حذف التنوين من ذاكر بدليل نصب الله بعده.

البيت في: الكتاب 169/1، المقتضب 313/2، الخصائص 311/1، سر الصناعة 90/2، الأمالي الشجرية 383/1، الإنصاف 659/2، التخمير 183/2، 180/4، ابن يعيش 34/9، الإيضاح 278/2، رصف المباني 49، اللسان "ع . ت . ب" 249/4، المغني 555/2، الهمع 199/2، الخزانة 374/11.

والدليل على تقدير التنوين نصبه الله، فلو كان قصده إلى الإضافة لجره، والبيت لأبي الأسود[1] وقبله: **فَذَكَّرْتُهُ ثُمَّ عَاتَبْتُهُ *** عِتَاباً رَقِيقاً وَقَوْلاً جَمِيلاً**

وسبب هذا الشعر أن رجلاً من بني سُلَيْم [يقال له][2] نُسيبٌ[3] كان يظهر لأبي الأسود محبة شديدة، ثم إن نسيبا كان له جبة فراءُ طويلة الكمّين قد أعجبتِ أبا الأسود، فقال [أبو الأسود][4]: [لنسيب][5] بعنيها بقيمتها، فقال: لا، بل أكسوكها، فأبى أبو الأسود أن يقبلها إلا بشراء، فقال له: أرها لمن يبصرها، ثم هات قيمتها، فأراها أبو الأسود، فقيل له: هي بمائتي درهم، فذكر ذلك لنسيب فأبى أن يبيعه، فزاد أبو الأسود حتى بلغ الثمن مائتين وخمسين درهما، فأبى نسيب بيعها، وقال خذها إذن هبة[6].

يقول: ذكرته ما بيننا من المودة، فوجدته غير مستعتب، أي: غير راجع بالعتاب عن قبح فعله.

قوله: (وقرئ[7] ﴿ قل هو الله أحد الله الصمد ﴾[8]).

---

(1) هو ظالم بن عمرو بن جندل الدؤلي. واضع علم النحو، عظيم الصفات، فهو يعد من التابعين والفقهاء والشعراء والمحدثين والأشراف والفرسان. سكن البصرة ثم ولي عليها في خلافة علي رضى عنهما، توفي سنة69هـ.

الشعر والشعراء729/2، الأغاني 301/12-303، البغية 22/2، 23، الخزانة281/1، 282، الأعلام 236/3.

(2) سقط من " ب ".

(3) هو نسيب بن حميد من بني سليم صديق أبي الأسود وكثير التملق له، أثر أنه ليس بالبصرة أحد من قومه ولامن غيرهم آثر عنده منه. الأغاني 313/12.

(4) سقط من " أ " وفي " ج " [لأبي الأسود].

(5) سقط من " ب و ج ".

(6) القصة في: التخمير 181/4. ابن يعيش 36/9. شرح أبيات المفصل 1156/2.

وقد خطأ البغدادي في الخزانة جعل هذا الخبر سببا لهذا الشعر. وذكر قصة أخرى سببا له. الخزانة 11/ 379، 380.

(7) هي قراءة أبي عمرو ونصر بن عاصم وابن سيرين والحسن وغيرهم. إعراب القراءات السبع وعللها 2/ 545، البحر المحيط 258/8.

(8) الإخلاص، الآيتان "1، 2".

ومن أصناف الحرف النون [المؤكِدة][1]

قوله: (وهي على ضربين ثقلية وخفيفة، **فالخفيفة في جميع مواضع الثقيلة إلا في فعل الاثنين وفعل جماعة المؤنث، تقول: اضربَنَّ، واضربُنَّ، واضربِنّ، واضربَنْ، واضربُنْ، واضربِنْ، وتقول: اضربانّ واضربنانّ، ولا تقول: اضربنانْ إلا عند يونس[2]).**

إذا أتيت بالخفيفة فأنت مؤكد، وإذا أتيت بالثقيلة فأنت أشد تأكيداً، ثم إن الخفيفة توافق الثقيلة مرة، وتخالفها أخرى، فلا بد من ذكر مواقع الثقيلة أولا، ثم من بيان الموافقة والمخالفة ثانيا.

اعلم أن أمثلة المضارع على ثلاثة أصناف:

الصنف الأول: ما ليس في آخره نون وهو خمسة، أضرب أنا، نضرب نحن، تضرب أنت أو هي، يضرب هو.

الثاني: ما في آخره نون بعد ألف الضمير وواوه ويائه وهو سبعة، يضربان للغائبين، تضربان للغائبتين والمخاطبين والمخاطبتين، يضربون للغائبين، تضربون للمخاطبين، تضربين للواحدة المخاطبة.

الثالث: ما في آخره نون ضمير جماعة النساء، وهو اثنان يضربن للغائبات، تضربن للمخاطبات.

فبالثقيلة تفتح [الأواخر][3] في الصنف الأول. نحو: أضْرِبَنَّ، نَضْرِبَنَّ، تضْرِبَنَّ، يَضْرِبَنَّ.

وأما البناء فلأن الأصل في الأفعال البناء، وقد رفض هذا الأصل بسبب المضارعة

---

(1) في " أ " [الثقيلة].

(2) هوأبـــو عـــبد الرحمن، يونس بن حبيب النحوي البصري، أديب نحوي بارع، أخذ عن وأبي عمرو بن العلاء وحمـــاد وغيـــرهما، وعنه سيبويه كثيرا، له في النحوي أقيسة ومذاهب تفرد بها. من مصنفاته: معاني القرآن. النوادر. اللغات. توفي سنة 182 هـــ. البغية 365/2، الأعلام 261/8.

(3) في " ب " [الآخر].

للاسم، فلما دخلت نون التأكيد حققت معنى الفعلية؛ لأن التأكيد في الحوادث يكون ما يجذب المضارع بلحوقها إلى أصله وهو البناء، والبناء على الحركة؛ لكونه عارضا، وعلى الفتحة؛ للخفة.

وبها[1] تحذف النونات في الصنف الثاني؛ لأن ثبوت النونات للإعراب، وقد زال الإعراب، فتزول هي، وتحذف واو الضمير وياؤه أيضاً؛ لأنهما ساكنان؛ وقد لاقاهما نون ساكنة، فتحذفان تفاديا من ثقل الساكنين، وإن كان التقاؤهما على / حدهما؛ لكون حذفهما [ب/197] كلا حذف؛ لأن ضمة ما قبل الواو دليل على الواو، وكسرة ما قبل الياء دليل على الياء، ولا تحذف الألف؛ لأنها خفيفة [خفية][2]، فلا يلزم الثقل، فلو [كانت][3] النون المؤكدة بعد الألف مفتوحة؛ لكان لزوم الالتباس بفعل الواحد عند [حذف][4] الألف وجها لمنع حذفها، ولكن النون بعد الألف مكسورة، فلم يلزم الالتباس، فلذا لم يذكر ذلك الوجه، وإن فزع إلى ذكره بعض شارحي هذا الكتاب[5]، وذلك نحو يضربانّ، ويضربُنّ، وتضربَنّ.

[وبها[6] في الصنف][7] الثالث تُجلَب ألف، تقع بينها وبين نون النساء؛ للفصل بين النونات، نحو: يضربنانّ، وتضربنان.

والخفيفة كالثقيلة في جميع ما ذكرنا، إلا في وقوعها بعد ألف الضمير، والألف المجلوبة، فإنها لا تقع بعدهما؛ لالتقاء الساكنين الألف والنون.

وجوزه يونس[8]؛ لأن الألف فرط مد، والمد يقوم مقام الحركة، ويعضده قراءة[9] من

---

(1) الضمير في [وبها] يعود على قوله [فبالثقيلة بفتح ...].

(2) سقط من " ب ".

(3) في " ب " [كان].

(4) في " أ " [دخول].

(5) ابن يعيش 38/9، الإيضاح 280/2، 281.

(6) الضمير في [بها] يعود على [فبالثقيلة].

(7) في " ب " [وبهذا المصنف].

(8) جوز يونس والكوفيون إلحاق نون التوكيد الخفيفة بالمثنى وجمع المؤنث.

الكتاب 521/3،522، ابن يعيش 38/9، شرح الكافية 492/4، الجنى الداني 143، الهمع 79/2.

(9) هي قراءة نافع المدني بالإسكان، والبقية بفتح الياء. حجة القراءات 279، إعراب القراءات السبع وعللها 174/1.

قرأ: ﴿ محياي ومماتي ﴾[1]، بالجمع بين ساكنين الألف والياء، وأمثلة الأمر كأمثلة المضارع نحو: اضربنّ من الصنف الأول، واضربُنّ [واضربَن][2] من الصنف الثاني، واضربَنْ من الأول، واضربُنْ [واضربَنْ][3] من الثاني، وهذه الثلاثة بالنون الخفيفة، واضربانّ واضربنانّ بالثقيلة بعد ألف الضمير والألف المجلوبة.

قوله: (**ولا يؤكد بها** إلا الفعل المستقبل).

لأن الماضي والحال ثابتان، والثابت لا يفتقر إلى التأكيد [لا تقول: ليأكلن زيد، وهو في حال الأكل، ولا لآكلن، وإنما يفتقر إلى التأكيد][4] ما لم يثبت، وهو المستقبل.

قوله: ([الذي فيه معنى الطلب][5]).

خص بما فيه معنى الطلب؛ ليكون استحقاقا لوقوع الفعل أو للإخبار، فجعل هذا علامة [لذلك][6].

قوله: (وذلك ما كان قسما **أو أمراً أو نهيا أو استفهاما أو عرضا أو تمنيا، كقولك: بالله لأفعلن، وأقسمت عليك إلا تفعلن، ولما تفعلن، واضربن، ولا تخرجن، وهل تذهبن، وألا تنزلن، وليتك تخرجن).**

في القسم معنى الطلب، فإذا قلت: بالله لأفعلن، فكأنك قلت: أسأل الله أن أفعل.

[وأما][7] قول من أتى كبيرة: والله لأعاقبن، ونحوه، فإنما دخل عليه نون [التأكيد][8]؛ وإن لم يكن فيه طلب؛ لتجري الأخوات على منهاج واحد.

وثبات النون في القسم هو الأكثر؛ لأن القسم من مواضع التأكيد، وكذلك الأمر

---

(1) الأنعام، من الآية "164".

(2) سقط من " ب ".

(3) سقط من " ب ".

(4) سقط من " ب و ج ".

(5) سقط من " ب و ج ".

(6) في " أ " [ذلك].

(7) في "ب و ج" [أمّا].

(8) سقط من " أ ".

والنهـي؛ لأن الحاجـة تـشتد إلـى توكيدهما، وهما لا يصحبان إلا في زمان الاستقبال، والاسـتفهام والعـرض والتمنـي بمنزلة الأمر، فمعنى: هل تذهبن، أخبرني هل تذهب؟ ومعنى ألا تنزلن انزل، ومعنى ليتك تخرجن اخرج.

قوله: (ولا يؤكد بها الماضي ولا الحال ولا ما ليس فيه معنى الطلب.

وأما قولهم في الجزاء المؤكد حرفه بـ"ما" إما تفعلن، قال الله تعالى ﴿ فإمّا ترين من البشر أحدا فقولي ﴾[1]، **وقال** ﴿ فإمّا نذهبنّ بك ﴾[2] فلتشبيه "ما" بلام القسم **في كونها مؤكدة).**

"ما" في "إما" لتأكيد معنى المجازاة، كأنه يفيد زيادة عموم، فقولك: إمّا تفعلن، معناه إن اتفق منك وجود الفعل بوجه من الوجوه.

قوله: (وكذلك قولهم: / حيثما **تكوننّ آتك**). [272/أ]

لأن فيه معنى الشرط مع "ما"[3].

قوله: (وبجهد ما تبلُغن، **وبعين ما أرينّك**).

معناه ليكونن بلوغك بجهد، وقد مضى تفسير "بعين ما أرينك"[4].

قوله: (فإن دخلت في الجزاء بغير "ما" ففي الشعر تشبيها للجزاء بالنهي).

وجه [الشبه][5] أنهما مجزومان غير واجبين، ولأن حرف الجزاء وحرف النهي من الجوازم.

قوله: (ومن التشبيه بالنهي **دخولها في النفي**).

النفي كالنهي، إذ الكلام المنفي والمنهي سيان في كونهما غير واجبين.

قوله: (وفيما يقاربه **من قولهم: ربما تقولَن ذاك، وكثر ما يقولن ذاك**).

أي: ودخولهما فيما يقارب النفي؛ لأن التقليل في "ربما" بعض نفي. ودخول النون في "كثر ما يقولن"؛ لأن الكثرة ضد القلة، فيحمل الضد على الضد.

---

(1) مريم، من الآية "25".

(2) الزخرف، من الآية "40".

(3) في " أ " زيادة [في] بعد " ما ".

(4) ص 133 من هذه الرسالة .

(5) في " ب و ج " [التشبيه].

قوله: (قال عمرو بن هند[1]**:**

رُبَّمَا أَوفَيْتُ في عَلَمٍ *** **تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاتٌ**)[2].

[أوفيت][3] أشرفت[4]، والعلم الجبل، والشمالات جمع شمال وهي الريح[5].

قوله: (وطرح هذه النون سائغ **في كل موضع إلا في القسم، فإنه فيه ضعيف، وذلك قولك: والله ليقوم زيد**).

لأنها للتأكيد، ولا يفتقر إلى التأكيد في كل موضع، فيجوز دخولها وخروجها.

أما القسم فلا يؤتى به إلا للتأكيد، والنون للتأكيد، فيكون طرحها فيه ضعيفا، والمؤكد بـــ"ما" في الشرط كالقسم، فالحذف معه أيضا ضعيف.

قوله: (**وإذا لقي الخفيفة ساكن بعدها** حذفت حذفا، ولم تحرك كما حرّك التنوين، **فتقول: لا تضرب ابنك، وقال:**

لاَ تُهِينَ الْفَقِير علَّكَ أَنْ * تَرْكَعَ يَوْماً والدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ**[6]

---

(1) هو: عمرو بن المنذر الثالث بن امرئ القيس بن النعمان اللخمي، اشتهر بنسبته إلى أمه "هند"، يلقب بالمحرّق الثاني. أحد ملوك الحيرة، له وقائع كثيرة مع الروم والغساسنة، كان جبارا كثير البطش، وهو الذي قتل الشاعر طرفة بن العبد، دام ملكه خمسة عشر عاما، قتله الشاعر عمرو بن كلثوم سنة 45 قبل الهجرة. الأغاني 47/12،48، الأعلام 86/5،87.

(2) البـــيت مـــن المديد، مختلف في قائله، والأصح أنه لجذيمة الأبرش، فقد حكي عن المبرد أنه قال: (لا يعرف لجذيمـــة غير هذا الشعر)، وهو ليس لعمرو بن هند كما ذكر هنا، ولا لتأبط شراً كما ذكـــر بعضهم، ولا لجذيمـــة بن الأبرش كما ذكره شارح أبيات المفصل.

بيّن ذلك في: الأغاني 257/15، الخزانة 11/ 404. شرح أبيات المفصل بتهامش 1157/2،1158.

والـــشاهد فيه "تَرْفَعَنْ"، حيث أدخل النون الخفيفة على الفعل ترفع بعد "ما" المسبوقة بـــ"رب" وهذا نادر؛ لأنها لا تدخل إلا على المنفي ضرورة .

البـــيت في: الكتاب 518/3، النوادر 536، المقتضب 15/3، الأزهية 94/1. التخمير 187/4، ابن يعيش 9/ 41. شرح الكافية 486/4، رصف المباني 335، المغني 135/1. الهمع 38/2.

(3) سقط من " ب ".

(4) اللسان " و. ف. ي " 470/6.

(5) اللسان " ش. م. ل" 474/3.

(6) البيت من المنسرح، قائله الأضبط بن قريع، وهو في الأغاني 68/18، الشعر والشعراء 383/1.

والـــشاهد فيه قوله: "لاتهينَ الفقير"، حيث حذف نون التوكيد الخفيفة؛ لالتقائها ساكنة مع ساكن آخر بعدها، وبقيت الفتحة دليلا عليها، والأصل "لاتهينن الفقـــير".

=

أي لا تهينن).

والفرق أن للتنوين قوة ليست للنون؛ لأن التنوين لا يفارق الاسم عند عدم المانع، بخلاف النون، فأنت في الإتيان بها مخير، تقول: اضرب بدون النون إن شئت، واضربنَّ، / ولأن التنوين مختص بالاسم، وهو قوي، والنون مختصة بالفعل، وهو ضعيف، فلا يلزم من قبول القوي الحركة قبول الضعيف إياها، ولأن الفعل مصون عن التنوين فلم يجز تحريكها؛ صيانة للفعل عن شبه التنوين؛ لأنك إذا قلت: لا تضربن ابنك، شابهت هذه النون المتحركة التنوين [المتحرك][1] في رأيت رجلا ابنك [وزيداً ابنك][2]، وهندا ابنتك، ثم إن هذه النون إذا حذفت بقي الفعل على ما كان عليه من البناء على الفتح؛ ليدل على النون المؤكدة، نحو: لا تضربَ ابنك بفتح الباء. [ج/174]

ومعنى البيت إذا أتى فقير ذو حاجة إليك فلا تهنه ولا تستخفه، فعسى أن ينعكس الأمر، فيستغني، وتفتقر أنت وتحتاج إليه؛ لأن النعم لا تدوم، وقبله:

لِكُلِّ هَـمٍّ مِنَ الْهُمُومِ سَعَةْ * وَالْمُسْيُ وَالصُّبْحُ لاَ بَقَا مَعَهْ**

قَدْ يَجْمَعُ الْمَالَ غَيْرُ آكِـلِهْ * وَيَأْكُلُ الْمَالَ غَيْرُ مَنْ جَمَعَـهْ[3].**

فإن قلت: لِمَ لَمْ يقتصر على إحداهما أعني الثقيلة والخفيفة ؟

[قلت: ليكون التأكيد على مرتبتين، فالثقيلة أكثر مبالغة من الخفيفة][4].

=

البيت في: الأمالي 108/1، شرح الحماسة للمرزوقي 1151/1، اللمع 278، الأمالي الشجرية 385/1، الإنصاف 221/1، التخمير 189/4، ابن يعيش 43/9، الإيضاح 282/2، شرح الكافية 494/4، المغني 155/1، الهمع 134/1، 79/2، الخزانة 450/11.

(1) في " ب و ج " [المتحركة].

(2) سقط من " أ ".

(3) الأبيات في الأمالي 107/1.

(4) سقط من " ج ".

ومن أصناف الحروف هاء السكت

قوله: (وهي التي في نحو قوله تعالى: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ[1]﴾).

قال ابن درستويه: (علة زيادة [الهاء][2] تشبيهها بزيادة الهمزة؛ لأنها من مخرجها[3]، وقلت: زيادتها؛ لأنها مشبهة بالمشبهة، وذلك أنها مشبهة بالهمزة، وهي في باب الزيادة مشبهة [لحروف][4] المد واللين؛ [لأنها][5] الأصل فيه، فهي لذلك أضعف في بابها منها؛ فلذلك كثرت زيادة الهمزة، وقلت: زيادة الهاء).

قوله: (وهي مختصة بحال الوقف، **فإذا أدرجت قلت: مالي هلك سلطاني خذوه، وكل متحرك ليست حركته إعرابية يجوز عليه الوقف بالهاء، نحو: "ثمه وليته وكيفه وإنه وحيهله"، وما أشبه ذلك).**

لبيان الحركة، وعوضا عما حذف من الحرف في نحو: قه [وده][6]، في الأمر من وَقَى يَقِي، ووَدَى يَدِي.

قوله: ([وحقها أن تكون ساكنة، **وتحريكها لحن).**

لأن مجيئها للوقف، والوقف مقتضاه السكون][7]، فيكون تحريكها عدولا عن سنن الصواب.

واللَّحْـنُ أن تلحن بكلامك، أي: تميله إلى نحو من الإنحاء؛ ليفطـن له صاحـبك،

---

(1) الحاقة، الآيتان "28،29".

(2) سقط من " أ ".

(3) قال سيبويه: (فللحلق منها ثلاثة: فأقصاها الهمزة والهاء والألف)، الكتاب 433/4.

(4) في " ب و ج " [بحرف].

(5) في " أ " [لأنّ].

(6) سقط من " ب و ج ".

(7) سقط من " أ "، وبدله [مختصة بحال الوقف لبيان الحركة، وعوضا مقتضاها السكون].

كالتعريض[1]، قال:

وَلَقَدْ لَحَنْتُ لَكُمْ لِكَيْمَا تَفْقَهُوا * وَاللَّحْنُ يَفْهَمُهُ ذَوُو الأَلْبَابِ[2].**

وقيل: للمخطئ لاحن؛ لأنه يعدل بالكلام عن الصواب[3].

قوله: (ونحو: ما في إصلاح ابن السكيت[4] من قوله:

يَا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ عَفْرَا[5]

و: **يَا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ نَاجِيَةْ** [6]

مما لا معرج عليه؛ للقياس واستعمال الفصحاء).

عفراء اسم امرأة، وهي في الأصل تأنيث [الأعفر][7]. وهو الظبي، يعلو بياضه حمرة[8]، وبعده:

إِذَا أَتَى قَرَّبْتُهُ مِمَّا يَشَا

---

(1) الصحاح مادة " ل . ح . ن " 2194/6، اللسان " ل . ح . ن " 486/5.

(2) البيت من الكامل، قائله القتال الكلابيّ، وهو في الأمالي 4/1.

والشاهد فيه مجيء "اللحن" بمعنى إمالة الكلام إلى نحو من الإنحاء؛ ليفطن له المخاطب.

البيت في: الصحاح، مادة "ل . ح . ن" 2194/6، اللسان "ل . ح . ن" 486/5،487.

(3) اللسان ل . ح . ن " 486/5.

(4) هو: أبو نضر يعقوب بن إسحاق بن السكيت، عالم بنحو الكوفيين، والقرآن واللغة والشعر. من مصفاته: إصلاح المنطق الذي ذكره المصف هنا، كتاب الألفاظ، القلب والإبدال. البغية 349/2. الأعلام 195/8.

(5) البيت من الرجز، قائله عروة بن حزام العذري، وهو له مع تاليه في:

- التبريزي. الخطيب، تهذيب إصلاح المنطق لابن السكيت. تح/د.فخر الدين قباوة. مكتبة لبنان ناشرون. بيروت. 1999 ف، ط/1. 122، الخزانة 272/7، 273.

والشاهد فيه مع تاليه "يا مرحباه" وسيذكره الشارح قريبا.

والبيت من شواهد: ابن يعيش 46/9، التخمير 192/4، الإيضاح 284/2.

(6) البيت من الرجز، مجهول القائل، فقد ورد مع تاليه بلا عزو في الخصائص 358/2.

والشاهد فيه كسابقه.

وهومن شواهد: التخمير 192/4، ابن يعيش 46/9، رصف المباني 464، الخزانة 272/2.

(7) سقط من "ج".

(8) اللسان ع . ف . ر " 373/4.

مِنَ الشَّعِيرِ والْحَشِيشِ وَالْمَا

رحب بحمارها؛ لمجيئها، والواو في "ويا مرحباه" ليست من البيت، وإنما هي للعطف، زادها المصنف، وناجية اسم امرأة، وبعده:

إِذَا أَتَى قَرَبْتُهُ لِلسَّانِيهْ

والسانية الناقة التي يستسقى عليها[1]، أي: قربته لها تعظيما وإكراما لأجل الحبيبة، والهاء[2] في يا مرحباه للسكت، وقد حركت كما رأيت، فيكون تحريكها [زائغا][3] عن منهج القياس.

قوله: (ومعذرة من قال ذلك أنه أجرى الوصل مجرى الوقف **مع تشبيه هاء السكت بهاء الضمير).**

إجراء الوصل مجرى الوقف سائغ في كلامهم، ألا ترى إلى قوله:

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَ شِعْرِي شِعْرِي[4]

مع أن الهاء في "يا مرحباه" بمنزلة الهاء في غلاماه جاءا، وهذه محركة، فساغ تحرك [هاتيك][5]؛ لما بينهما من الشبه الوافي.

---

(1) اللسان " س . ن . أ " 355/3.

(2) موضع الشاهد في البيتين.

(3) في " ب و ج "، [زيغا].

(4) البيت من الرجز، قائله أبو النجم العجلي، وهو في : الخصائص 337/3، الخزانة 439/1، وتمامه:

.... *** لله درّي ما أجنَ صدْرِي

والشاهد فيه قوله "أنا"، حيث أثبت ألفها في الوصل كما في الوقف، وذلك على لغة بني تميم، إذ أن غيرهم لا يثبتونها إلا في ضرورة الشعر.

والبيت من شواهد: ابن يعيش 98/1، 83/9، المغني 329/1، الهمع 59/2.

(5) سقط من "ب و ج ".

ومن أصناف الحرف شين الوقف

قوله:(وهى الشين التي تلحقها بكاف المؤنث إذا وقف من يقول: أكرمتكِشْ ومررت بكِشْ).

إنما تزاد الشين حرصا على إثبات الفرق، وإبقاء الكسرة، إذ لو قيل: أكرمتك، ومررت بك، بتسكين الكاف فيهما ذهب الفرق بين المذكر والمؤنث، ولم ينكشف للسامع أنه مخاطِبٌ للمذكر أو للمؤنث، ولم يحافظ على تلك الحركة البنائية.

فإن قلت: لم خصّوا بذلك السين والشين ؟

قلت: لخفاء فيهما؛ لما بهما من الهمس، كيف وأن الصوت لا ينحصر معهما بل يجري ! غير أن الفصحاء أضربوا عن زيادتهما تشذيبا[1] لكلامهم وتهذيباً.

فإن قلت: فلم خصت زيادتها بالمؤنث ؟ قلت: طلبا للتناسب، فحركة الكاف في المؤنث كسرة، وهى توافق السكون، ألا ترى أن الساكن إذا حرك حرك بالكسر.

قوله: (وتسمى الكشكشة، وهي في تميم[2]، والكسكسة في بكر[3]، وهى إلحاقهم بكاف المؤنث سينا).

قيل: الكشكشة[4]، صح بكسر الكاف؛ لأن السين إنما تلحق بكاف المؤنث وهي مكسورة، فالحكاية أيضا بالكسر، وقال: [بعضهم[5]][6] أرى أن تفتح الكاف، وهو الصحيح، وقد صدق؛ لأنه مصدر فعلل المأخوذ منه اشتقاقا، وهو مفتوح الفاء واللام الأولى لا غير.

ألا ترى إلى قولهم: بَسملة بفتح الباء في مصدر بسمل. إذا قال: باسم الله، وإن

---

(1) التشذيب في القَدْحِ العمل الأول، والتهذيب العمل الثاني، والمراد التنقية. اللسان ش . ذ . ب 410/3.

(2) التخمير 193/4، ابن يعيش 49/9، الممتع 411/1، شرح الكافية 502/4، الارتشاف 823/2، المزهر 211/1.

(3) التخمير 193/4، شرح الكافية 502/4، الارتشاف 823/2، المزهر 221/1.

(4) من القائلين بذلك محمد بن سعيد السيرافي المعروف بالفالي بالفاء، حيث قال: (وإنما كسرت الكاف في الكشكشة؛ لحكاية الكسر، كون الكاف للمؤنث). الخزانة 464/11، ابن يعيش 48/9. بالهامش.

(5) لم ينسب هذا الرأي لأحد، وقد عبر عن ذلك الفالي بقوله: (ومنهم من يفتحهما على حد قولهم في التعبير عن بسم الله بتبسملة، وكذلك الكشكشة بالوجهين). الخزانة 464/11، ابن يعيش 48/9 بالهامش.

(6) سقط من " أ ".

[كانت][1] الباء في باسم الله مكسورة، وكذا السبحلة بفتح السين في مصدر سبحل، إذا قال: سبحان الله، وإن [كانت][2] السين في سبحان الله مضمومة.

قوله: (وعن معاوية أنه قال يوما: من أفصح الناس ؟ فقام رجل من جرم،- وجرم من فصحاء الناس- فقال: قوم تباعدوا عن فراتية العراق، **وتيامنوا عن كشكشة تميم، وتياسروا عن كسكسة بكر، ليست فيهم غمغمة قضاعة، ولا طمطمانيةُ حمير، قال معاوية: فمن هم ؟ قال قومي)**[3].

الفراتية أهل الفرات، وهو نهر الكوفة، والغمغمة أن لا يتبين / الكلام يقال: غمغمة [273/أ] الأبطال والثيران؛/ لأصواتهم الخفيفة[4]، والطمطمانية أن يكون الكلام مشبها بكلام العجم، [198/ب] يقال: للعجم الطمطم[5].

---

(1) في " أ " [كان].

(2) في " ب و ج " [كان].

(3) قصة معاوية في:

- المبرد، أبي العباس محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، تح/د.عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003، ط/1، 371/1، اللسان " ط . م . م " 197/4، مادة " غ . م . م " 64/5، مادة " ك . ش . ش " 5/ 408، الخزانة 464/11، 465.

(4) اللسان " غ . م . م " 64/5.

(5) اللسان " ط . م . م " 197/4.

ومن أصناف الحرف حرف الإنكار

قوله: (وهى زيادة تلحق **الآخر في الاستفهام على طريقتين:**

أحدهما: أن تلحق وحدها بلا فاصل، كقولك: أَزَيْدُنيهِ ؟

والثاني: أن تفصل بينها وبين الحرف الذي قبلها "إنْ" مزيدة، كالتي في قولهم: ما إن فعل، فيقال: أَزَيْدُإنيهِ ؟).

الزيادة الأصلية صوت، وهو ياء تلحق بآخر الاسم مع إيماء رأس أو غيره، كما يفعله المنكر للشيء أو المتعجب منه[1].

فأما الهمزة والنون فحكاية لقول من يقول ما إن فعل، والهاء منه للسكت، وقيل: النون هي التنوين الساكن، والياء حرف الإنكار، والهاء هاء السكت.

فإن قلت: التنوين لا يثبت في الوقف، وقد ثبت هنا، فيكون ثباته علما لمعنى الإنكار؟ قلت: إنما يثبت التنوين إذا لم يوقف على ما بعد التنوين، والوقف هنا على الياء، بدليل أن الهاء التي تلحق ياء ﴿كتابيه﴾[2]، و﴿حسابيه﴾[3] قد جاءت مع الياء في أزيدنيه، فلو لم تكن الياء التي هي للإنكار متعرضا؛ لأن يقع الوقف عليه لما لحقته تلك الهاء، فإذا كان كذلك صار التنوين غير موقوف عليه، فجرى مجرى التنوين في زيدن ابنك، فتحركه لالتقائه مع ساكن آخر في الدرج، ولا تحذفه، وهذا واضح، والتنوين في أزيدانيه على سكونه.

قوله: (**ولها معنيان:**

أحدهما: إنكار أن يكون **الأمر على ما ذكر المخاطب.**

الثاني: إنكار أن يكون على خلاف ما ذكر، **كقولك لمن قال: قدم زيد،** أزيدُنيه ؟ **منكرا لقدومه**).

أي: أنكر على المخبر الإخبار عن قدوم زيد زاجرًا له عن أن يتفوه بالإخبار، كأنه

---

(1) شرح الكافية 503/4.

(2) الحاقة، من الآية "18".

(3) الحاقة، من الآية "19".

قال: لا تتهيئا لزيد أن يقدم، إما لعجزه عن قطع تلك [المنازل][1] النازحة، أو لاشتغاله بالأمور المهمة الفادحة.

وأما المعنى الثاني: فالمراد منه التصديق في الإخبار.

قوله: (أو لخلاف قدومه).

أي: [صدقه][2] في الإخبار بقدومه، كأنه قال: لا عرو أن [يقدم][3] من سفره، إذ هو جوال في البلاد، جواب للأغوار والأنجاد.

قوله: (**وتقول لمن قال: غلبني الأمير،** آلاميروه ؟ **قال الأخفش**[4]: **كأنك تهزأ به وتنكر تعجبه من أن يغلبه الأمير**).

آلاميرُوهُ في أوله ألف ممدودة، والراء والهاء مضمومتان. والواو ساكنة.

ينكر تعجبه من أن يغلبه الأمير؛ لأنه إنما قال: غلبني الأمير متعجبا، وهذا القول أعني قول من قال: غلبني الأمير، كلام من ترفع وتعزز في نفسه من غير أن يكون له رفعة وعزة، ولذا قال الأخفش: (كأنك تهزأ به)، كأنك قلت له حين قلت آلاميروه: أو مثلك لا يغلبه أحد لاسيما الأمير؟.

قوله: (**قال سيبويه:** (**وسمعنا رجلاً من أهل البادية قيل له: أتخرج إن أخصبْت البادية ؟ فقال:** أأنا إنيه ؟ **منكرا لرأيه أن يكون على خلاف أن يخرج**)[5]).

"أأنا إنيه" بهمزتين مفتوحتين قبل "نا"، وبعده همزة ونون مكسورتان، وياء ساكنة بعدها هاء مكسورة.

وقوله: (أأنا إنيه) كأنه قال: أنا منتظر خصب البادية؛ لأن أبدو متبرما من الحضر، وراغبا فيما في البادية من زخارف الزهر.

قوله: (**ولا يخلو الحرف الذي تقع بعده من أن يكون متحركا أو ساكنا، فإن كان**

---

(1) في " أ " غير واضحة.

(2) في " ب و ج " [صدق].

(3) سقط من " ب و ج ".

(4) الإيضاح 287/2، شرح الكافية 503/4.

(5) الكتاب 420/2.

متحركا تبعته في حركته، فتكون ألفا وواوًا وياءً بعد المفتوح والمضموم والمكسور، كقولك في هذا عمر: أعمروه ؟ وفي رأيت عثمان: أعثماناه ؟ وفي مررت بحذام: أحذاميه ؟ وإن كان ساكنا **حرك بالكسر، ثم تبعته، كقولك: أزيدنيه ؟ وأزيدإنيه ؟).**

أي: إن كان الحرف الذي تقع هذه الزيادة بعده ساكنا حرك بالكسر؛ لالتقاء الساكنين، ثم تبعت هذه الزيادة ذلك الحرف المحرك بالكسر، كما في "أزيدنيه"، ألا ترى أن التنوين في زيد كان ساكنا فحرك بالكسر ثم تبعته، وكذا "أزيد إنيه"، [فالنون][1] من "إنيه" كان ساكنا فحرك بالكسر ثم تبعته.

قوله: (وإن أجبت **من قال:** لقيت **زيداً وعمراً، قلت: أزيدا وعمرنيه ؟ وإذا قال: ضربت عمر، قلت: أضربت عمراه ؟ وإن قال: ضربت زيداً الطويل، قلت:** أزيدا **الطويلاه ؟ فتجعلها في منتهى الكلام).**

أي: تجيء بتلك الزيادة في آخر الكلام فتجعلها بعد المعطوف وبعد المفعول وبعد الصفة، كأمثلته الثلاثة، وإنما كان كذلك؛ لأنها زيادة لا تنفك عنها هاء الوقف، وهي تلزم الأواخر؛ لأن الغرض من الوقف هو الاستراحة؛ لقطع الحركة عند تبليغ الحروف إلى مخارجها، وما ذاك إلا بمنتهى الكلام.

قوله: (وتترك هذه الزيادة في حال الدرج، **فيقال: أزيدا يا فتى ؟ كما تركت العلامات في "من" حين قلت: من يا فتى ؟).**

أي: لا يؤتى [بها][2] في حال الوصل كما لم يؤت بالعلامات في "من" في الوصل، فلم يقل منا ومنى ومنو؛ لأن هذه الزيادة لهاء السكت، وهاء السكت كاسمها تلحق في حال الوقف، فتختص بحال الوقف، والدرج خلاف الوقف.

---

(1) في " ب " [والنون].

(2) سقط من " أ ".

قوله: (قال سيبويه[1]**: (سمعناهم يقولون:** إنه قدي / وألي، **يعني في قد فعل،** [ج/175] **وفى الألف واللام إذا تذكر الحارث ونحوه)).**

ألا ترى أن الدال واللام كانتا ساكنتين فحركتا بالكسرة ثم تبعهما حرف التذكر.

قوله: (قال[2]**: وسمعنا من يوثق به يقول:** هذا سيفُنِي، **يريد سيف، من صفته كيت وكيت).**

النون في "سيفني" تنوينه، وهي نون ساكنة، فإذا استذكر في التنوين تلك الصفة مَد الصوت؛ لأنه لا يريد أن يقطع الكلام إلى أن يذكر ذلك الشيء، والساكن لا يتحمل مد الصوت.

احتاج إلى أن يحرك التنوين فحرك بالكسر على الأصل الذي سنقرره في المشترك إن شاء الله تعالى.

---

(1) الكتاب 325/3، 216/4.

(2) تابع لقول سيبويه. الكتاب 216/4.

خـــاتمة قســم الحروف

وإذ قد رفعنا الحجاب، وكشفنا النقاب للذهن الثقاب، عن أبكار أفكار فاتنة وجوهها الصباح، ساحرة جفونها المراض والصحاح.

قُسَيْمَاتٌ الْوُجُوهِ لَهَا جُفُونٌ * سَقِيمَاتٌ ولَسْنَ سوَى صِحَاحٍ**[1].

من حظي بلقائها، قرت كريمتاه ببهجتها وبهائها، فلتثن عنان القلم إلى قسم المشترك، مستعينين بالله ومتوكلين عليه، إنه هو المعين الكافي [لمن فوض أمره إليه.

وها نحن نجلو ما فيه من عرائس الآداب ونُحلِّي[2]، فلعل صبرك قد عمل لها أيها النَّدِسُ[3] المجلِّي[4]][5]. / [274/أ]

[انتهى القسم الثالث][6]

---

(1) البيت من الوافر، مجهول القائل، وقد ذكره الشارح ضمن أوصاف وصف بها شرحه لكتاب المفصل، في ختام القسم الثالث الخاص بالحروف، معرجا على القسم الرابع.

(2) تحلى بالحلي، أي: لبسها وتزين بها. اللسان " ح . ل . ا " 148/2.

(3) النَّدُس الفطنة والكيس، ورجل ندِس فَهِم سريع السمع فطن. اللسان " ن . د . س " 162/6.

(4) جلّى الأمر: إذا كشفه وأوضحه، والمجلّي: المظهر لحقيقة الأمر. اللسان " ج . ل . ا " 452/1.

(5) سقط من " ب ".

(6) سقط من " ب و ج ".

ب - القسم الرابع
المشترك

القسم الرابع من الكتاب

وهو قسم المشترَك

قوله: (المشترَك نحو الإمالة، **والوقف، وتخفيف الهمزة، والتقاء الساكنين، ونظائرهـا، مما تتوارد فيه الأضرب الثلاثة أو اثنان منها، وأنا أورد ذلك في هذا القسم على نحو الترتيب المار في الأقسام الثلاثة، معتصما بحبل التوفيق من ربي بريئا من الحول والقوة إلا به).**

[ومرادنا بـــ][1] [القسم][2] المشترَك أي الحكم المشترَك فيه كالإمالة وغيرها، وقد وقع في بعض النسخ المشترِك بالكسر، وليس بصواب؛ لأن المشترِك بالكسر هو الذي اشترك مع غيره في شيء و[هذا][3] ليس كذلك، وقد صرح في أول كل صنف بقوله: يشترك فيه كذا وكذا، فقال في الإمالة: (يشترك [فيها][4] الاسم والفعل)، فثبت أن الصواب هو الفتح، وإنما وهِم من كسر[5] من أجل أن الأصل أن يقال المشترك فيه، فلما لم يجد "فيه" مذكورة توهم الكسر.

وإنما حذفت "فيه" هنا إما للكثرة، وإما لكونه جعل لقبا.

والمراد بالترتيب المار المصنف المفصل بلا إيجاز يخل، وتلخيص يمل.

---

(1) سقط من "ب و ج".

(2) في " ب " [الإمالة].

(3) في " أ " [وهو].

(4) في "ب و ج " [فيه].

(5) هو ابن يعيش، حيث قال: (وفي تسميته بالمشترَك نظر؛ لأن المشترَك اسم مفعول، وفعله اشترك ولا مفعول له إذا كان لازما، ولا يبنى من اللازم فعل للمفعول إلا أن يكون معه ما يقام مقام الفاعل من جار ومجرور أو ظرف أو مصدر، وأجمل ما يحمل عليه أن يكون أراد المشترك فيه، وحذف حرف الجر وأسند اسم المفعول إلى الضمير، فصار مرفوعا به، وأما أن يكون قد حذف الجار والمجرور معا، فليس بالسهل؛ لأن ما أقيم مقام الفاعل يجري مجرى الفاعل، فكما لا يحسن حذف الفاعل، كذلك لا يحسن حذف ما أقيم مقامه). ابن يعيش 53/9.

فمن أصناف المشترَك الإمالة

قوله: (**يشترك فيها الاسم والفعل**، وهي أن تنحو بالألف نحو الكسرة).

وقد عبر غيره[1] بأن تنحو بالفتحة نحو: الكسرة، وهذه العبارة أولى من عبارته؛ لأن الإمالة قد تكون مع غير الألف في مثل الكبر، فإذا فسرت الإمالة بالألف خرجت هذه الإمالة من أن تكون إمالة، والعبارة الأخرى تتناول الإمالة بالألف والإمالة بالفتحة، فثبت أن الأولى ما قلنا.

قوله: (**فتميلُ الألف نحو الياء**؛ ليتجانس الصوت).

الإمالة ضرب من المشاركة، فاللفظ بالفتحة والألف تصعد، والعود إلى الكسرة انحدار، وفي الانحدار بعد التصعد ظهور بعض اختلاف في الصوت، وبالإمالة تجذب الفتحة والألف إلى مجرى الكسرة، وإن لم تعريا عن التصعد رأسا، فيقل التفاوت، [ويتجانس الصوت][2]، وعلى هذا الإمالة في نحو "عماد" لكسرة الفاء، إذ لا فصل بين الانحدار بعد التصعد، والتصعد بعد الانحدار في حصول الاختلاف في الصوت، في الإمالة يحصل التجانس ويعذب [الجرس][3].

فإن قلت: لو كانت الإمالة لإثبات التجانس في الصوت لما أميل نحو "هات"؛ لعدم التصعد والانحدار فيه ؟

قلت: التصعد والانحدار ثابتان فيه تقديرا، إذ الألف منقلبة عن ياء مكسورة، والياء المكسورة فيها انحدار، وفي الألف تصعد، فيظهر بهما الاختلاف في الصوت، فيجوز إمالة نحو: "هات" للتجانس.

قوله: (كما أشربت الصاد صوت الزاي **لذلك**).

---

(1) عَنَـيَ بقـوله "غيـره" ابن جني، حيث قال: (معنى الإمالة هو أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة). ووافقه ابن الحاجب. اللمع في العربية 311.

- الاستراباذي رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، تح/مجموعة من الأساتذة، 1975 ف، 4/3.

- الجار برذي، أحمد بن الحسن، مجموعة الشافية، عالم الكتب، بيروت، 1984 ف، ط/3، 238/1.

(2) سقط من " ب و ج ".

(3) سـقط من " ج ".

نظير ما ذكرنا من أن الإمالة للتجانس إشرابهم الصاد صوت الزاي نحو "صدر"، فالصاد مهموسة، والدال مجهورة، وبينهما تنافر، والزاي كالصاد في الصفير، وكالدال في الجهر، فبإشرابهم الصاد صوت الزاي [يحصل تجانس الصوت في اللفظ بالصاد المشربة صوت الزاي][1] وبالدال.

قوله: (وسبب ذلك **أن تقع بقرب الألف كسرة أو ياء، أو تكون هي منقلبة عن مكسور أو ياء، أو صائرة ياء في موضع، وذلك نحو قولك: عماد وشملال وعالم وسيال وشيبان**).

للإمالة أسباب تسوغها، وموانع تصد عنها، فلا بد من الإحاطة بتلك الأسباب والموانع.

أما الأسباب فمنها: الكسرة، [وهي][2] إما قبل الممال كعماد وشملال للناقة السريعة الخفيفة[3]، وهو قريب من عماد، والفاصل الساكن كلا فاصل، حتى لو تحرك أو زاد فاصل آخر، فالإمالة تمتنع كأكلت عنبا وفتلت قِنَّبا؛ لأن الكسرة إذا تقدمت بحرف أو حرفين أولهما ساكن فزمان التلفظ بالحرف الذي عليها الكسرة / متصل بزمان التلفظ [375/أ] بالألف، فتقع الكسرة مؤثرة، وتسري إلى الألف.

أما إذا تقدمت بحرفين متحركين أو بثلاثة فالحرفان والثلاثة حكمهما حكم كلمة مستقلة، فلا تقع الكسرة مؤثرة؛ لتباين زمان التلفظ بالكسرة والتلفظ بالألف.

فإن قلت: ما ذكرت منقوض بقولهم: يريد أن ينزعها، بالإمالة مع تحرك الفاصل.

قلت: الهاء حرف خفي، والفتحتان من جنس واحد، فنزلت الفتحتان منزلة فتحة واحدة، فإذا قالوا: يريد أن / ينزعها، فكأنهم قالوا يريد أن ينزعا، بدون الهاء المفتوحة. [199/ب]

ولو قلت: أنت تنزعها لم تجز الإمالة؛ [لحجر الضمة][4]، ولذا قال: عُدها بالفتح من قال عُد بالضم، ولم يُجوز عُدها بالضم؛ لأنه كأنه قال عُدَّا؛ لتنزل فتحتي الدال والهاء

(1) سقط من " ب و ج ".

(2) سقط من " أ " .

(3) اللسان " ش . م . ل" 476/3 .

(4) سقط من " ب و ج ".

منزلة فتحة واحدة [بإلحاق][1] الهاء؛ لخفائها بالعدم، ولا تباشر هذه الكسرة الألف؛ لأن ما قبلها مفتوح أبدا، وأما ما بعد الممال "كعالم" في البناء ومن [ماله][2] في الإعراب فكلما كانت الكسرة ألزم كانت الإمالة أجوز، ولا إمالة عند تراخي هذه الكسرة؛ لأنها لو تراخت لفصلت بينها وبين ما يمال فتحة أو ضمة، فلو وقعت الفتحة فاصلة كان ترك إمالة ما قبلها أجدر، ولو وقعت الضمة فاصلة فالإمالة إذ ذاك تحصل إلى جهة الضمة، وهي ممتنعة.

فإن قلت: قد جوزوا الإمالة إلى جهة الكسرة كعالم، فما بالهم لم يجوزا هذه؟

قلت: لأن الفتحة حركة علوية، والكسرة سفلية، فإذا نزلت هذه صارت تيك، وإذا صعدت تيك حصلت هذه، ولا تختلفان إلا بالمبدأ أو المنتهى.

أما الضمة فلا تحصل إلا على سبيل القصر ومباينة الأولين؛ لخروجها على سمت كالقاطع لسمتها المشترك بينهما.

فإن قلت: فما الفرق بين الإمالة في نحو عماد، والإمالة في نحو عالم ؟

قلت: الإمالة في نحو عماد أحسن؛ لأن هذه الكسرة مقدمة على الألف، ففي الإمالة في هذا بناء للآخر على الأول، كما تقول في ضارب ضويرب، وفي موعاد ميعاد، تقلب الألف لضمة [ما][3] قبلها، وتقلب الواو لكسرة تقدمها، وفي قول بالفتحات قال لفتحة سابقة.

فإن قلت: في نحو عماد حاجز بين الكسرة والألف، ولا حاجز بينهما في نحو عالم.

قلت: ذلك الحرف الحاجز وجوده كعدمه؛ لأنه من غرض الألف.

فإن قلت: ما السر في كون السابق أولى بأن تبنى عليه الإمالة وغيرها من التغيير كالقلب فيما ذكرت من الأمثلة ؟

قلت: هو أن السابق له قوة يحسن أن تبنى عليه، على أنا نقول الانحدار بعد الكسرة أسهل من التصعد.

وشيء آخر أن الكسرة بعد اللام في "عالم" بدليل تولد الياء عند إشباع تلك الكسرة، نحو عاليم، وإذا كان على ما ذكرنا فقد تحقق هنا أيضا حاجز بين الألف والكسرة، فوقع

---

(1) في " ب و ج " [بالتحاق].

(2) في " ب " [مال].

(3) سقط من " ج ".

التساوي بين عماد وعالم من هذه الجهة، وما قدمت من جهة الفضيلة للإمالة بالكسرة السابقة على الألف بقيت لي سالمة بلا معارض، فازدادت تلك الإمالة حسنا لهذا.

ومنها الياء قبل الممال كسيال لضرب من الشجر، وشيبان.

فإن قلت: للياء في شيبان فضيلة على الياء في سيال؛ لأن التسفل في [باب][1] سيال قد قل بالتحرك، فلم استويا في الإمالة مع وجود الفارق؟

قلت: ففي سيال أيضا فضيلة أخرى وهي الاتصال بفتحة ملاصقة للألف بدون فاصل، ولا اعتداد بالياء الظاهرة بعد الممال نحو شائع؛ لأن الإمالة لكسرة الياء [لا لنفس الياء][2]، ألا ترى أنك لو وضعت موضعها حرفا آخر لما ذهبت الإمالة، ولو كانت الياء لذهبت بذهابها، كما أنك لو قلت عالم بفتح لام أواخر تذهب الإمالة لذهاب ما يجلبها وهو كسر ما بعد الألف.

فإن قلت: الأصل في باب الإمالة هو الكسرة أم الياء أم جميع الحركات؟

قلت: هو الكسرة ثم الياء بعدها، ولا يسوغ إمالة شيء لشيء من الحركات سوى الكسرة؛ لاستمرار اللسان بالكسرة في طريقة واحدة مع المشاكلة التي بين الفتحة والألف.

أما الفتحة فهي مع الألف مستدعية للتفخيم المنافي للإمالة، والكلام في الضمة قد سلف قبل.

وأما الياء فهي قد تتحرك بالضمة، فتخرج عن هذا الحد، والكسرة لا يختلف حالها في نفسها كما يختلف حال الحرف بأن سكن مرة وتحرك أخرى، فتختلف أحكامه بحسب اختلافه في نفسه، فهذا هو الداعي إلي جعل الكسرة أصلا في باب الإمالة.

قوله: (وهاب وخاف وناب ورمى **ودعا لقولك دعي، ومعزى وحبلى لقولك معزيان وحبليان).**

الألف المنقلبة عن مكسور أو ياء والصائرة ياء في موضع من أسباب الإمالة أيضا.

مثل بالأولين عن مكسور، إذ الأصل هَيِب وخَوِف، [والباقيين][3] تنقلب عن الياء،

---

(1) في "ب و ج" [ياء] .

(2) سقط من " ب " .

(3) في "ب و ج" [والباقيتين] .

وأصلها نِيب ورُمِي، وما بقي إلى الآخر فنظائر كونها صائرة في موضع ياء، فدعا وإن كان أصله دعو بالواو فواوه تصير في المجهول ياء دعي[1]، والألف في معزى زيدت للإلحاق، / وفي حبلى للتأنيث، لا أصل لها ليحكم بأنها منقلبة عن كذا؛ لكونها تصير في [ج/176] التثنية ياء، قيل[2] الإمالة في حبلى أقوى من الإمالة في مغزى ؟

لأن ألف مغزى للإلحاق بالأصل بخلاف ألف حبلى / فهي للتأنيث لا للإلحاق. [276/أ]

قوله[3]: (وقد أجروا الألف المنفصلة مجرى المتصلة، والكسرة العارضة مجرى الأصلية، حيث قالوا: درست علما، ورأيت زيدا، ومررت ببابه، وأخذت من ماله).

المتصلة ما لا تنفك عن اللفظ، والمنفصلة عكسها كألف عالم، ودرست علما؛ لأن هذه الألف للوقف تجيء مرة وتذهب أخرى، [و][4] إنما صنعوا هكذا؛ لأن الألف في كلا الموضعين صورتها واحدة؛ لأن الألف ألف وإن اختلفت المواضع، والتأثير في هذا الباب للصورة.

وقوله: (والكسرة العارضة) هي مثل الكسرة الإعرابية في أخذت من ماله.

قوله: (والألف الآخرة لا تخلو من أن تكون في اسم أو فعل، وأن تكون ثالثة أو فوق ذلك، فالتي في الفعل تمال كيف كانت).

لأن تلك الألف إن كانت فوق الثالثة صارت إلى الياء كاستدعيت، والثالثة إن كانت ياء فالأمر ظاهر، وإن كانت عن واو كألف دعا فقد نبهت عليها قبيل، والفعل هو الأصل في الإمالة؛ لأنه فرع الاسم، فهو أحق بالتخفيف والإمالة تخفيف.

فتمال ألفه ثالثة كيف ما كانت، وإن لم تمل ألف الاسم ثالثة إذا لم يعرف انقلابها عن ياء.

---

(1) في " أ " زيادة، وهي [ولهم إمالة قال مع قولهم قيل بقلب واوه ياء، وأما "يقول" فلكون الواو ياء في دعي، فالكسرة لازمة في أصل بنائه بخلاف الكسرة في باب]. المخطوط أ/275.

(2) ابن يعيش 58/9.

(3) في المفصل الأصل (وإنما تؤثر الكسرة قبل الألف إذا تقدمته بحرف كعماد أو بحرفين أولهما ساكن كشملال فإذا تقدمت بحرفين متحركين أو بثلاثة أحرف كقولك: أكلت عنبا وفتلت قنبا، لم تؤثر، وأما قولهم يريد أن ينزعها ويضربها، وهو عندنا، وله درهمان فشاذ، والذي سوغه أن الهاء خفية فلم يعتدبها). ص 335، 336.

وإنما أهمل الشارح هذا الجزء؛ لأنه تعرض له بالشرح عند الكلام عن أسباب الإمالة.

(4) الواو في " ب " ساقطة .

قوله: (والتي في الاسم إن لم يعرف انقلابها عن الياء لم تمل ثالثة).

لأن انقلابها عن واو أكثر من انقلابها عن ياء بشهادة الاستقراء، وطالما تلي عليك أن للأكثر حكم الكل فتجعل كأنها منقلبة عن واو، فلا تمال.

قوله: (وتمال رابعة).

لأن الألف المتطرفة الزائدة عن الثلاثة تصير في مظان القلب إلى الياء لا محالة، كما في التثنية فهي من مظانه.

قوله: (وإنما أميلت العلى **لقولهم العليا**).

لما ثبت قبل أن الألف الطرفية الثالثة تمتنع من الإمالة إن كانت عن واو، وألف العلى بهذه الصفة، ومع ذلك لم تمتنع منها، سأل نفسه فأجاب بقوله: (وإنما أميلت لقولهم العليا)، وتقريره أن الواو إذا وقعت "لاما" في الفعلى مؤنث الأفعل تبدل ياء كالدنيا من دنوت، اللهم إلا في القليل النزر كالقصوى فلا يعبأ به [لنزارته][1] فإذن تحقق في ألف [فُعْلَى][2] موجب الإمالة؛ لأنها صارت في موضع ياء.

قوله: (والمتوسطة إن كانت في فعل يقال فيه فعلت كطاب وخاف **أميلت، ولم ينظر إلى ما انقلبت عنه**).

[طاب][3] أصله طيب بفتح العين، إلا أنه إذا اتصل به ضمير [متصل][4] متحرك كـ"تاء" المتكلم، فينتقل إلى باب فعل المكسور العين، وهذا ليس بموضع لتقريره فلا نخوض فيه، ولو كانت الألف في هذا النحو عن واو كألف [جال][5] جولانا، ودار دورانا فلا إمالة، إذ لا نقل في هذا الباب إلى ذلك الباب.

قوله: (وإن كانت في اسم نظر إلى ذلك، فقيل: ناب ولم يقل باب).

---

(1) سقط من " ب و ج".

(2) في "ب و ج" [الفعلى].

(3) سقط من " ب و ج ".

(4) زيادة في " ب ".

(5) سقط من " أ ".

[أي إن كانت الألف عن ياء فالإمالة تجيء، وإن كانت عن واو فلا، فلذا][1] أميل [ناب][2] بالنون؛ لأنه يأئي ولم يمل باب؛ لأنه واوي، والدليل [على][3] أن ذلك يائي وذا واوي أنهما يجمعان على أنياب وأبواب.

قوله: (وقد أمالوا الألف لألف ممالة قبلها، **فقالوا: رأيت عماداً ومعزانا**).

تمال لإمالة الألف الأولى؛ لأن في الخروج من الألف الممالة إلى المفخمة ما في الخروج من الكسرة إلى الألف المفخمة من التنافر، بل أزيد.

وحكي عن الشيخ أبي علي: (إن كان في النحو شيء من المحسوسات فهو هذا)، فهذه الألف أيضا من أسباب الإمالة كما رأيت.

قوله: (وتمنع الإمالة **سبعة أحرف، وهي الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والخاء والقاف إذا وليت الألف قبلها أو بعدها إلا في باب رمى وباع، فإنك تقول فيهما: طاب وخاف وصغى وطغى،** وذلك **نحو: صاعد وعاصم وضامن وعاضد وطائف وعاطس وظالم وعاظل وغائب وواغل وخامد وناخل وقاعد وناقف**).

قد سبق فيما مضى أن للإمالة أسبابا وموانع، وقد نبهت أن تلك الأشياء أسباب.

أما الموانع فهي الحروف السبعة، [فإنها][4] تنشأ من مخارجها صاعدة إلى الحنك الأعلى، وهذه الحروف إذا وليت واحدة منهن الألف قبلها مفتوحة أو بعدها مكسورة كما [في][5] صاعد وعاصم إلى آخر ما ذكر في المتن منعت الإمالة في هذه الألفاظ، مع جوازها لو لم تكن هي، وذلك لأن الإمالة تسفل [و][6] في هذه الحروف تصعد، فالإمالة تجلب الاختلاف، وجوازها لسلبه ورفعه.

فإن قلت: ففي تركها أيضا اختلاف، كالتسفل بعد التصعد [و][7] في صاعد يتلفظ

---

(1) سقط من " ج ".

(2) سقط من " ج ".

(3) سقط من " ج ".

(4) في "ب" [لأنها].

(5) سقط من " ج ".

(6) سقط من " ب ".

(7) سقط من "ب و ج".

بالألف مفخمة قبل كسرة العين.

قلت: هاتيك الحروف المستعلية شاركت الألف في الصعود فغلبت على سبب الإمالة، هذا [إذا][1] لم [تقارن][2] الألف مع هذه الحروف السبب المميل، والمراد [بالمقارنة][3] اتحاد محلهما كما أريت من النظائر، فإن قارنته فلا غلبة عليه، متقدمة [كانت][4] أو متأخرة، بل تعود الحالة الأولى جذعة نحو طالب وخاف [وصغا وطغى][5] ونحو قاض ولاق بالإمالة؛ لأن المميل قد اتحد بالممال فثبت له اليد الطولى في جلب الإمالة؛ لغلبته على تلك الحروف الصاعدة عن الإمالة، وصغا من الصغو وهو [200/ب] الميل[6]، وطغا من الطغيان / وهو مجاوزة المقدار[7]، والعاصد اللاوي عنقه[8]، والعاظل من عظل الجراد[9] سفد أنثاه، والناقف من نقف الحنظل وشقه[10].

قوله: (أو وقعت بعدها بحرف أو حرفين **كناشص ومفاريص وعارض ومعاريض وناشط ومناشيط وباهظ ومواعيظ ونابغ ومباليغ ونافخ ومنافيخ ونافق ومعاليق**).

أي إن وقعت الحروف المستعملة بعد الألف بحرف أو حرفين منعت الإمالة كأمثلته.

أما منع الإمالة في نحو ناشص وهو المرتفع[11]، فلأن في الإمالة تسفلا، وفي الحرف المستعلي تصعدا، فيلزم الاختلاف.

فإن قلت: ما ذكرت فيه متحقق في نحو صعاب، إذ في الفصلين حرف مستعل بينه

---

(1) سقط من " ب ".

(2) في "ب و ج" [تقارب].

(3) في "ب و ج" [بالمقاربة] سقط من "ب و ج".

(4) سقط من "ب و ج".

(5) في "ب و ج" [وطغى وصغا].

(6) اللسان "ص . غ . و" 46/4.

(7) اللسان "ط . غ . ي " 180/4.

(8) اللسان "ع . ص . د" 349/4.

(9) اللسان "ع . ظ . ل" 370/4.

(10) اللسان "ن . ق . ف " 248/6.

(11) اللسان "ن . ش . ص" 188/6.

وبين الألف حرف واحد، مع ذلك لم تتمتع الإمالة فيه عند الأكثر[1].

قلت: التسفل بعد التصعد أسهل من التصعد بعد التسفل، ولذا قالوا في سقب صقب، فأبدلوا من السين ما يوافق القاف في الاستعلاء وهو الصاد، ولم يقولوا في قست قصت، [فلذا اعتبرت هذه الحروف المانعة بعد الألف مع البعد، ولم تعتبر قبلها إلا مع القرب][2]، [وأما منعها في نحو مفاريص جمع مفراص بصاد غير معجمة، وهو الذي تقطع به الفضة[3]، فكجلب الكسرة إياها في درهمان، من حيث إن الكسرة سبب لها، وقد جلبتها في درهمان مع حجز الحرفين بينها وبين الألف وهما الراء والهاء، والمستعلي مانع لها، فيمنعها وإن حجز بينه وبين الألف حرفان][4].

ومنهم من يمل في هذا الفصل؛ لبعد المستعلي عن الممال، وليس بحسن[5].

[و][6] معاريض جمع مِعْرَاض، وهو سهم لا ريش عليه[7]، ناشط حمار يخرج من أرض إلى أرض، مناشيط جمع منشوط من نشطت الحية لدغت، ونشط الحبل عقده بأنشوطة[8]، كلاهما من باب ضرب، باهظ من بهظه أثقله[9]، مواعيظ جمع موعوظ، نابغ من نبغ ظهر[10]، مباليغ جمع مبلوغ، نافخ يقال: ما بالدار نافخ ضمرة، أي ما بها أحد، منافيخ جمع منفاخ[11]، نافق من نفاق السلعة وهو رواجها، ونفوق الدابة وهو فطوسها أي موتها[12].

---

(1) سيأتي الكلام عليه قريبا.

(2) سقط من "ب و ج".

(3) اللسان "ف . ر . ص" 133/5.

(4) سقط من " أ ".

(5) المذهب المشهور عدم الإمالة، ولا يميل هذا النوع إلا من لا يوثق بعربيته، كما نص على ذلك سيبويه. الكتاب 129/4، ابن يعيش 59/9.

(6) سقط من " ب و ج".

(7) اللسان "ع . ر . ض" 306/4.

(8) اللسان "ن . ش . ط" 188/6.

(9) اللسان " ب . ه . ظ " 263/1.

(10) اللسان "ن . ب . غ " 130/6.

(11) اللسان " ن . ف . خ" 228/6.

(12) اللسان "ن . ف . ق " 235/6.

قوله: (وإن وقعت قبل الألف بحرف وهي مكسورة أو ساكنة بعد مكسور لم تمنع [عند الأكثر][1]**، نحو: صعاب ومصباح، وضعاف، ومضحاك، وطلاب، ومطعام، وإظلام، وغلاب، ومغناج، وخبات، وإخبات، وقفاف، ومقلات).**

لأنها بالكسرة وهنت عن مشابهة الألف ومشاركتها في الصعود والتصعد بعد التسفل / أمر صعب، فحسنت الإمالة، بخلاف نحو صاعد، فإن الفتحة إذا حصلت في المستعلي [277/أ] ازداد استعلاء، فتمتنع الإمالة فيه.

أما نحو مصباح ففيه جهتان، إحداهما توجب الإمالة، والثانية تنفيها.

فالموجبة الكسرة المجاورة للمستعلي فكأنها عليها؛ لاتصالها بها فَتُلَز[2] هذه الصاد مع صاد صعاب في قرن، فتمال.

والنافية أن تقدر فتحة الباء كأنها عليها فيصير كصاد صاعد في منع الإمالة والأخذ بالأولى أولى، إذا لا فصل بين الكسرة والصاد، بخلاف الفتحة والصاد، فالباء بينهما فاصل؛ لأن الحركة بعد الحرف في الرتبة، لما نبينه في آخر الكتاب إن شاء الله تعالى.

ولما ذكر من [الأدلة][3] ذكر المصنف هذا النحو مع نحو صعاب، [ومن[4] سوّى بين صعاب ومصباح وصاعد في امتناع الإمالة فوجهه جعل المستعلي مانعا من الإمالة قبل الألف أو بعده، والفرق للأكثر لما بيناه][5].

ظماء جمع ظمآن، كغضاب في غضبان، إظلام مصدر أظلم، إخبات مصدر أخبت لله تواضع[6]، قِفَاف جمع قف وهو ما غلظ من الأرض في ارتفاع[7]، مقلاة المرأة التي لا يعيش لها [ولد][8].

---

(1) سقط من "ب و ج".

(2) ص 131 من هذه الرسالة .

(3) في "ب و ج" [الأولوية].

(4) الأصول في النحو 164/3، التخمير 207/4، 208، ابن يعيش 60/9.

(5) سقط من " ب و ج ".

(6) اللسان " خ . ب . ت " 214/2 .

(7) اللسان " ق . ف . ف " 300/5.

(8) في " ب و ج " [ولدها] .

[أي لم يميلوا، وهذا إنما يكون على قول من[1] يجري الألف المنفصلة مجرى المتصلة ويجري المانع المنفصل أيضا مجرى المتصل][2].

قوله: (قال سيبويه[3]: (وسمعناهم يقولون: أراد أن يضربها زيد، فأمالوا، وقالوا أرد أن يضربها قبل فنضبوا للقاف)، وكذلك مررت بمال قاسم، وبمال ملق).

منعوا الإمالة فيها لما ذكرنا من أن الصعود بعد الهبوط صعب، بخلاف الهبوط بعد الصعود، كما في قفاف، فهو أسهل من الأول، وهذا هو الحرف الذي يدور الفرق عليه في أشباه ما نحن فيه [والألف في "يضربها قبل" منفصلة، والكسرة في الباقين عارضة][4].

قوله: (والراء غير المكسورة إذا وليت الألف منعت منع المستعلية، **تقول:** راشد **وهذا حمارك، ورأيت حمارك على التفخيم).**

لأن الراء حرف مكرر، ألا ترى أنها لا تدغم فيما قاربها كاللام، إذ لا تكرير في المقارب، والإدغام يذهب بالتكرير، ويراعى في الإدغام أن يكون المدغم غير زائد على المدغم فيه في الصوت، فلا يدغم الفاء في الباء، إذ ليس في الباء ما في الفاء من التأفيف، فلما كانت الراء حرفا مكررا نزلت فتحتها منزلة فتحتين، وكثر الاستعلاء، فصار كأن قبل الألف حرف مستعل، فمنعت الإمالة كالحرف المستعلي، وإن كانت الراء مضمومة فالضمة فيها بمنزلة ضمتين، فيغلب الكسرة [في حمارك في قولك: هذا حمارك.

قوله: (والمكسورة أمرها بالضد من ذلك، يمال لها مالا يمال مع غيرها، تقول: طارد وغارم).

لأن الكسرة][5] فيما قويت بالتكرير، وغلبت بتسفلها تصعد المستعلي، فأميل نحو: طارد.

قوله: (وتغلب غير المكسورة كما تغلب المستعلية، فتقول: من قرارك، وقرئ[6]

(1) ابن يعيش 60/9.

(2) سقط من " ب و ج " .

(3) الكتاب 131/4.

(4) سقط من " ب و ج " .

(5) سقط من " ج " .

(6) هي قراءة حمزة وابن عامر، إعراب القراءات السبع وعللها 421/2، البحر المحيط 397/8، إتحاف الفضلاء 578/2.

﴿كانت قوارير﴾[1]).

أي: الراء المكسورة [تغلب][2] المستعلي والراء المفتوحة فيه؛ لأنها لما قدرت على المستعلي الذي هو القاف كانت على الراء أقدر؛ لأن أكمل أحوال الراء المفتوحة أن تكون بمنزلة المستعلي، ولذ أميل قوله تعالى ﴿كانت قواريرا﴾ مع فتح الراء الثانية؛ لأن الأولى غلبت بالكسرة، فلم تصر الثانية مانعة من الإمالة، [فظهر مما ذكرنا أن التمثيل هنا لغلبة الراء المكسورة الراء المفتوحة في آخر الكلمة على اللغة الضعيفة التي يعتبر أصحابها الراء إن بعدت سببا ومانعا، كما كانت تصير إذا قربت.

أما اللغة القوية التي قال أصحابها بعدم تأثير الراء عند تباعدها فالتمثيل ليس بمستقيم؛ لأن الغرض هنا بيان أن الراء المكسورة تغلب غير المكسورة، وليس في قوارير راء مفتوحة غلتها مكسورة؛ ولا يقال التمثيل لغلبة المكسورة حرف الاستعلاء، فإن ذلك قد تقدم حكما ومثالا، وشرع في غيره، فلا داعي لذكر ذلك فيه، والظاهر أنه أراد التمثيل لغلبة الراء المكسورة المفتوحة، وجه تصحيحه ما قلنا][3].

قوله: (فإذا تباعدت لم تؤثر **عند أكثرهم، فأمالوا هذا كافِر، ولم يميلوا** مررت **بقادر، وقد فخم بعضهم الأول، وأمال الآخر**)[4].

أي: / في سلب الإمالة، إن كانت غير مكسورة، وفي جلبها إن كانت مكسورة؛ [ج/177] لتباعدها، ألا تراهم قالوا: هذا كافر، بالإمالة، مع أن الراء ليست بمكسورة فيه، وهي كانت مانعة من الإمالة في نحو: هذا حمارك، وقالوا: مررت بقادر، بالتفخيم، مع أن الراء فيه مكسورة، وهي جالبة للإمالة في نحو طارد؛ وذلك لتباعدها، [إذ][5] بالتباعد يهن

(1) الإنسان، من الآية "15".

(2) سقط من " أ ".

(3) سقط من " ب و ج ".

(4) ابن يعيش 62/9، مجموعة الشافية 245/1.

(5) سقط من " أ ".

أمرها ويضعف حالها، [ومن قاس الراء غير المكسورة على [الحروف][1] المستعلية في منع الإمالة عند التباعد فالفرق غير قياسه؛ لأن الراء ليست من حروف الاستعلاء، وإنما هي مجراة مجراها، فلا يلزم من اعتبار المستعلية مانعة وإن بعدت اعتبار الراء غير المكسورة إذا بعدت، فاللغة الجيدة إمالة كافر دون قادر، والأخرى بالعكس، نظرا إلى اعتبار الراء عند التباعد سببا ومانعا، وإلي إلغائها للبعد][2].

قوله: (وقد شذ عن القياس قولهم: الحجاج، والناس، [ممالين][3]).

أمالوا الحجاج إذا وقع علما، وهو في الرفع [و][4] النصب؛ لكثرة الاستعمال، وفي الأعلام [يتحمل][5] ما لا يتحمل في غيرها، وإن شئت فتأمل في موهب ونظائره، وإمالة ناس في: جاءني ناس؛ للحمل على الجر، أو لتقدير الكسرة في الألف، توهما، وقيل نظر في الحجاج إلى أصله، وهو الحاج، والأصل حاجج، فهذه الكسرة دعتهم إلى إمالة الحجاج، إذ هم يقدرونها فيه[6]، وأما الناس فمشبه باسم الفاعل من نسي ينسى.

قوله: (وعن بعض العرب: هذا مال، **و باب).**

قالوا: لزيد مال، فأمالوا في المنفصل كما أمالوا في المتصل، فمن قال: هذا مال بالإمالة قاسه على: لزيد مال.

قوله: (وقالوا: العشا والمكا والكبا، وهؤلاء من الواو، **وأما قولهم الربا فلأجل الراء).**

لأن أصلها مول، وبوب، وعشو، مصدر عشي [الرجل][7]، يقال عشا [يعشو][8]، إذا نظر العشي، ولا آفة في بصره، وعشي يعشى لمن به تلك الآفة[9]، ونظير عشا

---

(1) في " أ " [الحرف].

(2) سقط من "ب و ج".

(3) سقط من " أ ".

(4) في " ب و ج " [أو].

(5) سقط من " ب و ج ".

(6) هذا نوع من التعليل، والمشهور هو الشذوذ، التخمير 210/4، 211، ابن يعيش 63/9، مجموعة الشافية 166/2.

(7) سقط من " ب و ج ".

(8) سقط من " أ ".

(9) اللسان "ع . ش . أ " 345/4.

وعشي قولهم عرج بالفتح لمن مشى مشية العرجان ولا عرج به، وعرج بالكسر لمن به تلك الآفة[1]، فكأنهم شبهوا [ألف][2] العشا بالألف المنقلبة عن ياء، والمكا من مكا يمكوا إذا صفر[3]، والكُبا بالقصر الكناسة[4]، وهو واوي، لقولهم: كبوت.

فإن قلت: فكبا كعماد، فلم لم تحمل على أن إمالته لكسرة الكاف كإمالة عماد لكسرة عينه؟

قلت: الكسرة في عماد تجذب ألفه إلى إمالة، ولا مانع، فتمال، أما الكبا فكسرة كافه تجذب ألفه إلى الإمالة، لكن كون ألفه عن واو تصرف / الألف عنها، فلما أمالوه مع الصارف حملوه على الشذوذ، [و][5] قيل أميل[6] هؤلاء الكلم تشبيها بالفعل، نحو: غزا، ودعا؛ لأن الفعل يقوى تصرفه وتغييره، ويرجع إلى الياء في كثير من أحواله. [278/أ]

قوله: (وقد أمال قوم جادو جواد، نظراً إلى الأصل، **كما أمالوا هذا ماشٍ في الوقف**).

والأصل جوادد وجادد، وماشي، [كان ينبغي أن يكون عند تفصيل الكسرة ذكر أنها تعتبر محققة ومقدرة؛ لأن هذا الفصل في أنها تصير مقدرة كما كانت تعتبر ملفوظا حقيقة، والفصيح ترك اعتبار الكسرة المقدرة في نحو جاد، وإن كان السكون عارضا؛ لأنه وإن كان عارضا في التقدير فقد صار لازما في اللفظ، بخلاف سكون الوقف، في نحو: هذا ماش، فإنه ليس بلازم، فلا يلزم من إلغائه سبب زال زوالا، لا يرجع إليه إلغاء سبب زال زوالا، يرجع إليه غالبا؛ لضعف اعتبار السبب في جاد، وقوة اعتباره في ماش في الوقف، وإنما شبه به؛ لاجتماعهما أصل العروض][7].

قوله: (وقد أميل ﴿ والشمس وضحيها ﴾[8] **وهي من الواو** لتشاكل جلّاها ويغشاها).

لأنه يقال جليت، ويغشيان، فتكون ألفها مما يوجب الإمالة، فتمال ضحاها لتشاكلها،

---

(1) اللسان "ع . ر . ج " 293/4.

(2) في "ب" [الألف].

(3) اللسان " م . ك . أ " 83/6.

(4) اللسان " ك . ب . أ " 369/5.

(5) سقط من " أ ".

(6) ابن يعيش 64/9.

(7) سقط من " ب و ج ".

(8) الشمس، الآية "1".

ولم يقل [لتشاكل][1] تلاها مع أنه أقرب؛ لأن ألفه أصلها واو، وبخلاف جلاّها ويغشاها.

قوله: (وقد أمالوا الفتحة في نحو قولهم، من الضرر **ومن الكبر ومن الصغر، ومن المحاذَر).**

اعلم أن الفتحة قد تمال ولا ألف بعدها إذا وقعت بعدها الراء المكسورة، كأمثلته؛ لأن الفتحة بعض الألف، وقد جاز أن تنحى بالألف نحو الكسرة، فيجوز أن تنحى بالفتحة نحوها [وإذا][2] كانت الفتحة على المستعلي وبعده راء مكسورة غلبته الراء كما غلبت الغين في المصغر من الصغر، وفي المنفصل رأيت خيط الريف، غلبت الراء بكسرتها المستعلي في إمالة الفتحة المفردة، كما غلبته في إمالة الفتحة مع الألف في نحو: غارم لما مر هنالك من الدليل.

وموضع آخر لإمالة الفتحة المفردة أن تمال لإمالة الفتحة الممالة مع الألف، كإمالة النون في ﴿ ونئا بجانبه ﴾[3].

قوله: (والحروف لا تمال، **نحو: حتى، وعلى، وإلى، وإما وألا**).

إذ الإمالة ضرب من التصرف، وأكثر الغرض فيها إذا جاءت في الألفات أن تدل على [أن][4] أصلها ياء، والحروف آبية [للتصرف][5] ولا انقلاب لألفاتها عن ياء أو واو.

قوله: (إلا إذا سمي بها).

أي تمال إذا ذاك؛ لانخراطها في مسلك الأسماء، ألا ترى أنك إذا سميت بـــ"حتى" و"إلى" ثم ثنيته قلت: حتيان وإليان، والإمالة تتحقق في ألف تصير ياء في موضع.

قوله: (وقد أميل " بلى ولا " في "إما لا، ويا" **في النداء؛** لإغنائها عن الجمل).

تقول: ألم يقم زيد ؟ فيقول المجيب: بلى، فيتم [به][6] الكلام، ويجري مجرى قوله:

---

(1) سقط من "ب و ج".

(2) في "ب و ج" [فإذا].

(3) الإسراء، من الآية "83".

(4) سقط من " أ ".

(5) في "ب" [لانصرف].

(6) سقط من " أ ".

قد قام، فلما أغنى غناء الجملة جاز أن يقبل التصرف؛ لقوته، وكذا "لا" في إما لا، والأصل أن لا، وما صلة، ومعناه بالفارسية " ياربي"[1]، تقول: اخرج، فإذا امتنع قلت: إما لا فتكلم، أي إن كنت لا تفعل الخروج فتكلم، فعلم أن لا في "مالاً" مغنية غناء الجملة الفعلية، وكذا "با" فإنها واقعة موقع أريد أو أعني، وهما جملتان، فأميلت هذه الحروف وإن كان مثلها نحو ما لا يمال بوجه.

قوله: (والأسماء غير المتمكنة يمال منها المستقبل بنفسه، نحو: ذا، **ومتى، وأني).**

"ذا" مستقل بنفسه، بدليل أنك تقول: من فعل هذا ؟ فيقول الآخر: ذا، فتقتصر عليه، وتقول: جاءني ذا، ورأيت ذا، ومررت بذا، كما تقول: جاءني [زيد][2] إلى آخره، وكذا "أنى" يقال [هل لك][3] ألف دينار؟ فتقول له: أنى ؟ أي من أين لي، وكذا "متى" يقول الرجل: فعل كذا، فتقول: متى ؟ فثم طريقة أخرى، "ذا" تفيد معنى أشير وأنى ومتى تفيدان معنى استفهم.

قوله: (ولا يمال ما ليس بمستقبل، نحو "ما" الاستفهامية **أو الشرطية أو الموصولة أو الموصوفة، ونحو "إذا").**

فالاستفهامية نحو: ﴿ وما تلك بيمينك يموسى ﴾[4]، والشرطية نحو ﴿ ما يفتح الله للناس ﴾[5]، والموصوفة كقوله:

رُبَّمَا تَكْرَهُ / النُّفُوسُ مِنَ الأَمْــ ***ــرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ[6]

---

(1) التخمير 214/4، مجموعة الشافية 247/1.

(2) في " أ " [زيدا].

(3) في " أ " [هلك].

(4) طه، الآية "16".

(5) فاطر، من الآية "2".

(6) البيت من الخفيف، مختلف في قائله، فقيل إنه لأمية بن أبي الصلت، وقيل لغيره، تفصيل ذلك في: شرح أبيات المفصل 622/1 بالهامش.

والشاهد فيه "ربما"، حيث دخلت "رب" على "ما" التي هي نكرة موصوفة، لا موصولة ولامعرفة؛ لأن "رب" لا تدخل إلاعلى نكرة، وجملة "تكره النفوس" صفة لـ"ما".

والبيت من شواهد: الكتاب 109/2، المقتضب 42/1، الأزهية 82، التخمير 203/2، ابن يعيش 2/4، الإيضاح =

لا يقال: "ما" بمعني ماثلت، ولا بمعني ما تفعل افعل، ولا بمعني شيء حسن عندي، و"إذا" أيضا غير مستقلة، تقول: إذا خرجت خرجت، ولا تقول: إذا، وتسكت.

قوله: (قال المبرد: وإمالة "عسى" جيدة)[1].

لأن "عسى" ليس بحرف ولا اسم [نزل][2] منزله الحرف، بل هو فعل، والفعل أمكن في الإمالة من الاسم، ألا ترى[3] أن الحروف المستعلية تمنع الإمالة في الاسم دون الفعل.

[غاية ما في الباب أنه مما لا يقبل التصرف، فكأنه من قبيل الكلم المشاكلة للحروف، فكان جديرا بأن تمنع إمالته؛ لكن لما صارت ألفه إلى الياء مع الضمائر المرفوعة، في قولهم: عسيت، عسينا، إلى الآخر، صار كالقابل للتصرف في الظهور، والياء فيه جاءت للإمالة فيه كما جاءت في ذلك][4].

=

486/1، شرح الكافية 51/3، المغني 297/1، الهمع 8/1، الخزانة 9/10.

(1) المقتضب 53/3.

(2) في " ب و ج " [نازل].

(3) في " أ " زيادة [ألا]، بعد [ترى].

(4) سقط من " ب و ج ".

ومن أصناف المشترك الوقف

قوله: (تشترك فيه الأضرب الثلاثة، وفيه أربع لغات، **الإسكان الصريح، والإشمام وهو ضم الشفتين بعد الإسكان، والرومْ وهو أن تروم التحريك، والتضعيف).**

الوقف نقيض الابتداء، والابتداء بالحركة، فيجب أن يكون الوقف بنقيضها، وهو السكون، ولفظة الوقف تنبئ عن اقتضائه السكون، إذ اللسان إنما يقف عند الساكن لا المتحرك، فالإسكان الصريح: هو الذي لا يشوبه شيء من الحركة، والإشمام هو[1]: ضم الشفتين بعد الإسكان.

قال صاحب الكتاب[2]: (وضمك شفتيك بمنزلة تحريك بعض جسدك)، ومراده أن الأعمى لا يدركه، لتعلقه برؤية البصر، كما لا يدرك تحريك بعض الأعضاء، والرومْ أن تروم التحريك، وحقيقته أن تأخذ أقل صوت في الحركة[3] والإشمام دون الروم؛ لأن الروم حركة خفيفة في غاية الخفة، والإشمام ليس بحركة بل إشارة بالشفة إلى الجهة التي تحصل منها الحركة.

وقالوا[4] في الفرق بينهما: أن الروم يسمعه الأعمى ويراه البصير، والإشمام يراه البصير، ولكن لا يسمعه الأعمى.

وبقوله: (الصريح) احترز عن الإشمام والروم، إذا المراد منه إسكان ليس معه بعض حركة ولا ضم شفتين.

[وقوله: (أربع لغات) لا يعني أن الأربع تجتمع؛ لأن فيها ما يضاد بعضها بعضا، كالإسكان مع الروم، وكالروم مع الإشمام، إذ الروم إتيان ببعض الحركة، والإشمام إسكان، ثم ضم [شفتين][5]، [فلا شك أن][6] اجتماعهما يؤدي إلى ثبوت الإسكان

---

(1) اللسان " ش . م . م " 476/3.

(2) الكتاب 171/4.

(3) اللسان "ر . و . م " 150/3.

(4) التخمير 218/4، ابن يعيش 67/9.

(5) في " أ " [شفتان].

(6) سقط من " ب و ج ".

وزواله في محل واحد.

وإنما أراد بقوله: (فيها أربع) بيان ما يكون لأجل الوقف، وإن اختلف محاله][1].

فإن قلت: أخبر عن الأسرار في هذه اللغات [الأربع][2].

قلت: / أما الذين أشموا فإنهم أرادوا أن يفرقوا بين ما يلزمه التحريك في الوصل، [279/أ] وبين ما يلزمه الإسكان على كل حال، وبين ما نحن فيه من الإسكان، وأما الذين أسكنوا فقد علموا أنهم لا يقفون إلا عند ساكن، فلما سكن في الوقف جعلوه بمنزلة ما سكن على كل حال؛ لأنه قد وافقه في هذا الموضع، وأما الذين راموا الحركة فإنهم دعاهم إلى ذلك ما ذكرنا في الإشمام من الفرق غير أن هنا مبالغة وتوكيدا زائد على ما هنالك من الفارق.

وهكذا نقول في التضعيف، إلا أن الفرق فيه أشد توكيد من الإشمام والروم؛ لأن فيه لزوم الحركة آخر الكلمة، إذ المدغم فيه تحرك أبدا][3]، وعلى ذلك كان ينبغي أن لا يقتصر على الأربع، إذا من لغات الوقف الإبدال، مثل رأيت زيدا، ومثل: رحمة، ومثل هذا الكلو، ونقل الحركة إلى ما قبلها في مثل هذا بكُر، والحذف، في مثل: القاض، وإلحاق هاء السكت، فلا وجه لتخصيصه أربعا منها، فإن خصها لشهرتها فالتضعيف ليس مثل الباقي في الشهرة، فلو أسقط التضعيف وذكره في أثناء الفصول، كما ذكر غير الأربع من اللغات التي ذكرناها في أثناء الفصول، كان لتخصيصه الثلاث وجه.

قوله: (ولها في الخط علامات، فللإسكان الخاء، **وللإشمام نقطة، وللرَوْم خط بين يدي الحرف، وللتضعيف الشين، مثل ذلك: هذا حكمْخ، وجعفرْ، وخالدْ، فرجّش**).

فللإسكان خاء فوقه من خفيف، وللروم خط قدام الحرف كأنه من ابتداء، وذلك أن الروم ابتداء الحركة، وللإشمام نقطة قدامه؛ لأنه أنقص من حال الروم، والألف ابتداؤها النقطة، كما أن الروم ابتداؤه الإشمام، وللتضعيف شين فوقه من شديد.

قوله: (والإشمام مختص بالمرفوع، **ومشترك في غيره المجرور والمرفوع والمنصوب غير المنون**).

---

(1) متقدم في " أ " ومتأخر في "ب و ج" .

(2) سقط من " ب و ج " .

(3) متقدم في " ب و ج "، ومتأخر في " أ ".

لأنه لطلب الدلالة على الحركة الأصلية في تلك الكلمة الموقوف عليها، وضم الشفتين [لن][1]، يكون دليلا على الجر والنصب لعدم تأتّيه فيهما، أما الرفع فإنه لا يتأتى إلا بضمها.

[قال بعض المحققين من المتأخرين في شرح هذا الكتاب: (وقوله: ويشترك في غير المجرور والمنصوب، هكذا وقع في النسخ، وليس بمستقيم؛ لأن قوله: في غيره لا وجه له إلا في غير الإشمام، فيكون التقدير أن غير الإشمام يكون في المنصوب والمجرور دون غير هما؛ لأنه في مقام البيان لذلك، ومعلوم أن المرفوع مع المجرور والمنصوب في غير الإشمام سواء، فأنت تسكّن وتروّم وتضعّف في المرفوع، كما تفعل ذلك في المنصوب والمجرور، فلم يكن لتخصيص المجرور والمنصوب فائدة.

ووقع في بعض النسخ (ويشترك في غيره المرفوع والمجرور والمنصوب) على تقدير ضمير المرفوع في "ويشترك"؛ لتقدم ذكره، أو كان ويشترك في غيره هو والمجرور والمنصوب على ما ذكره من تقدير ضمير المرفوع)][2].

قوله: (والمنون يبدل من تنوينه ألف في المنصوب، كقولك: رأيت فرجَا، وزيدًا، ورشاءًا وكساءًا، وقاضيًا).

المنون المرفوع والمجرور يوقف عليهما بحذف التنوين والحركة، وامتنع الوقف على التنوين، وإن كان سائلا؛ لئلا يلزم التسوية بين الوصل والوقف، فلما اختزل التنوين ذهبت الحركة؛ لإباء الوقف إياها.

أما المنون المنصوب فيبدل من تنوينه ألف، كقولك: رأيت فرجَا، / وتعيين الألف [ج/178] للإبدال من التنوين؛ لكونها أخف من غيرها، وأعذب جرسا، وهذه المسألة، دليل واضح على أن الوقف غير آب للتنوين، إذ لو كان آبيا لما جاء معه الألف المبدلة منه، بل التنوين إنما سقط لما ذكرنا من إيقاع [الفصل][3] بين حالتي الوقف والوصل والمنون والمنصوب على ضروب، منها:

---

(1) في " أ و ب " [أن].

(2) سقط من " ب و ج "، الإيضاح 303/2،304.

(3) سقط من " أ ".

أن يكون صحيحا كفرح، ومثله زيدا، إذ المراد بالصحيح أن يكون حرف إعرابه صحيحا، ولا بأس باعتلال فائه كوقت، أوعينه، كزيد.

ومنها ما يكون آخره همزة، وهو على ضربين، إما أن يكون قبل همزته حرف لين ككساء، أولم يكن كرشاء.

ومنها أن يكون معتلا، والمراد اعتلال آخره، وذلك أيضا على ضربين:

أحدهما: ما سكن ما قبل آخره، كدلو، وحكمه حكم الصحيح.

والثاني: ما تحرك ما قبل آخره كالقاضي.

وكل ما ذكرنا يبدل من تنوينه ألف عند النصب، كما أراكه في [الكتاب من][1] الأمثلة.

فإن قلت: لم يبدل في المنون المرفوع والمجرور من التنوين الواو والياء ؟

قلت: لأن الألف أخف هذه الحروف، فاختصاص الإبدال بالأخف أجدر، ولأنه لو أبدلت الياء من التنوين في المجرور لالتبس الإبدال بالإضافة إلى ياء المتكلم، إذ ليس في قولك: زيدي أمارة تؤذن بأنك تريد الوقف على المفرد أم تريد الإضافة، ولما حصل اللبس في الياء تبعتها الواو في السقوط؛ لأنهما أختان، بدليل صحة قولك صدود في قافية، وسعيد في أخرى، وامتناع عماد مع أحدهما.

قوله: (فلا متعلق به لهذه اللغات).

أي ليس موضع تعلق بالمنصوب المنون الإسكان والإشمام والروم والتضعيف.

قوله: (**والتضعيف مختص** بما ليس بهمزة من الصحيح المتحرك ما قبله).

أي لا بد للتضعيف من أن يكون آخر الكلمة صحيحا؛ لأن حرف العلة ثقل على ألسنتهم حتى غيروه بضروب من التغييرات، فكره التثقيل فيه، حتى كان الحذف فيه لأجل الوقف مناسبا، وكان أن لا يثقل أجدر، ولا بد من أن يكون متحركا ما قبله، إذ لو سكن فبالإدغام يلتقي ساكنان فيما قبل الآخر، وأن يكون غير همزة؛ لأن الهمزة ثقيلة، وبالتضعيف يتضاعف الثقل، وكل منهما - أعني التقاء الساكنين وتضاعف الثقل - منتف، ولأن في تضعيف ما في آخره همزة عود المرفوع في كلامهم، فإنهم رفضوا التضعيف في الهمزة في التركيب، ألا تراهم لم يصوغوا منها نحو رددت.

---

(1) سقط من " ب و ج ".

فإن قلت: التقاء الساكنين في الوقف سائغ شائع، نحو: هذا بكْر، فمالك نفيت التقاءهما في الوقت ؟

قلت: قد احترزت عن هذا السؤال بقولي قبل: يلتقي ساكنان فيما قبل الآخر، فإذا التقيا قبل الآخر وسكن الآخر يلتقي ثلاثة سواكن، وهم / إنما أجازوا التقاء الساكنين لا [280/أ] السواكن.

فإن قلت: فما تقول في جواز التضعيف في نحو: حمّاد: مع التقاء ثلاث سواكن؟

قلت: الوقف يربي على الوصل بساكن، ألا ترى إلى جواز قولك: هذا بكْر [بالساكنين][1]، ونحو دابّة بساكنين، أولهما حرف لين، والثاني مدغم جائز في الوصل، فيجوز أن تجتمع في الوقف ثلاثة ساكنة، أولها حرف مد، إذا الوقف يمتد فيه النفس فيقوى على التلفظ بساكنين، بخلاف حالة الوصل، فأنت إذا أخذت في متحرك بعد ساكن بقيت ممنوعا من مد صوتك، ولم تقدر على أن تتلفظ بساكنين، وإن شئت فسكن العين والفاء من جعفر، وقبل رأيت جعفرك، يتضح لك أن ذلك عنٌّ على لسانك ثقيل.

قوله: ([وبعض العرب يحول ضمة الحرف الموقوف عليه وكسرته على الساكن قبله][2] دون الفتحة **في غير الهمزة، فيقول: هذا بكُر، ومررت ببكِر، ويجري أيضا في حال التعرف قال:**

تَحْفِزُهَا الأَوْتَارُ وَالأَيْدِي الشُّعُرْ
وَالنَّبْلُ سِتُّونَ كَأَنَّهَا الْجَمُــــرْ[3]

يريد الشعْر والجمْر).

من العرب من يستثقل التقاء الساكنين في الوقف كما يستثقله في الوصل، فيحول

---

(1) في "ب و ج" [بالساكن].

(2) سقط من "ب و ج" .

(3) البيتان من الرجز، وردا بلا عزو في التخمير 221/4، ابن يعيش 70/9، 71، وقد نسب الأول منهما إلى رجل من بني عدي في مجموعة أبيات. تفصيل ذلك في: التخمير 200/4 بالهامش، شرح أبيات المفصل 1169/2 بالهامش.

والشاهد فيه "الشُّعُر والجمُر"، حيث نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الساكن قبله، وهو جائز على لغة بعض العرب.

قوله: (ومنهم من يتفادى، وهم ناس من تميم[1]، من أن يقول: هذا الردؤ، ومن البطيء، فيفر إلى الاتباع، فيقول: من البطُؤُ، بضمتين، وهذا الرِّدِئ بكسرتين).

إذ ليس في الأسماء فُعِل بضم الفاء وكسر العين / ولا فِعُل على العكس. [202/ب]

قوله: (وقد يبدلون من الهمزة حرف لين، تحرك ما قبلها أو سكن، فيقولون: هذا الكلو والخبو والبطو والردو، ورأيت الكلا والخبا والبطا، ومررت بالكلي والخبي والبطي، ومنهم من يقول هذا الردى، ومررت بالبطو، **فيتبع).**

هذا كالاتباع في الفصل الأول؛ إلا أن الاتباع هنا مع تخفيف الهمزة، ولا تخفيف فيما سبق.

قوله: (وأهل الحجاز يقول: الكلا، في الأحوال الثلاث؛ لأن الهمزة سكّنها الوقف وما قبلها مفتوح، فهو كرأس، وعلى هذه العبرة **يقولون في أكمؤ أكمو، وفي أهنئ أهني، كقولهم، جونة وذيب).**

أي أهل الحجار كما يقلبون الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها ألفا، كذلك يقلبون الهمزة الساكنة المضموم ما قبلها واوا، والمكسور ما قبلها ياء، يقولون في أكمؤ أكمو، وفي أهنئ، أمر من هنأة الطعام[2] أهني بالياء، جونة حقة العطار[3].

قوله: (وإذا اعتل الآخر وما قبله ساكن، كآخر طي ودلو، فهو كالصحيح).

لما جرى مجرى الصحيح في الحركات الإعرابية جرى مجراه في الوقف، فلم يختص بحكم من جهة الإعلال، فوقفت فيهما على الواو والياء وقفك على الراء من بكر.

[قوله: (والمتحرك ما قبله إن كان ياء **قد أسقطها التنوين في نحو: قاض، وعم، وجوار).**

الاسم المعتل المتمكن مما قبل آخره متحرك لا يكون آخره إلا ياء أو ألفا، إذ ليس في الاسم المتمكن ما آخره واو قبلها حركة؛ لأنها إن كانت فتحة تقلب ألفا، وإن كانت

---

(1) قال ابن يعيش: (هذا مذهب ناس من العرب كثير، منهم أسد وتميم، ولايفرقون بين مكان أوله مفتوحا أو مضموما أو مكسورا، ولم يفعلوا ذلك في غير الهمزة، ولا يتحامون ماتحاماه غيرهم من المصير إلى بناء فعُل، إذ لا نظير له في الكلام، وإلى بناء فُعِل إذ لانظير له في الأسماء، وذلك لأنه عارض ليس ببناء الكلمة). أهـ بتصرف، ابن يعيش 73/9.

(2) اللسان " هـ . ن . أ " 360/6.

(3) اللسان " ج . و . ن " 492/1 .

كسرة تقلب ياء، وإن كانت ضمة تقلب الضمة كسرة فتقلب الواو ياء، كالأدلي في الأدلو، ولذا لم يذكر إلا الياء والألف، وما آخره واو من غير المتمكن نادر، وحكمه في الوقف كحكمه في الأصل، و لذا لم يذكره][1].

قوله: (فالأكثر أن يوقف على ما قبله فيقال: قاض، وعم، وجوار، وقوم يعيدونها ويقفون عليها، فيقولون: قاضي، وعمي، وجواري، وإن لم يسقطها التنوين في نحو: القاضي ويا قاضي، ورأيت جواري، فالأمر بالعكس، ويقال: يا مري، لا غير).

لأن الوقف يقتضي حذفا، كقولك في: مررت بزيد، بالحركة، والتنوين يزيد بالسكون [ولأن حذف التنوين عارض، وكأنه موجود][2]، ومن قال: قاضي[3]، زعم أن ذهاب الياء كان لملاقاته التنوين، وهما ساكنان، فلما حذف التنوين عاد الياء، ويقوي الوجه الأول ما ذكرنا أن الوقف غير مناف للتنوين، فلا يقتضي سقوطه من جهة المعنى فيكون ثابتا في التقدير، فيلزم أن يثبت حكمه، وهو أن لا تعاد الياء، كما أن حركة التاء في: رمت المرأة لما كانت عارضة جعل وجودها كعدمها، ونفي حكم السكون وهو ذهاب الألف من رمات المرأة، وفي نحو: القاضي، باللام الأكثر في الرفع والجر ترك الحذف، ومنهم من يقول[4] القاض، بحذف الياء، حرصا على الفصل بين الوقف والوصل، فالحذف هنا نظير الإثبات فيما سبق في القلة، والإثبات نظير الحذف في الحسن والكثرة.

أما في حال النصب فالإثبات لا غير؛ لأن الياء تتحرك في الوصل، فبمجيء الوقف ذهبت الحركة، وبقي الياء.

وفي ياء قاضي مذهبان:

---

(1) سقط من "ب و ج".

(2) سقط من " ب و ج ".

(3) هـــي لغة من يوثق به من العرب، وبها قرأ ابن كثير في نحو قوله تعالى ﴿ ولكل قوم هادي ﴾الرعد، من الآية "8"، الكتاب 184/4، حجة القراءات 375،376، التخمير 226/4،227، ابن يعيش 75/9.

(4) هي لغة عن العرب و بها قرأ السبعة غير ابن كثير في قوله تعالى ﴿ الكبير المتعال ﴾ الرعد، من الآية "8"، وقرأ نافع وأبو عمرو في قوله ﴿ من يهد الله ﴾ الاسراء، من الآية "97"، الكهف، من الآية "17"، معاني القرآن للزجاج 274/3، ابن يعيش 75/9، إتحاف الفضلاء 211/2.

أحدهما: إثبات الياء؛ لأن هذا موضع يبين عن دخول التنوين، فصار كالقاضي، باللام.

والثاني: الحذف، نحو: يا قاض، وهو مذهب يونس، وحجته أن النداء لما جاء فيه ما لا يكون في غيره من الحذف وهو الترخيم، كان[1] يجوز حذف يأتي في الكلام أولى[2].

أما نحو يا مري ففيه الإثبات لا غير، إذ لو سقطت الياء بقي الاسم على حرف / [281/أ] واحد وهو الفاء، فآثروا الإثبات؛ لتسلم الكلمة عن الإجحاف بذهاب الحرفين الهمزة والياء؛ لأن أصله مرئي على زنة مرعي.

ونحو "جوار" بمنزلة قاض؛ لما ذكرنا أن الياء حذف حذفا لازما [كما في الداع][3]، ونون الاسم، فيكون [تنوينه][4] بمنزلة تنوين قاض، فتحذف ياؤه في الرفع والجر، وفي النصب رأيت جواري كرأيت القاضي.

قوله: (وإن كان ألفا قالوا في الأكثر الأعرف: هذه عصا، وحبلى، ويقول ناس من فزارة وقيس حبلي بالياء، وبعض طيء حبلو بالواو، ومنهم يسوي في القلب بين الوقف والوصل، وزعم الخليل أن بعضهم يقلبها همزة، فيقول: هذه حبلأ، ورأيت حبلأ، وهو يضربهأ، وألف عصا في النصب هي المبدلة من التنوين، وفي الرفع والجر هي المنقلبة عند سيبويه، وعند المازني هي المبدلة في الأحوال الثلاث).

الألف في آخر الاسم المتمكن إذا كان الاسم مما لا يدخله التنوين فحالها واحدة لا تختلف في الوصل والوقف، كما تقول: هذه حبلى، يا [هذا، في الوصل][5]، كذلك تقول: هذه حبلى في الوقف.

ومنهم من يبدل الألف ياء[6]، نحو هذه حبلي؛ لأن الياء أبين من الألف [وأخف من الواو][7].

---

(1) في "ب و ج " زيادة [أن].

(2) قول يونس في الكتاب 184/4. بعض طيء مجموعة الشافية 173/1، شرح الشافية 286/2.

(3) سقط من " أ ".

(4) سقط من " ب و ج ".

(5) في " أ " [هي في الأصل].

(6) هي لغة فزارة وبعض قيس، الكتاب181/4، ابن يعيش 77/9، مجموعة الشافية 173/1، شرح الشافية 286/2.

(7) سقط من "ب و ج ".

ثم بعضهم قد يبدلها واوا؛ لأنها أبين[1]، ومنهم من يسوي[2] أي يقول: هذه حبلي زيد، وحبلو زيد [آخر][3]، إجراء الوصل مجرى الوقف.

وإن كان الاسم مما يدخله التنوين، فعند صاحب الكتاب[4] أن التنوين في نحو: عصا في الرفع والجر حذف حذفا لازما، وأن الألف لام الفعل كما حذف [من زيد في قولك][5]: هذا زيد، ومررت بزيد، وتقول: رأيت [عصا][6]، الألف بدل من التنوين كما رأيت زيدا.

وعند أبي عثمان المازني[7] الألف عوض من التنوين[8] في الأحوال [الثلاثة][9] [ومذهب المبرد[10] أنها الألف الأصيلة في الأحوال][11].

فحجة سيبويه أن الأصل الصحيح[12]، فلما ثبت الإبدال في النصب، والحذف في الرفع والجر وجب أن يعتبر ذلك في المعتل؛ لأن الإعلال فرع على التصحيح، فالأصل عصو، صير إلى الألف، للاستقبال، فيعتبر حكم الأصل.

---

(1) بعض طيء مجموعة الشافية 173/1، شرح الشافية 286/2.

(2) هي لغة بعض طيء ابن يعيش 77/9، مجموعة الشافية 173/1.

(3) سقط من " أ ".

(4) الكتاب 183/4، 185.

(5) سقط من " أ ".

(6) في " أ "[العصا].

(7) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن حبيب المازني، إمام في العربية، متسع في الرواية، من أهل البصرة، أخذ عن أبـي عبيدة والأصمعي، وعنه المبرد، من مصنفاته: كتاب التصريف، وما تلحن فيه العامة، توفي سنة249هـ. البغية 463/1، الاعلام 69/2.

(8) شرح جمل الزجاجي 429/2، الإرتشاف800/2،801.

(9) سقط من " أ ".

(10) من المقتضب 17/3، 18.

(11) سقط من "ب و ج".

(12) الكتاب 521/3،522.

[ووجه][1] المازني[2] أنهم خصوا الإبدال بحال النصب في الصحيح؛ لأنه يفضي إلى الألف الذي هو الأحق، وقصدوا بالإبدال أن لا يسقط علم التمكن رأسا، ولم يبدلوا في الرفع والجر؛ لثقل الواو، وحصول اللبس في: رأيت زيدن، وذلك غير موجود هنا؛ لأن ما قبل التنوين في: عصا، مفتوح في كل حال، فإبداله ألفا لا يحدث ثقلا ولا لبسا.

[ووجه المبرد[3] أنه قد ثبت إمالة مثل: رحا، في الأحوال، فلو كانت ألف تنوين لما صح إمالتها، ولأن الكتاب كتبوها بالياء في الأحوال، ولأنها تقع في المقصور قافية في الأحوال، فما ذكره المازني غير مستقيم، فالضمة والكسرة مقدرتان في الرفع والجر، فلا يلزم من قلب التنوين ألفا للفتحة عند انتفاء الضمة والكسرة لفظا وتقديرا إبدالها ألفا مع حصولهما تقديرا، وما ذكره المبرد إنما يستتب[4] له أن لو كان متفقا عليه، وإنما يفعل ما ذكره من الإمالة والكتابة والقافية من يعتقد الاعتداد بالياء التي هي لام الكلمة، وإلا فالوجه أن لا يمال "رحا" في حال النصب ولا يكتب بالياء، ولا تجعل قافية.

والفرق بين باب وعصا، وباب وقاض في رد الألف ها هنا وبقاء الياء محذوفة، ثم على قول من[5] يرى أنها الألف الأصلية أن الألف خفيفة، والياء ثقيلة، فاغتفر رد الخفيفة، ولم يغتفر رد الثقيلة، وإن كان التنوين فيهما عارضا.

وعلى قول من[6] يرى أنها ألف التنوين ظاهر، فما قبلها آخر منها مفتوح، بخلاف القاضي.

أما قوله: من يرى[7] الفرق، فالفارق هو الفرق الأول في الرفع والجر، والثاني في

---

(1) في " ب و ج " [وحجة].

(2) شرح جمل الزجاجي 430/2، الارتشاف 800/2، الإيضاح 310/2، مجموعة الشافية 173/1.

(3) المقتضب 42/3-44، الإيضاح 310/2، مجموعة الشافية 172/1، 173.

(4) استتب الأمر إذا اطرد واستقام وتبين، اللسان " ت . ب . ب" 292/1.

(5) هو مذهب أبي عمرو والكسائي والمبرد وتبعهم ابن كيسان والسيرافي وغيرهما، مجموعة الشافية 172/1، 173.

(6) القائل بأنها ألف التنوين هو المازني، وإلى ذلك سبقه الأخفش والفراء وأبو علي، الارتشاف 801/2، مجموعة الشافية 173/2.

(7) هو سيبويه، وبه قال الجمهور، وهو القياس. الكتاب 522/2، 523، مجموعة الشافية 172/2.

النصب][1].

قوله: (والوقف على المرفوع والمنصوب من الفعل الذي اعتلت لامه بإثبات أواخره، **نحو: يغزو، و يرمي).**

لأنه ليس مما يلحقه التنوين في الوصل، فيحذف شيء بخلاف / نحو قاض، والوقف [ج/179] يقتضي السكون، وهذه سواكن، ولم يكن للوقف من القوة ما يدعو إلى حذف الحروف الأصلية حذفا مطردا، ألا ترى أنه ليس بإعراب كالجزم، ولا ببناء يختص بباب، فيكون علما لمعنى كالوقف في الأمر، وإنما هو سكون تستريح إليه، وتجم به لسانك[2]، فلا يجب أن يحذف له في كل موضع.

[والفرق بين يغزو ويرمي وبين القاضي على اللغة القليلة أن حذف الواو والياء منهما للدلالة على الجزم، فلو حذفتا فيهما للتخفيف؛ لأدى إلى اللبس، بخلاف باب القاضي فإن حذف الياء فيه لا دلالة فيه، فيلزم من التخفيف في موضع لا لبس التخفيف في موضع فيه لبس][3]، وليس في الواو والياء في يغزو ويرمي روم ولا إشمام؛ لأن حروف اللين لا تحرك إذا كان ما قبلها من جنسها في الوصل، فكذا لا يطلب فيها ما يقارب الحركة في ضد الوصل؛ لأنك إنما رمت الحركة في نحو: زيد في الوقف؛ لأن الحركة استقرت فيه عند الوصل.

قوله: (وعلى المجزوم والموقوف منه بإلحاق الهاء، نحو: لم يغزه ولم يرمه **ولم يخشه، واغزه وارمه واخشه، وبغير هاء، نحو: لم يغزو لم يرم، واغز وارم).**

فالهاء هنا قد جعلت عوضا عن المحذوف، وإن كانت [هي][4] هاء الاستراحة والتبيين، هذا أصل مطرد في كل ما كانت حركته بنائية، ما خلا مبنيا حركته مشبهة بحركة الإعراب كالقاضي، والمنادى المفرد المضموم، والنكرة المبنية في نحو: لا رجل، لا يقال: لا ضربه، ولا يا زيده، ولا رجله؛ لأن الماضي بني على الحركة؛ لشبهه

---

(1) سقط من " ب و ج ".

(2) أجمّ نفسه أراحها، اللسان " ج . م . م " 463/1.

(3) سقط من " ب و ج".

(4) سقط من " ب و ج ".

بالمعرب وهو المضارع، فنزّل منزلة المعرب، بخلاف الحركة في: لم يغز فإنها [لا شبه][1] لها بحركة الإعراب، فوضح الفرق.

ومنهم[2] من يزعم أن إلحاق الهاء بالماضي إنما امتنع لشبهه بهاء الضمير من غير حاجة، وفي المضارع اغتفر إلحاقها به؛ لكونها عوضا من المحذوف عند الجزم، وليس ببعيد.

ومن العرب[3] من يقول: لم يغز، مع اجتماع الساكنين.

قوله: (إلا ما أفضى به ترك الهاء إلى حرف واحد، فإنه يجب الإلحاق، نحو: قِــهْ، ورَهْ).

إنما وجب إلحاق الهاء لضرورة أنه لا بد من [حرف][4] يبتدأ به، وآخر يوقف عليه، إذا لو التمست أن تجمع بين الوقف والابتداء في حرف واحد كنت كمن يطلب اللفظ بالحرف متحركا وساكنا في حالة، وذلك ممتنع، فكذا هذا، وكذا قولك: لا تقه، يجب الإلحاق حتى لا تبقى الكلمة على حرف واحد ساكن، كما لم [يقولوا][5] يا مُرْ في [يا][6] مُرِي.

قوله: (وكل واو أو ياء لا تحذف تحذف في الفواصل **والقوافي، كقوله تعالى** ﴿ الكبير المتعال[7]، ﴿ يوم التناد ﴾[8]، والليل إذا يسر[9] ﴾، **وقول زهير:**

(1) في " ب "[لاشبهة].

(2) مــن القائلــين بــذلك المبرد، وحجته أنه لو قيل: ضربه لا لتبس بضمير المفعول. تفصيل ذلك في: مجموعة الشافية 180/1، شرح الشافية 300/2، الارتشاف 822/2، الجمع 210/2.

(3) هــذه لغة بعض العرب، قال عنها سيبويه: (هذه اللغة أقل اللغتين). الكتاب 159/4، الأصول في النحو 2/ 382، ابن يعيش 78/9، مجموعة الشافية 127/2.

(4) في " ب و ج " [حروف].

(5) في " أ " [يقول].

(6) سقط من " أ ".

(7) الرعد، من الآية "10".

(8) غافر، من الآية "32".

(9) الفجر، الآية "4".

.... وبَعْـ *** ـضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لاَ يَفرْ)[1].

أي القوافي مخصوصة بحذف الياء والواو، نحو قوله: ... ثم لا يفر، [لكون الناظم مضطرا في منظومه][2]، والفواصل تقفوا القوافي في ذلك؛ لأن الفاصلة في الآية بمنزلة القافية في الشعر، ولا يكون هذا الحذف في الألف؛ لأنها ضعيفة، ترفه اللسان.

ومن تشبيه الفواصل بالقوافي قراءة من قرأ[3] ﴿ قواريرا ﴾[4]، كأنه يجعل التنوين فيه بمنزلة التنوين في قوله: ... (والعتابن)[5]، بالتنوين النائب مناب حرف الإطلاق.

[قال بعض المحققين[6]: (للفواصل والقوافي في جواز الحذف شأن ليس لغيرهما، ولذا يحذف معهما ما لا يحذف مع غيرها، وسببه / قصد تناسب الفواصل بعضهما مع بعض إن كان بعضهما محذوفا أو قصد التخفيف؛ لتعددها). [382/أ]

ثم قال: (مثل بمثل ﴿ المتعال ﴾ وإن كان حذفه في غير الفواصل سائغا إلا أنها ليست باللغة القوية، فتمثيله إذاً به إنما على لغة من يثبتها في غير الفواصل، وكذا التناد، وأما ﴿ يسر ﴾ "وصنعُ " فواضح في التمثيل، إذا لولا كونه في الفواصل والقوافي لم يقو حذفه)][7].

---

(1) البيت من الكامل المدور، قائله زهير بن أبي سلمى، وهو في ديوانه ص 32.

وصدره: وَلأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وبَعْـ ** ضُ ....

والشاهد فيه قوله: "يفر"، حيث حذفت الباء من "يفري"، وسكنت الراء لأجل الوقف على القافية.

والبيت من شواهد: الكتاب 185/4، 209، سر الصناعة 79/2. التخمير 232/4، ابن يعيش 78/9، اللسان " خ . ل . ق " 305/2.

(2) سقط من " ب و ج " .

(3) هـي قـراءة نافـع وعاصـم والكسائي، بالتنوين، فإذا وقفوا وقفوا عليها بألف اتباعا لرسم المصحف، حجة القراءات 738، إعراب القراءات السبع 420/2، إملاء ما من به الرحمن 572/2، البحر المحيط 397/8.

(4) الإنسان، من الآية "15" .

(5) هـذا جزء من بيت من الوافر، قائله جرير، وتقدم الكلام عليه في قسم الحروف باب التنوين، والشاهد فيه هنا كالشاهد فيه هناك، ص 196 من هذه الرسالة .

(6) ابن الحاجب في كتابه: الإيضاح 313/2،314.

(7) سقط من "ب و ج".

قوله: (وأنشد سيبويه:

لاَ يُبْعِدِ اللهُ إِخْوَاناً تَرَكْتُهُمُ * لَمْ أَدْرِ بَعْدَ غَدَاةِ الْبَيْنِ مَا صَنَعُ**[1]

أي صنعوا).

فأنت إذا قلت: صنعوا، لم يدر أواصل أنت أم واقف، فإذا حذفت الواو علم أنك واقف، ونظيره التنوين الغالي، بل هذا أولي من ذلك؛ لأن حال الوقف أنقص من حال الوصل.

قوله: (وتاء التأنيث في الاسم المفرد تقلب هاء في الوقف، نحو: غرفهْ، **وظلمهْ).**

تاء التأنيث في الاسم تقلب هاء إن [كان][2] مفردا، وتقر على حالها إن كانت في الجمع كمسلمات، وكذا إن كانت في الفعل، فرقا بين المفرد والجمع، وبين الاسم والفعل، أما انقلابها إلى الهاء، فلأن الهاء من طرف المخارج[3]، والتاء تزاد طرفا؛ لتكون خلفا من الواو التي هي أختها في المواضع التي لا تصلح فيها.

قوله: (ومن العرب من يقف عليها تاء، قال:

بَلْ جَوْزِ تَيْهَاءَ **كَظَهْرِ الْحَجَفْتْ**)[4].

بمعنى رب، ومثله قوله:

بَلْ مَهْمَهٍ قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمَهٍ[5]

---

(1) البيت من البسيط، قائله ابن مقبل، وهو في ديوانه ص 134، وروايته (أصحابا تركتهم).

والشاهد فيه "ما صنع"، حيث حذف واو الجماعة، كما تحذف الواو الزائدة عند عدم إرادة الترنم، والأصل "صنعوا".

والبيت من شواهد الكتاب 211/4، التخمير 233/4، ابن يعيش 78/9، الإيضاح 313/2، مجموعة الشافية 154/1.

(2) في " أ " [كانت].

(3) الكتاب 433/4.

(4) البيت من الرجز، مختلف في قائله، فقيل لسؤر بن الذئب، كما في اللسان "ب . ل . ل" 250/1. وقيل: غير ذلك. شرح أبيات المفصل 1177/2،1178.

والشاهد فيه قوله "الحجفت"، حيث وقف على تاء التأنيث في الاسم المفرد بالتاء، وهو مذهب بعض العرب، وينسب إلى الطائيين، حيث يجرون الوقف مجرى الوصل.

والبيت من الشواهد الخصائص 304/1، سر الصناعة 149/1، الإنصاف 379/1، التخمير 235/4، ابن يعيش 118/2.

(5) البيت من الرجز، مختلف في قائله، فهو لرؤبة في ديوانه ص166، وهو للعجاج في ملحق ديوانه 368/2. تفصيل ذلك في: شرح أبيات المفصل 1178/8.

والشاهد فيه "بل مهمه"، حيث جر "برب" المحذوفة بعد "بل"، وقيل: إن "بل" هنا بمعنى "رب".

وجوز كل شيء وسطه[1]، والجمع أجواز، ويقال للترس إذا كان من جلود وليس فيه خشب ولا عقب حجفة[2]، وجمعها حجف.

قوله: (وهيهات إن جعل **مفردا وقف عليه بالهاء، وإلا فبالتاء**).

إن جعل جمعا قدر أنه هيهات، حذفت ياؤه التي اللام، فيكسر عند النصب كمسلمات، ويوقف عليه بالتاء، فوزنه فعلات، والأصل [فعللات][3]، وإن كان مفردا فهيهات على هيهية فعللة، من المضاعف كقلقلة، فالوقف بالهاء.

قوله: (**ومثله في احتمال الوجهين: استأصل الله** عِرْقَاتَهُمْ وعِرْقَاتِهِمْ)[4].

إذا قال: عرقاتهم بالنصب فبمنزلة سعلاة، فالألف للإلحاق، والتاء لتأنيث واحدة، وإذا قال: عرقاتهم بالكسر كان جمعا، كأنه جمع عرقه، والوقف بالهاء في الأصل، كما في مسلمة [و][5] بالتاء في الثاني، كما في مسلمات، والعرقاة: الأصل.

قال الميداني[6]: (روي أنها مأخوذة من العرقة، وهي الطرة[7]، نسج فتدار حول الفسطاط فيكون كالأصل له، ويجمع على عرقات)[8].

=

البيت في: التخمير 236/4، اللسان " ب . ل . ل " 250/1.

(1) اللسان "ج . و . ز" 487/1.

(2) اللسان "ح . ج . ف " 32/2.

(3) في " أ " [فعلات].

(4) هذه القولة مروية عن العرب كما حكي سيبويه في الكتاب 292/3. وأوردها الميداني مثلا، مجمع الأمثال 62/1.

والشاهد فيه "العرقات"، يكون مفردا وجمعا فإذا كان مفردا فإن الوقف عليه يكون بالهاء، وإذا كان جمعا فالوقف عليه بالتاء، والقولة هذه من شواهد: التخمير 237/4، ابن يعيش 81/9، الإيضاح314/2، شرح الكافية189/2، اللسان "ع . ر . ق " 313/4.

(5) سقط من " أ ".

(6) هو أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري، أديب فاضل، عالم بالنحو واللغة وأمثال العرب، له عدة تصانيف منها: مجمع الأمثال، الأسامي، شرح المفضليات، نزهة الطرف في علم الصرف، توفي سنة 518 هـ. البغية 356/1، الأعلام 214/1.

(7) اللسان " ط . ر . ة " 313/4.

(8) مجمع الأمثال 62/1.

كذا أصل الحائط يقال له العرقي[1]، قال الليث[2]: (العرقاه من الشجر أرومة الأوسط، ومنه تتشعب الحروف، وهو على فعلاة)[3].

قوله: (وقد يجري الوصل مجرى الوقف، **منه قوله:**

مِثْلَ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَّا *** ....)[4].

[5]لما قرع سمعك غير مرة من أن الضد يحمل على الضد.

[**قوله:** (**ولا يختص بحال الضرورة، تقول:** ثلاثه، أربعه).

هذا بيان أن إجراء الوصل مجرى الوقف غير مختص بحال الضرورة][6].

قوله: (**وفي التنزيل** ﴿ لكنا هو الله ربي ﴾[7]).

الأصل "لكن أنا"، ثم خففت الهمزة، فنقل حركتها إلى النون الساكنة، نحو لكننا، فالتقى مثلان، فأدغم، فقيل: لكنّ بغير الألف، فكأنه ضرب من إجراء الوصل مجرى الوقف، يحسنه أمر آخر، وهو أن الألف يدل على أن الأصل لكنْ أنا، وبغير ألف يلزم الالتباس بينه وبين "لكنّ" المشددة.

قوله: (**وتقول في الوقف على غير المتمكنة،** أنا بالألف، **وأنه بالهاء، وهو بالإسكان، وهُوه بإلحاق الهاء، وههنا وههناه**).

---

(1) اللسان "ع . ر . ق " 313/4.

(2) هـو الليث بن المظفر الخراساني، كان رجلا صالحا من أكتب الناس في زمانه، بصيرا بالشعر والنحو، قيل: هو مصنف العين، وقيل: إنه انتحله لينفق كتابه باسمه، ويرغب فيه، روى عنه قتيبة بن سعد. البغية 558/1، 270/2.

(3) كتاب العين 152/1، اللسان "ع . ر . ق " 313/4.

(4) البـيت مـن الرجز، مختلف في قائله، فهو لرؤبة في ملحق ديوانه ص169. وقيل لغيره، تفصيل ذلك في: شرح أبيات المفصل 1182/2 بالهامش.

والشاهد فيه "القصبّا"، حيث شدد الباء، كأنه وقف عليها بالتضعيف، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف وذلك بـاجتلاب ألف الوصل.

والبيت من شواهد: التخمير 238/4، ابن يعيش 119/9، الإيضاح 315/2، شرح الشافية 318/2، الخزانة 138/6.

(5) في " أ " زيادة [غير مختص] .

(6) سقط من " ج " .

(7) الكهف، من الآية "37".

الألف علم الوقف /، ونحو قوله: (فكيف أنا وانتحالي القوافي)[1] على إجراء [ب/203] الوصل مجرى الوقف، والهاء تعاقب الألف، كأنه لقرب مخرجهما، ومنه حديث حاتم[2]: (فزدنِي أنَهْ)[3].

قوله: ("وهؤلا وهؤلاه" إذا قصر) .

"وهؤلا" فمن قصر الوقف عليه بالألف، كألف حلبى، إذ ليس فيه تنوين فيبدل، وبعضهم[4] يلحق الهاء تبيينا، ولا يقولون حبلات؛ لالتباس الإضافة، أما نحو هؤلاء فلا يضاف.

قوله: (وأكرمتك و أكرمته).

من ألحق الهاء آثر أن لا يجحف بالكلمة بجعلها على حرف واحد ساكن، مع أنه في التقدير منفصل؛ لأن ضمير المفعول غير ممتزج بالفعل امتزاج الفاعل به، ومن أسكن نظر إلى امتزاجه بالفعل؛ حتى لا يلفظ به منفردا، فكأنه ميم "أكرمتك"[5].

قوله: (وغلامي، وضربني، **وغلاميه، وضربنيه، بالإسكان وإلحاق الهاء، فيمن حرك في الوصل، وغلام وضربن فيما أسكن في الوصل، وفي قراءة أبي عمرو[6]** ﴿ ربي أكرمن وأهانن[7] ﴾[8]، **وقال الأعشى:**

---

(1) ابن يعيش 84/9 .

(2) هو أبو عدي، حاتم بن عبد الله بن الحشرج الطائي، فارس وشاعر جاهلي، جيد الشعر، من أجود العرب، وبه يضرب المثل في الكرم، توفي سنة 8 قبل الهجرة. الشعر والشعراء 241/1، الخزانة 127/3، الأعلام 151/2.

(3) المثل في: جمهرة الأمثال 394/2، شرح أبيات المفصل 1296/2.

(4) التخمير 141/2، مجموعة الشافية 300/2، شرح الشافية 300/2.

(5) تفصيل ذلك في: ابن يعيش 85/9، الإيضاح 317/2.

(6) هو أبو عمرو زبان بن العلاء التميمي المازني البصري، تابع جليل، أحدا القراء السبعة، إمام في العربية والأدب، ولد بمكة، ونشأ بالبصرة، ومات بالكوفة، أخذ القراءة عن أنس بن مالك، والنحو عن نصر بن عاصم، وأخذ عنه الخليل ويونس وأبو عبيدة والأصمعي، توفي سنة 154 هـ. البغية 231/2،232، الأعلام 41/3.

(7) الفجر، من الآيتين "16، 18".

(8) الكتاب 186/4.

وَمَنْ شَانِي كَاسِفٍ وَجْهُهُ *** إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرَنْ)[1].

الأصل تحرك الياء، وتسكينها شائع، فمن حرك وقف بالسكون، كما يقف على ياء القاضي بالنصب، أو قال غلاميه، ومن أسكن وقف على السكون كما يقف على ياء القاضي في الرفع والجر، وإذا حذف في الوصل نحو غلام وضربني سكن ما قبل الياء، كغلام رجل، كاسف الوجه أي عابس[2].

قوله: (وضربكم، وضربهم، وعليهم، وبهم، ومنه، وضربه بالإسكان فيمن ألحق وصلا أو حرك).

قيل: أي فيمن ألحق الواو في الوصل، فقال: ضربهموا، أو حرك يعني الهاء، فقال: ضربه.

وفي كلام بعض المحققين[3]: (وقوله: فيمن ألحق وصلا يعني به ميم الجمع وهاء الضمير جميعا، وقوله: أو حرك يعني به الهاء وحدها، ويجوز أن يكون قصد بقوله: فمين ألحق وصلا أو حرك، الهاء وحدها؛ لأنها المذكور آخرا، واستغنى عن تقييد نحو: ضربكم؛ لأن من أسكن في الوقف [لا يشك في][4] أنه محمول على من ألحق وصلا، فلم يجمع إلى التقييد) .

قوله: (" وهذه " **فيمن قال: هذهي أمة الله).**

أصله الياء، وإذا قلت: "هذه" كانت الهاء بدلا منه، بدلالة أن الياء والكسرة التي من جنسها قد أنث بهما في نحو: أنتِ تفعلين، ولم يثبت للهاء تأنيث في موضع، فجعْله بدلا من الياء هو القياس، وبعد أن جعل الهاء بدلا من الياء جاء وجهان:

أحدهما: أن تلحق بعد الهاء ياء زائدة، كما في "بهي"، فإذا وقفت قلت هذه بإسكان

---

(1) البيت من المتقارب، قائله الأعشى، وهو في ديوانه ص195.

والشاهد فيه قوله "أنكرن"، بالأسكان وهو يريد "أنكرني" فحذف ياء المتكلم والكسرة التي قبلها؛ لأجل الوقف، وقد اعترض ابن الحاجب عليه؛ بحجة أن القوافي لها شأنها في الحذف والإثبات.

والبيت في: الكتاب 187/4، التخمير 241/4، ابن يعيش 83/9، الإيضاح 319/2.

(2) اللسان " ك . س . ف " 405/5.

(3) هو ابن الحاجب، الإيضاح 320/2.

(4) في " ب و ج " [لاشك أنه].

الهاء، وحذف الياء، كما تقول: مررت بهْ، بإسكان الهاء من قولك: زيد مررت بهي قبل.

والثاني من الوجهين: أن تكون الهاء ساكنة، لا تلحق بعدها ياء، لا في الوصل ولا في الوقف، نحو: هذه أمة الله، بالهاء الساكنة، فكأنهم أحبوا أن يكون العوض مثل المعوض عنه في السكون.

قوله: (وحتام، **وفيم، وحتامه، وفيمه، بالإسكان والهاء**).

الوقف بالهاء كـ"حتامه" كما في اغزْه؛ لأجل الحذف، وقد حذف الألف من "ما" هنا، ويجوز أن لا يلحق كـ"حتام"، كما في اغزْ.

فإن قلت: يجب أن يلحق؛ لأن "ما" حرفان حذف أحدهما، كقه.

قلت: إن "ما" اسم غير متمكن، والأسماء غير المتمكنة كثيرا ما تكون على حرف واحد، كالكاف في ضربك، بخلاف الفعل، ثم إن "ما" مزج بالجار، فصار ككلمة واحدة، فخرج أن يكون مثل "قِه".

قوله: (ومجيء "مه" **ومثل "مه في مجيء م"، وفي مثل "م" أتت بالهاء لا غير**).

إذا قلت: مجيء "م جئت"، ومجيء "م كنت"، تريد مجيء "ما جئت" بمنزله مجيء أي شيء جئت، ثم وقفت، وجب إلحاق الهاء؛ لأن المجيء اسم منفصل، يجوز اللفظ به، غير مضاف، فلا يتصل بقولك "م" من "ما" اتصال حروف الجر التي لا يصح اللفظ بها إلا متصلة، فكان / "م" منفصلا، فيجب عند الوقف إلحاق الهاء؛ لتكون مبتدئا بحرف، وواقفا على آخر. [283/أ]

قوله: (والنون الخفيفة تبدل ألفا **عند الوقف، تقول في قوله تعالى** ﴿ لنسفعاً بالناصية ﴾[1] **لنسفعا، قال الأعشى:**

.... ** **وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللهَ فَاعْبُدَا**)[2].

لأن النون الخفيفة تشبه التنوين، والفتحة تشبه النصب، فتبدل النون عند الوقف ألفا، كما أبدلتَ التنوين في المنصوب عند الوقف ألفا.

---

(1) العلق، الآية "16".

(2) البيت من الطويل، وتقدم ذكره في قسم الحروف، باب: حروف النفي. والشاهد فيه هنا كالشاهد فيه هناك، وهو إبدال النون الخفيفة ألفا عند الوقف، ص 112 من هذه الرسالة.

قوله: (وتقول في: هل تضربن يا قوم هل تضربون، بإعادة واو الجمع).

الأصل في هل تضربن يا قوم هل تضربون بالواو والنون القائمة مقام الرفعة، إلا أن هذه النون سقطت بلحوق النون الخفيفة، إذ المضارع يبنى إذا ألحقته، فلو لم تسقط تلك النون بعد لحوقها يلزم أن يكون المضارع معربا مبنيا في حالة واحدة، وهو محال، فلما زالت النون الخفيفة عادت تلك النون الساقطة؛ لزوال الموجب للبناء.

أما إعادة واو الجمع؛ فلأن ذهاب الواو كان لالتقاء الساكنين، / فإن زالت النون [ج/180] الخفيفة [زال][1] التقاء الساكنين فتعاد هي.

فإن قلت: لم زالت النون الخفيفة بالوقف ؟

قلت: لئلا يلزم الخروج عند حد المناسبة، فإنهم قد أزالوا التنوين عند الوقف مع أن التنوين أقوى، بدليل أنه يجب إدخاله في الاسم، ولا يجب إدخال هذه النون في الفعل، ولذا إذا لقي هذه النون ساكن بعدها سقطت كما في قوله:

لاَ تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ .... *** .... البيت[2]

أي لا تهينن، بخلاف التنوين، تقول: مررت بزيدنْ ابنك، فلما كان التنوين هو الأقوى، وقد سقط عند الوقف كان سقوط النون الخفيفة للوقف أولى، إذ لو لم تسقطها يلزم المثل السائر (صلت على الأسد، ونلت عن النقد).

---

(1) في" أ " [زالت].

(2) البيت من المنسرح، وقد تقدم ذكره في قسم الحروف، باب النون المؤكدة.

والشاهد فيه هنا كالشاهد فيه هناك، وهو إسقاط النون لالتقائها ساكنة مع ساكن آخر وبقاء الفتحة دليلا عليها ص 201 من هذه الرسالة.